تقرير مجلس المحافظين

الدورة السابعة والأربعون
روما، 14-15 فبراير/شباط 2024

الاستثمار في السكان الريفيين

مجلس المحافظين
الدورة السابعة والأربعون
روما، 14-15 فبراير/شباط 2024

تقرير عن الدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين

الوثيقة: GC 47
التاريخ: 9 يوليو/تموز 2024
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية

جدول المحتويات

الفصل 1	**الافتتاح والوقائع**
الفصل 2	**قرارات مجلس المحافظين**
الفصل 3	**المحاضر الموجزة**
الفصل 4	**البيانات والكلمات الخاصة**

الملحق الأول	**جدول الأعمال وجدول عمل الدورة**
الملحق الثاني	**القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته السابعة والأربعين**
الملحق الثالث	**الروابط إلى المحتوى الرقمي للدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق الرابع	**الوفود المشاركة في الدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق الخامس	**قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين**

الفصل 1 – الافتتاح والوقائع

1- عُقدت الدورة السابعة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق في روما يومَي 14 و15 فبراير/شباط 2024. وترد في الملحق الرابع قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- وعقد المجلس ما مجموعه أربعة اجتماعات. وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الفصل 3.

3- وتتاح تسجيلات الفيديو للدورة من خلال هذين الرابطين: اليوم الأول، واليوم الثاني.

ألف ـ افتتاح الدورة

4- أدلى السيد William Roos، نائب رئيس مجلس المحافظين والمحافظ الممثل للجمهورية الفرنسية، ببيان ترحيبي وأعلن افتتاح الدورة.

باء ـ جدول الأعمال والوثائق

5- اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال وجدول العمل للدورة. وترد في الملحق الخامس قائمة الوثائق التي قدمت إلى المجلس. وترد في الملحق الثاني القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين.

جيم – انتخاب مكتب مجلس المحافظين

6- أجرى مجلس المحافظين، وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي، انتخابا بين محافظيه لاختيار مكتب جديد لفترة ولاية مدتها سنتان، وكانت النتائج كما يلي:

رئيس مجلس المحافظين:	السيد Christophe Schiltz مدير التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية في وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية لدوقية لكسمبرغ الكبرى
نائبا رئيس المجلس:	سعادة السيد عبد الكريم طواهرية السفير والممثل الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة في روما
	السيد Patricio Estebán Troya Suárez القائم بالأعمال بالنيابة للممثلية الدائمة لجمهورية إكوادور لدى وكالات الأمم المتحدة في روما

دال- الكلمات الرئيسية

7- تولى السيد Christophe Schiltz، رئيس مجلس المحافظين، رئاسة الجلسة.

8- وأدلى المونسنيور Fernando Chica Arellano المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الصندوق، برسالة نيابة عن قداسة البابا فرنسيس.

9- وأدلى السيناتور Patrizio Giacomo La Pietra، وكيل وزارة الزراعة والسيادة الغذائية والحراجة في الجمهورية الإيطالية، بكلمة رئيسية.

10- وأدلى السيد Máximo Torero، كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بملاحظات بالنيابة عن السيد شو دونيو، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

11- وأدلى السيد Carl Skau، نائب المديرة التنفيذية وكبير موظفي العمليات في برنامج الأغذية العالمي، بملاحظات بالنيابة عن السيدة Cindy H. McCain، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي.

12- وترد النصوص الكاملة للبيانات التي أدلي بها خلال الاجتماع الافتتاحي في الفصل 4.

هاء - بيان رئيس الصندوق

13- يرد النص الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس الصندوق، السيد ألفرو لاريو، أمام مجلس المحافظين في الفصل 4.

واو – الجلسات التفاعلية

14- عُقدت جلستان تفاعليتان عن الموضوعين التاليين:

- حفل توزيع جوائز الصندوق للمساواة بين الجنسين لعام 2024 أبطال التغيير: الاحتفال بالمسارات التحولية المؤدية إلى مستقبل مزدهر
- ابتكارات السكان الريفيين من أجل مستقبل قادر على الصمود

15- ويمكن مشاهدة الجلستين التفاعليتين باستخدام الرابطين الواردين أعلاه.

16- **IFAD Talk - إجراءات للنمو الشامل في عصر الذكاء الاصطناعي**. تولت السيدة Hélène Papper، مديرة شُعبة التواصل العالمي والترويج في الصندوق إدارة IFAD Talk مع البروفيسور Bhaskar Chakravorti، عميد كلية إدارة الأعمال العالمية والمدير التنفيذي لمعهد الأعمال في السياق العالمي، كلية Fletcher، جامعة Tufts. ويمكن مشاهدة النقاش من خلال هذا الرابط.

17- **منتدى المزارعين**. قدم السيد Ibrahima Coulibaly، رئيس منظمة المزارعين الأفارقة وعضو اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين تقريرا تجميعيا لمداولات الاجتماع العالمي الثامن للمنتدى الذي عُقد يومي 12 و13 فبراير/شباط 2024 في مقر الصندوق. ويرد النص الكامل للتقرير التجميعي في الفصل 4. ويمكن مشاهدة تسجيل الفيديو الخاص بالبيان من خلال هذا الرابط.

18- **جلسة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق - حوار رفيع المستوى: من التعهدات إلى العمل.** وجِّهت الدعوة إلى المحافظين للتفكير في موضوع: الاستثمار في الازدهار الريفي والقدرة على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا. وأعقب الحوار الرفيع المستوى احتفالا باختتام المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويرد ملخص البيانات التي أُدلي بها أثناء هذا الحدث في الفصل 3. ويمكن مشاهدة الحدث من خلال هذا الرابط.

19- **المائدة المستديرة للمحافظين - الابتكار من أجل مستقبل آمن غذائيا**. أجرى المحافظون حوارا مفتوحا وصريحا حول توقعاتهم ورؤيتهم لتطور الصندوق وابتكاره وتكيفه في المستقبل. ويرد ملخص للحوار في الفصل 3. ويمكن مشاهدة الحدث من خلال الرابطين التاليين: الجزء 1 والجزء 2.

زاي– بنود الأعمال

20- جرى النظر في بنود الأعمال التالية أثناء الدورة:

- طلبا عضوية غير أصلية
- تقرير مكتب مجلس المحافظين بشأن استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق
- تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق
- التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2022
- تعديلات على اللائحة المالية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2024، وتوقعات الميزانية للفترة 2025-2026، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2024 وخطته الإشارية للفترة 2025-2026 والتقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة.
- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين

حاء – بيانات عامة

21- قُدم إلى مكتب سكرتير الصندوق ما مجموعه 30 بيانا للدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين من الدول الأعضاء التالية: جمهورية أنغولا، وجمهورية النمسا، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، ومملكة بلجيكا نيابة عن اتحاد بنلوكس، ومملكة كامبوديا، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوبا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية إكوادور، وجمهورية إريتريا، وجمهورية غامبيا، واليابان، والجمهورية الفرنسية، وجمهورية أنغولا (بيان مشترك)، وجمهورية كينيا، وجمهورية مدغشقر، وجمهورية اتحاد ميانمار، وجمهورية نيكاراغوا، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وبلدان الشمال الأوروبي (مملكة الدانمرك، وجمهورية فنلندا، وآيسلندا، ومملكة النرويج، ومملكة السويد)، وجمهورية بولندا، والاتحاد الروسي، وجمهورية السنغال، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومملكة تونغا، والجمهورية التونسية، وجمهورية أوغندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

22- وتتاح جميع البيانات المسجلة والمكتوبة على الموقع الشبكي للدورة في ركن المستندات والمصادر.

طاء ـ اختتام الدورة

23- أدلى رئيس الصندوق بملاحظات ختامية أمام المجلس؛ ويرد نصها الكامل في الفصل 4.

24- ولخص رئيس مجلس المحافظين، السيد Christophe Schiltz، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام الدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل 4.

الفصل 2 - القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف- انتخاب مكتب مجلس المحافظين

25- انتخب مجلس المحافظين مكتبه الجديد لمدة سنتين (انظر الفقرة 6).

باء- طلبا عضوية غير أصلية

26- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 47/L.2 واعتمد في 14 فبراير/شباط 2014 القرارين 232/د-47، و233/د-47 بشأن الموافقة على طلبي صربيا وليتوانيا للحصول على عضوية غير أصلية في الصندوق. وأُبلغ المجلس بأن جمهورية الصين الشعبية ترغب في أن يُدرج اعتراضها على طلب العضوية غير الأصلية لجمهورية ليتوانيا في محاضر الدورة. وشكر كل من السيد Vytenis Tomkus، نائب وزير الزراعة في جمهورية ليتوانيا، وسعادة السيد Goran Aleksić، السفير ووزير الدولة في وزارة الخارجية لجمهورية صربيا، مجلس المحافظين لموافقته على طلبي بلديهما.

جيم- تقرير مكتب مجلس المحافظين بشأن استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق

27- نظر مجلس المحافظين في تقرير مكتب مجلس المحافظين بشأن استعراض الممارسة المتبعة لعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق على النحو الوارد في الوثيقة GC 47/L.3.

28- ووفقا لتوصية المجلس التنفيذي، اعتمد مجلس المحافظين القرار 234/د-47 في 14 فبراير/شباط 2024.

دال- تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

29- أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن حالة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة GC 47/L.4.

هاء- التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

30- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 47/L.5 وضميمتها، واعتمد في 14 فبراير/شباط القرار 235/د-47 الذي وافق فيه على تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وأذن فيه بتجديد موارد الصندوق.

واو- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2022

31- نظر مجلس المحافظين في القوائم المالية التي تُظهر المركز المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 ونتائج عملياته للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ووافق عليها، على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى لام من الوثيقة GC 47/L.6، وأحاط علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي وشهادة مراجع الحسابات الخارجي بشأن فعالية الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية.

زاي- تعديلات على اللائحة المالية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

32- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة المالية للصندوق على النحو الوارد في الوثيقة GC 47/L.7، واعتمد القرار 47/236 في 15 فبراير/شباط 2024. وستدخل التعديلات حيز النفاذ في التاريخ نفسه.

حاء- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2024، وتوقعات الميزانية للفترة 2025-2026، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2024 وخطته الإشارية للفترة 2025-2026 والتقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة

33- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، وبعد النظر في الميزانية الإدارية المقترحة التي تتألف من الميزانيتين العادية والرأسمالية لعام 2024 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2024، على النحو الوراد في الوثيقة GC 47/L.8/Rev.1 وضميمتها، اعتمد مجلس المحافظين القرار 237/د-47 في 15 فبراير/شباط 2024 بشأن الموافقة على:

- الميزانية العادية للصندوق لعام 2024 بمبلغ 183.41 مليون دولار أمريكي؛
- الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2024 بمبلغ 6.10 مليون دولار أمريكي؛
- ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2024 بمبلغ 6.144 مليون دولار أمريكي؛
- ترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها في نهاية السنة المالية 2023 إلى السنة المالية 2024 حتى مبلغ لا يتجاوز 3 في المائة من الاعتمادات المقابلة.

34- وأحاط المجلس علما أيضا بالمعلومات الواردة في التقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الموارد المقترضة.

طاء- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين

35- بعد النظر في الوثيقة GC 47/L.9 وضميمتها، انتخب مجلس المحافظين في 15 فبراير/شباط 2024 أعضاء المجلس التنفيذي وأعضاءه المناوبين الجدد لمدة ثلاث سنوات.

36- ويرد أدناه تشكيل المجلس التنفيذي لفترة السنوات الثلاث 2024-2026.

القائمة والعضو	*العضو المناوب*
القائمة ألف	
كندا	فنلندا
فرنسا	بلجيكا
ألمانيا	سويسرا
إيطاليا	النمسا
اليابان	الدانمرك
مملكة هولندا (2024-2025 إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين)	المملكة المتحدة (2024-2025 إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين)
النرويج	السويد
المملكة المتحدة (2025 بعد الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين – 2026)	مملكة هولندا (2025 بعد الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين – 2026
الولايات المتحدة	إسبانيا
القائمة باء	
الكويت	الإمارات العربية المتحدة
نيجيريا	قطر
المملكة العربية السعودية	إندونيسيا
جمهورية فنزويلا البوليفارية	الجزائر
القائمة جيم	
القائمة الفرعية جيم-1	
أفريقيا	
مصر (2024- 30 يونيو/حزيران 2025)	أنغولا (2024- 30 يونيو/حزيران 2025)
أنغولا (من 1 يوليو/تموز 2025-2026)	مصر (من 1 يوليو/تموز 2025-2026)
الكاميرون	جمهورية تنزانيا الاتحادية (2024- 30 يونيو/حزيران 2025)
	إريتريا (من 1 يوليو/تموز 2025-2026)
القائمة الفرعية جيم-2	
أوروبا وآسيا والمحيط الهادي	
الصين	باكستان
الهند	جمهورية كوريا
القائمة الفرعية جيم-3	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
البرازيل	الأرجنتين
المكسيك	بيرو

الفصل 3 – المحاضر الموجزة

المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الأول

المنعقد يوم الأربعاء، 14 فبراير/شباط 2024، الساعة 9.30 صباحا

رئيس الجلسة:

السيد William Roos (فرنسا) (نائب رئيس المجلس المنتهية ولايته)

ولاحقا:

السيد Christophe Schiltz (لكسمبرغ)

ولاحقا:

سعادة السيد عبد الكريم طواهرية (الجزائر) (نائب رئيس المجلس)

جدول المحتويات

	الفقرات
افتتاح الجلسة (البند 1 من جدول الأعمال)	39
• بيان ترحيبي لرئيس مجلس المحافظين	
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	40
انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	41-44
طلبا عضوية غير أصلية (البند 4 من جدول الأعمال)	45-53
البيانات الرئيسية	54-58
• رسالة ألقاها، بالنيابة عن قداسة البابا فرنسيس، المونسنيور Fernando Chica Arellano، المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الصندوق	
• بيان أدلى به السيناتور Patrizio Giacomo La Pietra، وكيل وزارة الزراعة والسيادة الغذائية والحراجة في الجمهورية الإيطالية	
• ملاحظات أدلى بها السيد Máximo Torero، كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالنيابة عن السيد شو دونيو، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	
• ملاحظات أدلى بها السيد Carl Skau، نائب المديرة التنفيذية وكبير موظفي العمليات في برنامج الأغذية العالمي، بالنيابة عن السيدة Cindy H. McCain، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي	
بيان رئيس الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	59
سلسلة Talk: IFAD الإجراءات من أجل النمو الشامل في عصر الذكاء الاصطناعي	60-61
تقرير مكتب مجلس المحافظين بشأن استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	62-69

حفل توزيع جوائز الصندوق للمساواة بين الجنسين لعام 2024 والجلسة التفاعلية 1 - أبطال التغيير: الاحتفال بالمسارات التحويلية المؤدية إلى مستقبل مزدهر 70-72

37- **في غياب سعادة السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو)، تولى السيد William Roos (فرنسا)، نائب رئيس مجلس المحافظين المنتهية ولايته، رئاسة الدورة.**

38- **افتتحت الجلسة في الساعة 9.40 صباحا.**

افتتاح الجلسة (البند 1 من جدول الأعمال)

بيان ترحيبي لرئيس مجلس المحافظين

39- أعلن **رئيس مجلس المحافظين** افتتاح الدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين بعدما أدلى أولا ببيان ترحيبي، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 47/L.1، وGC 47/L.1/Add.1/Rev.3)

40- **اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال المؤقت (GC 47/L.1) وأحاط علما ببرنامج العمل المنقح للدورة (GC 47/L.1/Add.1/Rev.3).**

انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

41- **انتُخب السيد Christophe Schiltz (لكمسبرغ) رئيسا لمجلس المحافظين، وسعادة السيد عبد الكريم طواهرية (الجزائر) والسيد Patricio Estebán Troya Suárez (إكوادور) نائبين للرئيس.**

42- وقال **الرئيس** إن المكتب المنتهية ولايته عمل بفعالية كبيرة مع رئيس الصندوق وموظفيه وأعرب عن امتنانه لتعاونهم ودعمهم والتزامهم بضمان نجاح المجلس وتيسير عمل المكتب. وعبّر عن امتنانه لزميلَيه عضوَي المكتب المنتهية ولايتهما، سعادة السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو) وسعادة السيدة Haifa Aissami Madah (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، لدورهما في تعزيز الحوكمة الرشيدة في الصندوق.

43- **تولى السيد Schiltz (لكسمبورغ) رئاسة الجلسة.**

44- شكر **الرئيس** أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم وموظفي الصندوق على عملهم الممتاز وأعضاء مجلس المحافظين على دعمهم.

طلبا عضوية غير أصلية (البند 4 من جدول الأعمال) (GC 47/L.2)

45- قال **الرئيس** إن طلبّي العضوية غير الأصلية في الصندوق اللذين تقدمت بهما ليتوانيا وصربيا قد عُرِضا على المجلس التنفيذي للنظر فيهما خلال دورته الأربعين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2023. وأوصى المجلس التنفيذي بتقديم الطلبَين إلى مجلس المحافظين للموافقة عليهما، وفقا لمشاريع القرارات ذات الصلة المرفقة بالوثيقة GC 47/L.2.

46- وأكدت **السيدة Katherine MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة في الصندوق) أنه جرى تسلم الطلبَين حسب الأصول، وأنه جرى اتباع جميع الإجراءات حسب الأصول وفقا للمواد 3-1(أ) و3-2(ب) و13-1(ج) من اتفاقية إنشاء الصندوق والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق، وأن جميع معايير الأهلية قد استوفيت.

47- وفيما يتعلق بمعيار أن يكون مقدم الطلب دولة عضو في الأمم المتحدة أو في أي وكالة من وكالاتها المتخصصة، أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن صربيا هي دولة عضو في الأمم المتحدة منذ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2000 وليتوانيا هي دولة عضو في الأمم المتحدة منذ 17 سبتمبر/أيلول 1991. وفيما يتعلق بمعيار أن يكون طلب العضوية موقَّعا من رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الشؤون الخارجية في البلد المعني، وُقِّعت رسالة الطلب حسب الأصول من قبل وزير الشؤون الخارجية في حالة صربيا، ومن قِبل رئيس الوزراء في حالة ليتوانيا. وأشارت ليتوانيا أيضا إلى أنها تعتزم تقديم مساهمة إضافية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

48- وأشار **الرئيس** إلى أن الصين اعترضت على طلب ليتوانيا ولكن الاعتراض لم يؤثر في الأكثرية المطلوبة للموافقة على الطلب. وفي حالة الموافقة، ستدخل عضوية ليتوانيا حيز النفاذ عند إيداع وثيقة انضمامها لدى قسم المعاهدات في الأمم المتحدة، في حين أن عضوية صربيا ستدخل حيز النفاذ فورا لأن البلد قام بالفعل بإيداع وثيقة انضمامه.

49- **وعلى هذا الأساس، اعتمد مجلس المحافظين القرارين 232/د-47 و233/د-47 بشأن الموافقة على جمهورية صربيا وجمهورية ليتوانيا، على التوالي، كعضوين غير أصليين في الصندوق.**

50- وقال **السيد Vytenis TOMKUS** (ليتوانيا) إن الموافقة على عضوية بلده في الصندوق أمر مرحب به ومن شأنها أن تلهمه لمواصلة جهوده التعاونية من أجل تعزيز الأمن الغذائي، وتمكين المجتمعات المحلية الريفية والتكيف مع تغير المناخ على نطاق عالمي. وبالفعل، تعهدت ليتوانيا، بوصفها جهة فاعلة ناشطة منذ وقت طويل في شؤون التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية، بتخصيص 0.33 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية في الخارج بحلول عام 2030. وردا على الغزو العسكري الشامل لأوكرانيا من جانب الاتحاد الروسي، كانت ليتوانيا من أوائل البلدان التي أطلقت ونفذت مشروعات ترميم الهدف منها تحويل دمار الحرب إلى فرصة لإعادة بناء أوكرانيا بحيث تكون أكثر قدرة على الصمود. ورغبة منها في زيادة مساهمتها، اعتبرت أنه امتياز لها أن تنضم إلى الصندوق كبلد من بلدان القائمة "ألف" وتشارك في المساعي الرامية إلى حل المسائل العالمية المشتركة.

51- وأولت ليتوانيا أهمية خاصة لنموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المتمثل في تحسين الأمن الغذائي، وتمكين المجتمعات المحلية الريفية وتلبية احتياجات مَن هم الأكثر عرضة للإقصاء. وأشادت بالجهود المكثفة المبذولة في ثلاثة مجالات محورية: الهشاشة، وتغير المناخ والتنوع البيولوجي. وفي وقت الأزمة المناخية، فإن النزاعات المسلحة كتلك التي تشهدها أوكرانيا والشرق الأوسط لن تؤدي سوى إلى تأجيج عدم الاستقرار، والهجرة القسرية وغير ذلك من المشاكل الكبرى التي تكون المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة وصغار المزارعين عرضة لها بصورة خاصة. وقد يساعد تعزيز المجتمعات المحلية وتزويدها بالأدوات التي تحتاج إليها للتنمية الاقتصادية في التخفيف من الأثر السلبي ويحول دون تفاقم الوضع أكثر. وهناك ترابط بشكل مباشر بين الأمن الغذائي والنزاع، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون السلام. وفي ذلك السياق، كانت مبادرة الصندوق للاستجابة للأزمات موضع ترحيب على نحو خاص وقد دفعت بليتوانيا إلى التعهد بتقديم 000 50 يورو إلى التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وباختصار، تتطلع ليتوانيا إلى المساهمة في الرؤية المشتركة لمستقبل مستدام وشامل، والعمل يدا بيد مع الصندوق لتحقيق أثر مجد على أكثر المسائل إلحاحا في الوقت الحالي.

52- وإذ أشار **سعادة السيد Goran ALEKSIĆ** (صربيا) إلى أن ارتباط بلده الطويل بالصندوق يعود إلى توقيع اتفاقية إنشاء الصندوق في عام 1977، قال إن بلده سعيد بالانضمام من جديد إلى أسرة الصندوق في بداية الدورة الجديدة الطموحة لتجديد الموارد. وتوجه بشكر خاص إلى الدول الأعضاء وموظفي الصندوق الذين دعموا طلب صربيا للحصول على العضوية غير الأصلية وقاموا بتوجيهها خلال عملية تقديم الطلب إيمانا منهم بأن لدى صربيا الكثير مما يمكن أن تساهم به للصندوق.

53- وقطاع الأغذية الزراعية هو العمود الفقري للاقتصاد الصربي، وكما هو الحال في أماكن أخرى في العالم، يواجه تحديات كثيرة متعلقة بالبيئة وتغير المناخ - وهي تحديات تأمل صربيا بمعالجتها مع الصندوق. والمسائل الأساسية هي الأمن الغذائي وحماية النظم الإيكولوجية، والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي. وتعتبر صربيا أن عضويتها في الصندوق، في وقت تبني فيه على استراتيجيتها للتنمية الزراعية والريفية للفترة 2014-2024 وتعمل على إدماج القطاع في السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ستكون مصدر دعم للقطاع الزراعي وتعزز استخداما أفضل للإمكانات الطبيعية وفرص التنمية والقدرة التنافسية. وبلده على استعداد للعمل بشكل وثيق من خلال المشاورات المفتوحة مع جميع الشركاء المهتمين لتحقيق هذه الغايات، ويتطلع، بوصفه عضوا جديدا في الصندوق، إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة من خلال المشروعات والتعاون مع الصندوق والدول الأعضاء فيه.

البيانات الرئيسية

54- رحبت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) بالمونسنيور Fernando Chica Arellano، المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الصندوق، الذي سيلقي رسالة بالنيابة عن قداسة البابا فرنسيس؛ وبالسناتور Senator Patrizio Giacomo La Pietra، وكيل وزارة الزراعة والسيادة الغذائية والحراجة في الجمهورية الإيطالية، الذي سيدلي ببيان؛ وبالسيد Máximo Torero، كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الذي سيدلي بملاحظات بالنيابة عن السيد شو دونيو، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وبالسيد Carl Skau، نائب المديرة التنفيذية وكبير موظفي العمليات في برنامج الأغذية العالمي، الذي سيدلي بملاحظات بالنيابة عن السيدة Cindy H. McCain، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي.

رسالة ألقاها، بالنيابة عن قداسة البابا فرنسيس، المونسنيور FERNANDO CHICA ARELLANO، المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الصندوق

55- ألقى **المونسنيور Fernando CHICA ARELLANO** (المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الصندوق) رسالة بالنيابة عن قداسة البابا فرنسيس، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان أدلى به السناتور Pietra La Giacomo Patrizio، وكيل وزارة الزراعة والسيادة الغذائية والحراجة في الجمهورية الإيطالية

56- أدلى **السناتور PATRIZIO GIACOMO LA PIETRA** (وكيل وزارة الزراعة والسيادة الغذائية والحراجة في الجمهورية الإيطالية) ببيان يرد نصه الكامل في الفصل 4.

ملاحظات أدلى بها السيد MÁXIMO TORERO، كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالنيابة عن السيد شو دونيو، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

57- أدلى **السيد Máximo TORERO**(كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) بملاحظات بالنيابة عن السيد شو دونيو، مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

ملاحظات أدلى بها السيد CARL SKAU، نائب المديرة التنفيذية وكبير موظفي العمليات في برنامج الأغذية العالمي، بالنيابة عن السيدة CINDY H. MCCAIN، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

58- أدلى **السيد Carl SKAU** (نائب المديرة التنفيذية وكبير موظفي العمليات في برنامج الأغذية العالمي) بملاحظات بالنيابة عن السيدة Cindy H. McCain، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان رئيس الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)

59- أدلى السيد **ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) ببيان، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

سلسلة Talk IFAD: إجراءات لتحقيق النمو الشامل في عصر الذكاء الاصطناعي

60- قدمت السيدة **Hélène PAPPER** (مديرة شعبة التواصل العالمي والترويج في الصندوق)، **متحدثة** بوصفها منسقة سلسلة Talk IFAD، المتحدث الرئيسي السيد Bhaskar Chakravorti، عميد الأعمال العالمية والمدير التنفيذي لمعهد الأعمال في السياق العالمي في كلية Fletcher School للقانون والدبلوماسية في جامعة Tufts.

61- ويمكن مشاهدة سلسلة Talk IFAD مع السيد Chakravorti على هذا الرابط.

62- **تولى سعادة السيد عبد الكريم طواهرية (الجزائر) رئاسة الجلسة.**

تقرير مكتب مجلس المحافظين بشأن استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (GC 47/L.3)

63- وقالت **سعادة السيدة Haifa Aissami MADAH (جمهورية فنزويلا البوليفارية)**، في معرض تقديمها للبند بوصفها نائبة الرئيس السابقة للمكتب المكلفة باستعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق، على النحو المطلوب في القرار 228/د-46 الصادر عن مجلس المحافظين، إن المكتب عقد أربعة اجتماعات لهذا الغرض بين يونيو/حزيران ونوفمبر /تشرين الثاني 2023. وقد حُدِّدت خمسة مجالات تحتاج إلى مزيد من التحسين، وهي على وجه التحديد: الإبلاغ عن التسميات؛ وتعزيز الطابع التشاركي للممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى التعيين؛ ومستوى خصوصية العملية؛ وطريقة التصويت وعملية عد الأصوات؛ وضمان استمرارية الأعمال في حالة حدوث شغور غير متوقع أو احتمال وجود شغور قادم لمنصب رئيس الصندوق.

64- وجرى تحليل الأجوبة التي قدمتها المنظمات الدولية البالغ عددها 18 منظمة والتي أجابت على الاستقصاء المعياري الذي أُجري كجزء من الاستعراض، وأُرفقت بتقرير المكتب الوارد في الوثيقة GC 47/L.3. وتضمن التقرير أيضا توصيات لضمان أفضل الممارسات، والشفافية والنزاهة في الممارسة المتبعة للعملية المهمة المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق وللحفاظ على قيادة الصندوق في الحوكمة الرشيدة. وشكرت مكتب سكرتيرة الصندوق ومكتب المستشار العام على دعمهما الذي لا يُقدَّر بثمن في وضع التقرير ومشروع القرار الوارد في الملحق الثاني منه.

65- وقال **مندوب من بيرو**، معربا عن دعم مشروع القرار، إن توصيات المكتب ملائمة في ضوء الاستعراض الذي أجراه.

66- وقالت **مندوبة من غواتيمالا**، معربة بالمثل عن تأييد مشروع القرار، إن تنفيذ تلك التوصيات من شأنه أن يعزز حوكمة الصندوق ويزيد من تحسين الشفافية في الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق. وينبغي لأمانة الصندوق أن تنظر في عقد جلسة إحاطة لممثلي الدول الأعضاء قبل الانتخابات بشأن آليات التصويت وترجيح الأصوات.

67- وأعربت **مندوبة من الولايات المتحدة** عن تقديرها للعمل الكبير الذي قام به المكتب السابق لوضع التقرير والتوصيات التي جرت الموافقة عليها بالكامل. وكذلك لاستعداد الصندوق والدول الأعضاء فيه لاستعراض سياسات الصندوق وعملياته بطريقة استباقية كي يبقى ملائما للغرض. وأعربت عن ترحيب بلدها بالتوضيح الوارد في التقرير بأنه ينبغي استخدام التعيين بالتزكية فقط في حالة وجود مرشح واحد، وبأنه يمكن لأي دولة عضو أن تطلب تصويتا بالاقتراع السري.

68- وكان التصويت آلية أساسية للمساءلة تعمل على تمكين الدول الأعضاء وتزويد القيادة المنتخبة بآلية مهمة للحصول على تعقيبات من الهيئات الرئاسية. وفي معرض الإشارة إلى أن غالبية المنظمات التي أجابت على الاستقصاء اشترطت التصويت ولم تستخدم التزكية، فإن بلدها يرى أن قيمة التصويت وفوائده في جميع الحالات تستحق مزيدا من النظر في الدورات الانتخابية المقبلة.

69- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 234/د-47 بشأن الموافقة على توصيات مكتب مجلس المحافظين المتعلقة باستعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق.**

حفل توزيع جوائز الصندوق للمساواة بين الجنسين لعام 2024 والجلسة التفاعلية 1 - أبطال التغيير: الاحتفال بالمسارات التحويلية المؤدية إلى مستقبل مزدهر

70- وقدّمت **السيدة Ndaya BELTCHIKA** (أخصائية تقنية رئيسية للشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي في الصندوق) جوائز الصندوق للشؤون الجنسانية، وألقت السيدة Kristin Engvig، الرئيسة التنفيذية ومؤسسة الشبكة النسائية الدولية ومؤتمر الشبكة النسائية الدولية، كلمة رئيسية. وتولى السيد Brown Donal، نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج في الصندوق، تنسيق حفل توزيع الجوائز.

71- وتولت السيدة Redi Tlhabi، وهي مذيعة ومؤلفة وصحفية تلفزيونية حائزة على جوائز، تنسيق الجلسة التفاعلية. والمشاركون في المناقشة الذين يمثلون المشروعات الخمسة الحائزة على جوائز هم:

- السيد Roberto Bonifacio Montaño، المنسق الوطني لبرنامج التعزيز المتكامل لسلسلة قيمة الإبل في الهضبة البوليفية المرتفعة، دولة بوليفيا المتعددة القوميات
- السيدة Sereyroth Lim، جهة التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية، مشروع تنمية أصحاب الحيازات الصغيرة والحد من الفقر في تونليه ساب، كمبوديا
- السيدة Letitia Sampoa Apam، جهة التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية، مشروع غانا للاستثمار في القطاع الزراعي، غانا
- السيدة Mickaëlle Andriamahefa، جهة التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية، برنامج التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية، مدغشقر
- السيدة Bojana Perunović، جهة التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية، مشروع التجمع والتحول الريفيين، الجبل الأسود.

72- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

73- **ورُفعت الجلسة في الساعة 1.40 بعد الظهر.**

المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الثاني

المنعقد يوم الأربعاء، 14 فبراير/شباط 2024، الساعة 3 بعد الظهر

رئيس الجلسة:

سعادة السيد عبد الكريم طواهرية (الجزائر)

ولاحقا: السيد Patricio Estebán Troya Suárez (إكوادور) (نائب الرئيس)

جدول المحتويات

	الفقرات
تقرير تجميعي لمداولات الاجتماع العالمي الثامن لمنتدى المزارعين	75
تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	76-79
التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال)	80-90
دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصدوق – حوار رفيع المستوى: التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: من التعهدات إلى العمل – الاستثمار في الازدهار الريفي والقدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا	91-133
الاحتفال بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	134-153

74- افتتحت **الجلسة في الساعة 3.10 بعد الظهر.**

تقرير تجميعي لمداولات الاجتماع العالمي الثامن لمنتدى المزارعين

75- قدّم **السيد Coulibaly Ibrahima** (رئيس منظمة مزارعي البلدان الأفريقية، وعضو اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين) تقريرا تجميعيا عن مداولات الاجتماع العالمي الثامن لمنتدى المزارعين، الذي عُقد من 12 إلى 13 فبراير/شباط 2024. ويرد في الفصل 4 النص الكامل للتقرير التجميعي.

76- **تولى السيد Suárez Troya (إكوادور) رئاسة الجلسة.**

التقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (L.4/47 GC)

77- قال **السيد Alvarado ِHernán** (نائب الرئيس المساعد، كبير الموظفين الماليين وكبير المراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية، الصندوق)، في معرض تقديمه للتقرير عن وضع التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة L.4/47 GC، إن التعهدات بلغت، حتى 9 فبراير/شباط 2024، 1.28 مليار دولار أمريكي بعد إعلان تعهدات جديدة من باراغواي وزامبيا، وبلغ إجمالي المدفوعات 904 ملايين دولار أمريكي بعد تسلم دفعات إضافية من غيانا والهند وإندونيسيا وليبريا وباكستان. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2023، بلغت قيمة وثائق المساهمة أو المدفوعات المباشرة التي جرى تسلمها 1.19 مليار دولار أمريكي.

78- وقال **مندوب من الكونغو**، مشيرا إلى أهمية الصندوق بوصفه شريكا استراتيجيا للتحول الريفي في البلدان النامية وإلى حجم الطموحات التي ينطوي عليها التجديد المقبل للموارد، إن حكومته ستساهم بمبلغ 000 500 دولار أمريكي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مما يمثل زيادة بمقدار خمسة أضعاف في مساهمته في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

79- **وقد أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير.**

التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال) (L.5/47 GC و 1.Add)

80- لفت **الرئيس** الانتباه إلى تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في الازدهار الريفي والقدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا، على النحو الوارد في الوثيقة GC L.5/47، وإلى مشروع القرار ذي الصلة الملحق به. وتوجه بالشكر إلى جميع من أعلنوا عن تعهداتهم للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في الدورة الرابعة لهيئة المشاورات، التي انعقدت في باريس في ديسمبر/كانون الأول 2023. ويرد في الوثيقة L.5/Add.1/47 GC جدول محدّث يشير إلى وضع التعهدات المؤقتة، حتى 9 فبراير/شباط 2024.

81- وذكّر **السيد Peters Kyle** (الرئيس الخارجي لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق)، في معرض تسليطه الضوء على جوانب من دورات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التي عُقدت خلال العام السابق، بأنه جرى التفاوض على التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في بيئة خارجية صعبة، ولا سيما بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية الذين يقعون في صميم مهمة الصندوق. فهم أوائل مَن يشعرون بأثر الصدمات، وهم دائما الأكثر تضررا والأطول معاناة. وواجه التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التحدي الإضافي المتمثل في دعم الجهود المبذولة لإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح خلال السنوات المتبقية من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وإزاء هذه الخلفية، انطوت عملية المشاورات أحيانا على مناقشات صعبة ومع ذلك فإنها استندت بوضوح إلى الدعم المتبادل للصندوق والهدف المشترك المتمثل في تنفيذ مهمته. واستنادا إلى الخبرات والدروس المستفادة من العمليات السابقة لتجديد الموارد، وُضِعت سلسلة من السياسات والمستويات المستهدفة والالتزامات في المجالات الثلاثة ذات الأولوية وهي الهشاشة والمناخ والتنوع البيولوجي، والمشاركة مع القطاع الخاص، وبلغت ذروتها في حزمة السياسات والاستثمارات الطموحة الموصوفة في التقرير والذي أُقرّت في الدورة الرابعة والأخيرة لهيئة المشاورات.

82- ومن شأن الأولويات والابتكارات المتفق عليها للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أن تمكّن الصندوق من تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء ردا على التحديات الرئيسية التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية، مع الحفاظ على التزام راسخ بمهمة الصندوق المتمثلة في الحد من الجوع والفقر بين السكان الأكثر ضعفا في المناطق الريفية. وقدمت الحزمة مبررا مقنعا للدعم المالي والسياسي الكبير الذي يحتاج إليه الصندوق للاستثمار في السكان الريفيين في السنوات المقبلة. واستنادا إلى التعهدات التي أُعلن عنها بالفعل، فإن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق سيكون تجديدا قويا للموارد، بما في ذلك بفضل العدد الكبير من البلدان المقترضة التي قدمت مساهمات ومستوى مساهماتها، وهو ما ينفرد به الصندوق ويظهر طبيعته الشاملة وطريقة عمله مع أصحاب المصلحة والمساهمين والعملاء. والالتزامات الكبيرة التي تعهد بها العديد من الدول الأعضاء، والتي قام بعضها بزيادة مساهماته إلى حد كبير، هي موضع ترحيب أيضا. ويظهر الدعم المقدّم الأولوية التي توليها جميع الدول الأعضاء لمعالجة تحديات الأمن الغذائي العالمي في الأجل الطويل، وأثر تغير المناخ على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والاحتياجات الملحة لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. ويوجه الاستثمار في الصندوق أيضا إشارة دعم مهمة لتعددية الأطراف والحلول المملوكة محليا. وقد شكر الإدارة ومجلس المحافظين على إتاحة الفرصة له لرئاسة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

83- وشكر **الرئيس** السيد Peters على ملاحظاته المفيدة، وقال إن الحوار الرفيع المستوى الذي سيعقب ذلك سيتيح فرصة للدول الأعضاء لمناقشة الأهداف الطموحة التي حُدِّدت في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وللإعلان عن التعهدات، وفي هذا السياق شكر أيضا الكونغو على مساهمتها القيّمة.

84- وقالت **مندوبة من إيطاليا** إن بلدها، بوصفه البلد المضيف للصندوق، فخور للغاية به بوصفه مؤسسة فريدة تحقق أثرا عاليا ونتائج محددة مع الحفاظ على استدامتها المالية، وهو ما يشهد عليه تصنيفها القوي. ومهمة الصندوق فريدة من نوعها في التركيز على الزراعة وأصحاب الحيازات الصغيرة، وعلى السياقات والأشخاص الأكثر ضعفا وهشاشة. وتعهد إيطاليا بتقديم 120 مليون دولار أمريكي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والذي يشكل زيادة بنسبة 30 في المائة مقارنة بمساهمتها في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، هو مجهود استثنائي يُبذَل في وقت استثنائي من أجل مؤسسة استثنائية. وينبغي على الدول الأعضاء التي لم تبادر بعد إلى القيام بذلك أن تنضم إلى إيطاليا في ضمان الدور التحويلي الذي يضطلع به التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق دعما لالتزامات الصندوق الطموحة في السياسات. وقد أقرت إيطاليا بالقيمة الأساسية لشمولية الصندوق وطموحه المتزايد في القارة الأفريقية، وهو أمر محوري في جدول الأعمال الدولي لإيطاليا، بما في ذلك في سياق رئاستها الحالية لمجموعة الدول السبع، على النحو الذي أظهرته القمة الإيطالية-الأفريقية التي استضافتها روما في أواخر يناير/كانون الثاني 2024. وبما أن الأمن الغذائي هو ركيزة أساسية لتلك الرئاسة، فإن إيطاليا جاهزة للعمل عن كثب مع الصندوق والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما.

85- وشكر **الرئيس** إيطاليا على تعهدها ودعمها القيّم لعمل الصندوق.

86- وأعرب **مندوب من إندونيسيا** عن تقدير بلده لالتزام الصندوق القوي المستمر بالاستثمار في المجتمعات المحلية الريفية، ولا سيما تركيزه المتجدد على نهج يتمحور حول الإنسان. وشجعت إندونيسيا الصندوق على مواصلة عمله في السياقات الهشة وعلى استكشاف الفرص لتفعيل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وأكدت من جديد دعمها لمبادرة الصندوق الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال مشروعات إعادة العمل في مناطق النزاعات.

87- وأعربت إندونيسيا عن دعمها الكامل لهدف الصندوق المتمثل في تخصيص 30 في المائة على الأقل من موارده الأساسية للتدخلات المصممة خصيصا لتعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وقد حقق تعاون الصندوق في إندونيسيا على مدى نحو أربعة عقود أثرا إيجابيا لأكثر من 3.9 مليون أسرة معيشية. وتقترب مساهمات البلد التراكمية في الصندوق من 100 مليون دولار أمريكي، وتعتزم إندونيسيا، رهنا بموافقة البرلمان، التعهد بتقديم 10 ملايين دولار أمريكي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على مدى ثلاث سنوات.

وإندونيسيا جاهزة أيضا للاستفادة من الإمكانات الحقيقية لأنشطة الصندوق المهمة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف تبادل الحلول والمعرفة والخبرة في معالجة الهشاشة.

88- ورحب **مندوب من فرنسا** بالتقرير وتركيزه بوجه خاص على القارة الأفريقية وتغير المناخ وتعبئة القطاع الخاص، وقال إن بلده أعلن بالفعل عن مساهمة بقيمة 150 مليون دولار أمريكي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 60 في المائة مقارنة بمساهمته السابقة. ودعا جميع الشركاء إلى المساعدة على تحقيق الهدف المتمثل في تعبئة مليارَي دولار أمريكي من التمويل الجديد للتحديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

89- وقال **مندوب من البوسنة والهرسك** إن تعهد بلده بالمساهمة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يشهد على تفانيه في معالجة التحديات البالغة الأهمية التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة وتحسين سبل عيش الفقراء الريفيين. ويضطلع الصندوق بدور محوري في النهوض بالتنمية الريفية الشاملة والمستدامة في العالم بهدف الحد من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود. وتعتزم البوسنة والهرسك مضاعفة مساهمتها من 000 90 يورو للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى 000 180 يورو للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وفي ذلك دليل على تصميمها على دعم مشروعات الصندوق.

90- **ووافق مجلس المحافظين على تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في الازدهار الريفي والقدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا (GC 47/L.5 و GC 47/L.5/Add.1) واعتمد القرار 235/د-47 بشأن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.**

حوار رفيع المستوى: التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: من التعهدات إلى العمل - الاستثمار في الازدهار الريفي والقدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا

91- وذكّر **الرئيس**، في معرض تقديمه للحوار الرفيع المستوى، بأن هدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، الذي سيُنفَّذ من عام 2025 إلى عام 2027، هو الاستثمار في حلول طموحة ودائمة استجابة للأزمات الحالية وبناء قدرة السكان الريفيين على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا للجميع. ويستجيب التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من خلال تركيزه المتزايد على السياقات الهشة، وتوسيع نطاق استثماراته في التنوع البيولوجي وقدرة صغار المنتجين على الصمود في وجه تغير المناخ، والاستفادة من المشاركة مع القطاع الخاص، لثلاثة من أكبر التحديات التي تواجه بناء سبل عيش ريفية ونظم غذائية قادرة على الصمود مع الحفاظ على تركيزه على مهمة الصندوق الأساسية. وقد يرغب المحافظون أيضا، وهم يفكرون مليا في الأهداف الطموحة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، في الإعلان عن تعهدات.

92- وقالت **مندوبة من ألمانيا** إن دعم بلدها للصندوق في السنوات الأخيرة شمل أكثر من 170 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى مساهمة أساسية كبيرة، مما يدل على ثقته بالصندوق وتقديره لعمله على أرض الواقع. وتعد الشراكة مع الصندوق حاسمة في السعي لتحقيق تحول مستدام وعادل في قطاع الأغذية. واستجابة للأزمات الأخيرة، كان رد فعل الصندوق سريعا ومجديا. كما أن توجهه الاستراتيجي نحو التحول، ولا سيما من خلال إتاحة التمويل المناخي لصغار المزارعين، وثيق الصلة جدا بأهداف مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية.

93- وقد أطلقت ألمانيا عدة مبادرات مع الصندوق في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في مجالات التمويل المناخي، والإيكولوجيا الزراعية ومسائل سياسات الأراضي، وتتطلع إلى البناء على ذلك التعاون خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولا يمكن للعديد من هذه المبادرات أن ينجح من دون حشد القطاع الخاص. وتتطلع ألمانيا قدما، من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص، إلى توسيع نطاق تلك التجربة وتحفيز استثمارات القطاع الخاص دعما لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وإنتاج الأغذية في السنوات المقبلة. وستقدّم ألمانيا، التي أثنت على التنظيم الممتاز لتجديد الموارد، مساهمة أساسية قدرها 88.49 مليون يورو للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

94- ورحب **مندوب من بيرو** بتجديد الموارد، وقال إنه سيعود بالفائدة على ملايين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والذين لا يزال معظمهم يعتمدون على النظم الزراعية ومنتجات

الأغذية الزراعية في سبل عيشهم. ولا يزال صغار المزارعين مورّدين مهمين في جميع أنحاء العالم ويضطلعون بدور حيوي في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. والزراعة هي من القطاعات الأكثر عرضة لأثر الأزمات العالمية المتتالية، مما زاد من الفقر وعدم المساواة في المناطق المهمشة وأدى إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

95- ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تركز الاستثمارات في الزراعة على الإنتاج، وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ، وجميعها تندرج ضمن المهمة الأساسية للصندوق. ويلزم أيضا أن تكون هناك زيادة كبيرة في الاستثمار في المجتمعات المحلية الريفية. وفي مثل هذا الوقت الحرج لصغار المزارعين في المجتمعات المحلية الريفية، يجب أن يُدرج الصندوق زيادة الدعم للقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وللتنوع البيولوجي من أجل زيادة قدرتهم على الصمود وقدرة النظم الغذائية المحلية ذات الصلة على الصمود. ومن شأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تيسير تخصيص الموارد للمناطق الريفية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية. وسيجري تأكيد تعهد بيرو بتقديم 375 000 دولار أمريكي امتثالا للقوانين ذات الصلة.

96- وقال **مندوب من جمهورية كوريا** إن بلده استمر في توسيع تعاونه مع الصندوق، على الرغم من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية العالمية غير المسبوقة. وخلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، زاد مساهمته بنسبة 50 في المائة مقارنة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وإن جمهورية كوريا، إقرارا منها بالصعوبات الكبيرة التي يعاني منها المزارعون المهمشون أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المعيشية الريفية، تنظر بفعالية في زيادة مساهمتها في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ولا تزال المشاورات جارية ويُتوقَّع الإعلان عن تعهد محدد بحلول أغسطس/آب 2024. وهي تتفق تماما مع الأهداف والمجالات ذات الأولوية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وتتطلع إلى توسيع تعاونها مع الصندوق وتعزيزه.

97- وقال **مندوب من نيجيريا**، مرحِّبا بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بوصفه محطة بالغة الأهمية، إن بلده تعهد بتقديم 7.5 مليون دولار أمريكي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق خلال دورة هيئة المشاورات في باريس وإنه سيبذل علاوة على ذلك كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بمتأخراته من التعهدات السابقة، وقيمتها 23.29 مليون دولار أمريكي، قبل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومسار العمل الذي خطط له الصندوق يتماشى تماما مع أهداف وأولويات التنمية في نيجيريا، وبخاصة فيما يتعلق بمناطقها الهشة المتأثرة بالنزاع ومشاكلها المرتبطة بمنطقة الساحل. ومن شأن العمل لتوطيد علاقة أقوى وأعمق مع الصندوق أن يساعد على أن ينصب تركيز الثروة الجماعية للمعرفة المكتسبة على تحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي في البلد. وقد حان وقت العمل الآن ونيجيريا مستعدة.

98- وقال **مندوب من الجمهورية الدومينيكية** إن بلده يدعم بحماسة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ويؤيد تماما الاستثمار المقرر في حلول طموحة ودائمة فضلا عن أولويات توسيع نطاق الاستثمار في التنوع البيولوجي وقدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه تغير المناخ في البيئات الهشة. والوضع ملح ولم يعد ممكنا تسيير الأعمال كالمعتاد. وفي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ، لا سيما في الزراعة، تتفاقم بسبب الضعف في وجه الظواهر المناخية المتطرفة. وقد أدت الصدمات المناخية في بلده إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 0.5 في المائة بالإضافة إلى انخفاض يتراوح من 5 إلى 10 في المائة بسبب الأعاصير الكبرى كل بضع سنوات. ولذلك من الضروري إعادة اختراع النظام الزراعي، الذي تهيمن عليه الزراعة على نطاق صغير، لجعله أكثر إنتاجية وأكثر قدرة على مقاومة الصدمات وأفضل استعدادا للتعافي.

99- وتعتزم الجمهورية الدومينيكية زيادة تعهدها للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مقارنة بمساهمتها في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تعبيرا عن ثقتها بالصندوق. وفي هذا الصدد، ستؤدي الحلول التقنية والمالية الواسعة النطاق دورا مهما في بناء زراعة أكثر قدرة على الصمود. ولكن من الضروري بالقدر نفسه إدخال ابتكارات مؤسسية

وعلى مستوى المنظمة ككل تزيد من قدرة البلدان، والمنظمات الريفية ومنظمات المزارعين والأوساط الأكاديمية على دعم تنمية زراعة أكثر إنتاجية في الأجل الطويل. وينبغي أيضا أن يكون التحول أكثر شمولا، ولا سيما للنساء والشباب، مع تركيز خاص على سلاسل الأغذية التي تضطلع بدور مهم في سلة الأغذية. وختاما، وبالإضافة إلى التركيز على الدخل القومي، يجب أن تشتمل معايير تخصيص الموارد على بارامترات مثل الضعف والفجوات المعممة المستمرة.

100- وأشاد **مندوب من الصين** بإنجازات الصندوق فيما يتعلق بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وقال إن التجديد القياسي للموارد هو دليل قاطع على سمعة الصندوق في مجالَي الحد من الفقر العالمي وهيكلية التنمية الزراعية، وعلى استعداد الدول الأعضاء لدعم الصندوق. وتولي الصين، بوصفها البلد النامي الأكبر في العالم، أهمية كبيرة على شراكتها مع الصندوق وستواصل زيادة دعمها من خلال التعهد بتقديم مساهمة أساسية قدرها 87 مليون دولار أمريكي، بما يُظهر التزامها بتعددية الأطراف والتعاون الإنمائي الدولي. وجددت الصين أيضا تأكيد دعمها لتوجه التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وأولوياته. وفي سياق من الأزمات والتحديات المتعددة، رحبت بالجهود المبذولة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق للاستثمار في الازدهار الريفي والقدرة الريفية على الصمود، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المناطق الريفية الهشة والعمل مع القطاع الخاص لتمكين صغار المزارعين. وأعربت الصين عن تقديرها لالتزام الصندوق بمبدأ الشمولية، من خلال تعميق التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، مع زيادة دعمه للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى أقصى حد. ورحبت أيضا بالنُّهج المبتكرة المقررة لضمان الازدهار الريفي والقدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا.

101- وفي هذا الصدد، يُعَد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أساسيا لمعالجة أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وينبغي تعميمه في عمليات الصندوق. وهو ضروري أيضا لمعالجة الاختناقات المالية، ولقيام الصندوق باستكشاف نُهج أكثر ابتكارا لتوسيع قنواته المالية ليتمكن من العمل كمجمّع لتمويل التنمية الزراعية العالمية. ومن ثم تتطلع الصين إلى إحراز الصندوق تقدما كبيرا في الاقتراض من السوق وإرساء إطار تمويلي أكثر استدامة كأساس لتوفير مزيد من الموارد بشروط ميسرة للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن بناء الشراكات بالغ الأهمية إذا ما أراد الصندوق تحقيق الطموح المتمثل في مضاعفة أثره. ولذلك ينبغي للصندوق أن يعمل بنشاط على توسيع شراكاته مع مؤسسات مالية دولية جديدة، بما فيها المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومصرف التنمية الجديد ومركز التعاون المتعدد الأطراف لتمويل التنمية، مستفيدا من الميزة النسبية لكل مؤسسة.

102- وقال **مندوب من الهند** إن بلده يؤيد تماما التركيز الإضافي في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على السياقات الهشة، ودعم الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وإدارة التنوع البيولوجي، والاستفادة من موارد القطاع الخاص لتحقيق أثر دائم. وأعرب عن ترحيب بلده بوجه خاص بالتركيز المتزايد على التكيف، الذي يمثل نحو 90 في المائة من التمويل المناخي في الصندوق، وعلى الابتكار، ولا سيما قابلية التكنولوجيات الزراعية الرقمية للتكيف.

103- ويمكن للصندوق أن يساهم في الدفع قدما بجدول أعمال يقوده الابتكار لتحقيق الازدهار الريفي والقدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا من خلال تقديم المساعدة التقنية لتصميم مسارات وطنية متكاملة ومبتكرة للنظم الغذائية والتحول الغذائي. وينبغي للصندوق تعزيز استثماراته في منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتيسير التعاون وتوفير التمويل المشترك للمشروعات لتعزيز الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الطائرات المسيّرة. وينبغي أيضا التركيز بصورة مباشرة على تعزيز المحاصيل القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وتسخير إمكانات الرقمنة للزراعة وكذلك على إنتاج الأغذية البديلة، ونظم الإدارة، والزراعة ما بعد الإنتاج. وفيما يتعلق بالتمويل، ينبغي للصندوق مواصلة جهوده لاستكشاف وسائل تمويل جديدة، بما في ذلك التمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المشترك. وختاما، ينبغي له الاستفادة من أدوات الإقراض المبتكرة، مثل الإقراض القائم على النتائج من أجل الزراعة.

104- وقال **مندوب من الجزائر** إن بلده، وهو عضو مؤسس في الصندوق، يظل ثابتا في دعمه للصندوق، على الرغم من الصعوبات الحالية. وللسنة الثالثة على التوالي، يجتمع مجلس المحافظين في سياق من الظروف الاستثنائية. وقد زادت النزاعات والحروب والأزمات من معاناة أولئك الأكثر ضعفا والفقراء. ويضطلع المزارعون، من خلال عملهم الدؤوب، بدور رئيسي في معالجة أوضاع جميع أولئك الأشخاص المنسيين الذين يعانون من القهر ويعيشون في فقر مدقع، وفي حل أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية غير المسبوقة.

105- ويضطلع الصندوق، بالاعتماد على خبرته ومن خلال الاستثمار في التنمية الريفية الفعالة والمستدامة، بدور محوري في دعم النظم الغذائية المستدامة، ومكافحة الفقر في المناطق الريفية وتعزيز قدرات السكان الريفيين. ويمثل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة ثلث الإنتاج العالمي للأغذية، ويستحوذون، في بعض الحالات، على نسبة تصل إلى 70 في المائة من الإنتاج المحلي للأغذية. ولذلك فإن دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة فعال جدا في مكافحة الفقر والجوع وأثر تغير المناخ. وقد تعهدت الجزائر بالمساهمة بمبلغ 500 000 دولار أمريكي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

106- وقالت **مندوبة من المملكة المتحدة** إن عمل الصندوق مهم وإنه ضروري أكثر من أي وقت مضى في سياق من الصدمات التي يعزز بعضها بعضا، ولا سيما تغير المناخ، والنزاع والهشاشة، مما يتسبب بتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على الصعيد العالمي. ويشكل القضاء التام على الجوع، وإنهاء سوء التغذية ودعم النظم الغذائية والزراعية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ أولويات لبلدها، الذي يلتزم بالعمل مع الشركاء في جميع أنحاء المنظومة الدولية لتحقيق هذه الغايات، بما في ذلك من خلال إطلاق التمويل المناخي والتمويل الإنمائي ودعم المبادرات التي تقودها البلدان والأقاليم وتحقق نتائج للناس والكوكب والازدهار. ولذلك تدعم المملكة المتحدة بقوة مهمة الصندوق وتركيزه على الأشخاص الأكثر فقرا والأشد ضعفا. وترحب بطموح الصندوق المتمثل في تكثيف العمل على التكيف مع تغير المناخ، والبناء على عمل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتوجيه التمويل المناخي إلى مَن هم في أمس الحاجة إليه وزيادة الاستثمار الإضافي للمجتمعات المحلية الريفية الأكثر فقرا. وترحب أيضا بالالتزام في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بزيادة التركيز على الهشاشة والمنظور الجنساني والتغذية.

107- وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، تعهدت المملكة المتحدة، رهنا بموافقة البرلمان، بتقديم 66.7 مليون جنيه إسترليني للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تتألف من زيادة بنسبة 40 في المائة في مساهمتها الأساسية البالغة 51.7 مليون جنيه إسترليني ومبلغ إضافي قدره 15 مليون جنيه إسترليني كمساهمات مناخية إضافية أساسية. والصندوق هو منظمة فريدة ويحظى بدعم فريد من مختلف دوله الأعضاء. وينبغي له أن يواصل الاعتماد على الدروس المستفادة وضمان تحديد الأولويات بشكل متين، وسرد قوي وهيكل تنظيمي يحقق المستوى الأمثل من تنفيذ مهمته الأساسية.

108- وقالت **مندوبة من آيرلندا** إنه ينبغي عدم التقليل من شأن الدور الذي يضطلع به الصندوق في التصدي للأزمة العالمية لانعدام الأمن الغذائي، بوجود أكثر من 250 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، ولا سيما في أفريقيا. فالجهات الفاعلة مثل الصندوق تضطلع بدور حيوي في تحقيق الهدف المتمثل في القضاء التام على الجوع وتحويل إنتاج الأغذية واستهلاكها. وفي المسائل المتعلقة بالأغذية والتنمية الزراعية، يعمل الصندوق على العديد من أولويات التنمية المستدامة، بما في ذلك المنظور الجنساني، والعمل المناخي، والتغذية والإدماج الاجتماعي. وبالتالي، يستجيب الصندوق لسياقات معقدة وغير مستقرة بصورة متزايدة فيما يسعى أيضا إلى اغتنام الفرص للمشاركة مع القطاع الخاص والابتكار في الزراعة.

109- وأكدت آيرلندا من جديد دعمها لتركيز الصندوق المتواصل على بعض البلدان والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا، ولا سيما التزامه بمساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ورحبت بالتركيز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على المجالات ذات الأولوية المتمثلة في الهشاشة والمناخ والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى القطاع الخاص، والزيادة في الدعم الأساسي للبلدان المنخفضة الدخل، ومعظمها في أفريقيا. وأعربت آيرلندا أيضا عن دعمها

الكامل للتركيز المتزايد على التكيف والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وهو ما يشكل الآن جزءا أساسيا من التنمية الزراعية.

110- وفي هذا السياق، رحبت بوجه خاص بقيام الصندوق بإنشاء المساهمات المناخية الإضافية الأساسية بوصفه حافزا للعمل الضروري جدا من أجل النهوض بالزراعة القادرة على التكيف في وجه تغير المناخ. وعلى النحو الذي أُعلن سابقا، التزمت آيرلندا بمضاعفة تعهدها للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى 25 مليون يورو، منها 10 ملايين يورو لتلك المساهمات. وأظهرت الزيادة في دعم التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التقدير الكبير لعمل الصندوق والالتزام الواضح والثابت للمجتمع العالمي بالقضاء التام على الجوع.

111- وقالت **مندوبة من كندا** إن الابتكارات التي قررها الصندوق لتعزيز القدرة الريفية على الصمود هي جزء حيوي من عمله. ويعني الترابط بين انعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي والربح أن الوضع القائم ليس كافيا لضمان الكفاف في المجتمعات المحلية الريفية. وبالإضافة إلى التجريب بذكاء، واستخدام البيانات وتسخير جميع أنواع الابتكارات وتوسيع نطاقها، من الضروري ضمان أن تكون الابتكارات شاملة وأن تعمل على تحطيم الحواجز أمام النساء والمجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا، بما في ذلك الشعوب الأصلية.

112- ولذلك ينبغي للصندوق أن يبقى متجذرا في المجتمعات المحلية الريفية ويستفيد من شركاته المتنوعة لتحقيق أثر أكبر، وأن يعمل عن كثب مع المتلقين لتحديد التكنولوجيات الملائمة وتكييفها على نطاق واسع. وينبغي أيضا تعزيز الحصول على الأدوات الرقمية، مثل الخدمات المصرفية عن طريق الأجهزة المحمولة والاتصالات السلكية واللاسلكية المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحلية. ومن الأمثلة الجيدة التي ينبغي متابعتها عمل الصندوق في مجالات مثل الإنذار المبكر لربط المجتمعات المحلية الريفية وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، هناك فرص متاحة للصندوق لتسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي من أجل المجتمعات المحلية الريفية. وإنه لمن دواعي سرور كندا أن تعلن، بوصفها شريكا بنّاء ومبتكرا ومركزا للصندوق، عن تعهدها بتقديم 100 مليون دولار كندي كمساهمة أساسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

113- وقال **مندوب من مملكة هولندا** إن نجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق سيكون خطوة صحيحة نحو تعبئة موارد إضافية، بما في ذلك لمواجهة خطر الجوع المتزايد بسبب تغير المناخ، والصدمات الاقتصادية، والنزاعات وتضخم أسعار الأغذية. وقد قررت مملكة هولندا، التي جعلت من الأمن الغذائي أولويتها في الأجل الطويل، زيادة مساهمتها بنسبة 80 في المائة لتبلغ ما مجموعه 150 مليون دولار أمريكي. ومن المهم، خلال تنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، الاستجابة لاحتياجات وتطلعات البلدان الشريكة ومجتمعاتها المحلية الزراعية. ولذلك رحبت مملكة هولندا بنهج الصندوق القائم على الطلب وعمليته في مجالَي اللامركزية والإصلاح. وأشادت أيضا بتركيز الصندوق على التكيف مع تغير المناخ وإنشاء نظم غذائية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وهنأت رئيس الصندوق لاريو على تعيينه رئيسا للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وذلك إدراكا منها للدور البالغ الأهمية للمياه في هذا السياق.

114- وعلى الرغم من أن للصندوق بالفعل أدوات تقييم مثيرة للإعجاب، فإن من شأن إضافة مؤشر إيكولوجي أن تتيح للصندوق زيادة تحسين أدائه في مجالات مثل الإيكولوجيا الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ والحلول القائمة على الطبيعة. وينبغي للصندوق أن يستخدم بشكل استراتيجي ميزته النسبية في التنمية الريفية الطويلة الأجل ومكافحة انعدام الأمن الغذائي في الأوضاع الهشة التي يعيش فيها الفقراء الريفيون بصورة متزايدة وفي المناطق المتأثرة بالنزاعات. وقد أعربت مملكة هولندا، إدراكا منها لأهمية الاستمرارية في التنمية، عن دعمها الفوري لإطلاق مبادرة الصندوق للاستجابة للأزمات وأبدت رغبتها في لفت الانتباه إلى الوضع الراهن في السودان، حيث يلزم اتخاذ إجراءات فورية لمنع حدوث مجاعة غير مسبوقة. وبإمكان الصندوق والمجتمع الدولي المساعدة في هذا المجال. ولكن يلزم التحلي بأقصى قدر من المرونة لضمان تنفيذ الصندوق والمنظمات المماثلة مهماتها في الأوضاع الصعبة، سواء في السودان أو في أي مكان آخر، حيث تكون المخاطر على أشدها.

115- وقال **مندوب من النرويج**، مؤكدا من جديد أن الأمن الغذائي يتصدر أولويات التعاون الإنمائي لبلاده، إن الصندوق هو شريك مفضل في الجهود النرويجية المبذولة لمكافحة الجوع. والاستثمار في صغار منتجي الأغذية الذين يتمتعون بالمتانة في وجه تغير المناخ هو أفضل نهج لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر وهدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء التام على الجوع. ومع ازدياد الجوع والفقر والدوران في حلقة مفرغة تُفاقمها النزاعات والحروب، تدعم النرويج بشدة استثمار ما لا يقل عن 30 في المائة من موارد الصندوق الأساسية في السياقات الهشة.

116- ومهمة الصندوق الفريدة ومزاياه النسبية وقدرته على تحقيق نتائج ملموسة ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وزادت النرويج، في دعمها لطموح الصندوق بمضاعفة أثره بحلول عام 2030، مساهمتها الأساسية في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بنسبة 80 في المائة وتعهدها للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بنسبة 50 في المائة، ليصل إلى نحو 90 مليون دولار أمريكي. وتدعم النرويج أيضا العمل على مكافحة الجوع من خلال تقديم مساهمات تكميلية كبيرة تبلغ نحو 54 مليون دولار أمريكي لمبادرة الصندوق للاستجابة للأزمات، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية، وبرامج تربية الأحياء المائية على نطاق صغير في البلدان الأفريقية وبرامج الصندوق للتغذية. ورحبت النرويج أيضا بتطوير المساهمات المناخية الإضافية الأساسية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والهدف المتمثل في تركيز 30 في المائة من التمويل المناخي في الصندوق على الحلول القائمة على الطبيعة بحلول عام 2030، وإنشاء نموذج تمويلي جديد لبرنامج تمويل القطاع الخاص.

117- وقال **مندوب من تونغا** إن تعاون بلده الطويل الأمد مع الصندوق، الذي يعود إلى أكثر من 40 عاما، كان له دور أساسي في جهوده الحازمة لمواجهة تحديات الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي. وأدى إنشاء الصندوق لمكتب في فيجي إلى تعزيز وجود الصندوق في الإقليم وتيسير المشاركة والمهام المشتركة التي تكتسي أهمية بالغة للإدارة التكيفية في سياق البلد الشديد الحساسية. وستساهم تونغا بمبلغ 000 50 دولار أمريكي في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مما يشير إلى التزامها بزيادة التعاون مع الصندوق لمعالجة تحديات التنمية الريفية والاستدامة الزراعية، وطلبت دعم الصندوق في تعبئة موارد إضافية. وقد أدت مرونة الصندوق، التي ظهرت من خلال إعادة معايرة الحافظة، إلى تيسير استجابة فعالة للكوارث الطبيعية المتكررة من خلال دعم عمليات التعافي، بما في ذلك إعادة بناء النظم الغذائية واستعادة سبل العيش.

118- ووضعت حكومته، بالتعاون مع الصندوق، مشروع الابتكار الريفي في تونغا، الذي بُشهِد له بأنه أفضل ممارسة في الإقليم، ويعمل على تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز قدرات القواعد الشعبية، وتعزيز التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية والتركيز على الفئات الأكثر ضعفا. وقد نشرت تونغا، بالاشتراك مع الصندوق، أصنافا من المحاصيل قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وأدخلت محاصيل جديدة، مستفيدة من الشراكات مع مصارف الجينات وخبرات مراكز التفوق. وينبغي تبني الابتكار نظرا لأهميته البالغة في إطلاق حلول ومسارات جديدة نحو مستقبل آمن غذائيا في مختلف أنحاء منطقة المحيط الهادي.

119- وأعربت **مندوبة من الولايات المتحدة** عن ثقة بلدها في أن الصندوق في موضع جيد للنهوض بمهمته المتمثلة في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي من خلال التحول الريفي الشامل والمستدام. وقد أعلن بلدها، رهنا بموافقة الكونغرس، عن أكثر تعهد له على الإطلاق بقيمة 162 مليون دولار أمريكي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مما يرفع مساهماته منذ تأسيس الصندوق إلى ما مجموعه 1.2 مليار دولار أمريكي. ويُحدث العديد من التحديات الأكثر إلحاحا في العالم، مثل الجوائح والهشاشة وتغير المناخ، أثرا مدمرا على الأمن الغذائي وهو أشد وطأة على الفئات الأكثر ضعفا. ولذلك ينبغي أن تذهب الاستجابة الجماعية أبعد من مجرد معالجة لحظة الأزمة من خلال مواصلة السعي إلى بناء القدرة على الصمود.

120- وفي هذا السياق، جددت الولايات المتحدة تأكيد التزامها الطويل الأمد بالنهوض بالأمن الغذائي العالمي وتجاه الصندوق. وفي عام 2023، أطلقت الرؤية المبتكرة للمحاصيل والتربة المكيّفة، التي سعت إلى الاستجابة لأزمة الغذاء العالمية من خلال الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وأصناف المحاصيل المغذية والتربة الصحية. وقد وافق المجلس التنفيذي، في دورته التاسعة والثلاثين بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2023، على ركيزة

خاصة بالرؤية المبتكرة للمحاصيل والتربة المكيفة ضمن الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة لبرنامج الصمود الريفي، والتي من شأنها الاستفادة من مهمة الصندوق وخبرته وسجله الحافل دعما للرؤية المبتكرة للمحاصيل والتربة المكيفة. والتزمت الولايات المتحدة بالمساهمة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي لركيزة الرؤية المبتكرة للمحاصيل والتربة المكيفة وشجعت الآخرين على الانضمام إلى هذا المجهود. ودعما لرؤية الابتكار من أجل مستقبل آمن غذائيا، شجعت أيضا الصندوق على مواصلة التركيز على تحقيق نتائج قوية وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة شراكتها الوثيقة مع الصندوق.

121- وقالت **مندوبة من السويد** إن الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا لم يسلط الضوء على حماية ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد فحسب بل سلط الضوء أيضا على مسائل مثل الأمن الغذائي والحاجة إلى التنمية الريفية. ويشارك بلدها حاليا في عملية مهمة لإصلاح تعاونه الإنمائي، مع التركيز على الكفاءة والنتائج وتدابير مكافحة الفساد. ويعمل أيضا بصورة متزايدة على تحقيق أوجه التآزر بين التعاون الإنمائي والتجارة كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين ظروف الأشخاص الذين يعيشون في الفقر والقهر.

122- واقتناعا من السويد بأن الاستثمارات في التنمية ينبغي أن يكون وسيلة قوية لتعبئة رأس المال الخاص، فإنها تدعم بقوة عمل الصندوق في تجميع هذا التمويل وشجعه على بذل المزيد من الجهود لحشد الموارد من الشركاء، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمحلية، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى والقطاع الخاص. وتتطلع السويد إلى نتائج التركيز المعزز على القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مشددة على مواصلة تطوير وتنفيذ أدوات مبتكرة دعما للتنمية الريفية المستدامة بالتعاون مع القطاع الخاص من أجل التغلب على التحديات المستقبلية وسد فجوة التمويل.

123- وقال **مندوب من السنغال** إن بلده، وتعبيرا عن تقديره للعمل مع الصندوق، سيزيد مساهمته في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بنسبة 50 في المائة، من 000 400 دولار أمريكي إلى 000 600 دولار أمريكي. وفي الوقت الذي يواصل فيه الصندوق دعم الفقراء الريفيين، ينبغي له أيضا إدماج أبعاد أخرى في عمله بهدف توفير مزيد من الوسائل لمكافحة الهجرة، ولا سيما الهجرة غير الشرعية.

124- وفي عالم اليوم، لم يعد الشباب يسعون إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية من خلال زراعة الكفاف. فهم يريدون أن يعيشوا حياة أفضل وكريمة، وأن يكون لديهم هاتف ذكي وسيارة وأن يتمكنوا من الحصول على التكنولوجيات الجديدة والسفر. ولذلك فمن المهم مواصلة الاستثمار وتحسين الدعم المقدم إلى الشباب لإنجاح حياتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السيادة شرط أساسي لتمكين جميع السكان من العيش حياة كريمة ولائقة.

125- ورحب **مندوب من رواندا** بالابتكارات المقترحة لبناء قدرة السكان الريفيين على الصمود والتخفيف من الفقر، وقال إن بلده قرر، تقديرا لعمل الصندوق، زيادة مساهمته في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ثلاثة أضعاف من 000 100 دولار أمريكي إلى 000 300 دولار أمريكي. وعلى الرغم من تقديم الصندوق 23 مليار دولار أمريكي في شكل منح وقروض بفوائد منخفضة على مدى 45 عاما، لا يزال 718 مليون شخص يعيشون في الفقر، مما يشير ربما إلى أن الأعمال الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة ليست منتجة بالقدر الكافي وإلى أن بعض الوفورات في الحجم قد أُغفلت. ولذلك ينبغي على الصندوق استكشاف مزيد من الخيارات لدمج الأراضي من أجل تعزيز الزراعة على نطاق واسع. ويمكنه أيضا التفكير أبعد من الزراعة من خلال السعي، مثلا، إلى تحسين المسائل من خلال التدريب المهني، واضعا نصب عينيه أن الاعتماد على الزراعة التي تتأثر بتغير المناخ قد لا يكون مستداما في الأجل الطويل. وهناك حاجة أيضا إلى ابتكارات في المنتجات المالية كوسيلة لتعزيز الاستثمار العام والخاص على السواء في مجالات مثل الطرق الفرعية ومخططات الري الواسعة النطاق. ورواندا مستعدة لإقامة شراكة مع الصندوق في اختبار الحلول لتحسين حياة السكان الريفيين.

126- وقال **مندوب من هايتي** إنه بعد مرور نحو نصف قرن على تأسيس الصندوق وبينما لا يزال الفقر آفة للبلدان النامية، فإن المُثل التي كانت وراء إنشاء الصندوق لا تزال وثيقة الصلة. وقد عاد التعاون بين الصندوق وبلده، الذي هو

عضو مؤسس في الصندوق، بالفائدة على آلاف المزارعين الفقراء في هايتي. وفي سياق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تلتزم هايتي بالمساهمة في أهداف الصندوق من خلال تحسين الظروف المعيشية لـ 000 100 من السكان الريفيين إلى حد كبير. وتجدد هايتي، من خلال تعهدها بالمساهمة بمبلغ 000 300 دولار أمريكي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، التزامها بأهداف استئصال الفقر والجوع في المجتمعات المحلية الريفية في البلدان النامية. وتعرب هايتي عن امتنانها للصندوق على المساعدة التي قدمها لها في عدة مناسبات، والتي عادت بالفائدة على آلاف الأسر المعيشية الريفية التي تواجه صعوبات اقتصادية وانعدام الأمن الغذائي.

127- وقال **مندوب من سويسرا**، مشيدا بنجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إن بلده يرحب بمساهمة الصندوق في التكيف مع تغير المناخ من خلال تحويل النظم الغذائية بشكل خاص، مما يشكل التزامات إضافية قيّمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويأمل بلده بأن يجري تطوير مزيد من التدفقات المالية للمساعدة في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود وضمان الأمن الغذائي في المستقبل. والتعاون المنهجي مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة ككل هو أمر حيوي. ولا بد من تهنئة الصندوق، بوصفه رائدا مشهودا له على مر عقود من الزمن، على إدخال تكنولوجيات جديدة ونُهج جديدة تشكل أدوات مهمة لتعزيز الممارسات المستدامة، مثل الإيكولوجيا الزراعية، والحفظ والاستخدام المسؤول للتنوع البيولوجي.

128- ولكن من الضروري أيضا التركيز على الإدماج والعدالة الاجتماعية، وهو ما يتطلب أيضا الابتكار. وللنساء والشباب أهمية كبيرة في هذا الصدد، ويجب ضمان مشاركتهم الفعالة في عملية اتخاذ القرار في الزراعة وفي التنمية الريفية بصورة عامة. ورحبت سويسرا بالأثر الناجم عن عمل الصندوق وبتركيزه على إشراك القطاع الخاص في أنشطته المقبلة.

129- وقال **مندوب من كوستا ريكا**، في معرض تهنئته الصندوق على دمج أولوياته وأهدافه، إن الصندوق هو، على نحو لافت، الوكالة الوحيدة من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسة المالية الدولية الوحيدة المتخصصة في تحويل الاقتصادات الريفية والزراعة. ويجب أن يكون السكان الريفيون محور الاهتمام، لأن نصف السكان العالميين تقريبا يعيشون في المناطق الريفية في البلدان النامية، التي تتأثر بشدة بالفقر والمجاعة. وشدد التقرير عن صواب على أن صغار المزارعين والسكان الريفيين هم الأكثر تأثرا بالنزاعات وتغير المناخ وأنهم أيضا الأكثر عرضة لاستبعادهم من الحصول على التمويل. ولذلك رحب بأولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مع التركيز على العمل في السياقات الهشة والضعيفة، وزيادة الدعم للزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والاستدامة البيئية وإدارة التنوع البيولوجي، وتعبئة مزيد من استثمارات القطاع الخاص.

130- وقال **مندوب من غامبيا**، مشيدا بنجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إن تعاون بلده الممتاز والطويل الأجل مع الصندوق يتجلى حاليا من خلال مشروع رئيسي حيث الصندوق هو من الجهات المانحة الرئيسية ويهدف إلى توليد وزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعيَّين وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود للمزارع الأسرية في غامبيا. وكذلك سيتضمن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد للفترة 2025-2030 الأولويات الوطنية الناشئة ويستند إلى الدروس المستفادة. أما بالنسبة لتعهد غامبيا للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، فسيُعلن عنه في صيغته النهائية بعد إجراء مشاورات برلمانية والموافقة عليه.

131- وفيما يتعلق بخارطة الطريق لتطور الصندوق على مدى السنوات القادمة، ينبغي التشديد عند وضع الخارطة على أن الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي لا تزال تعترضها تحديات عالمية، بما في ذلك الارتفاع الشديد للأسعار الناجم عن جائحة كوفيد-19 والاختلالات في سلاسل الإمداد. ولهذا السبب، مبادرة الصندوق للاستجابة للأزمات هي خطوة مرحب بها. والآن، بعدما جرى توسيع نطاقها لتشمل غامبيا، فإنها ستجعل مدخلات المحاصيل أكثر إتاحة للمزارعين وبأسعار معقولة، وتوسّع نطاق الوصول إلى الأسواق وتُصلح البنية التحتية الحيوية للري اللازمة لتحسين الإنتاجية.

132- وأعلن **مندوب من بنن** أن بلده سيضاعف مساهمته في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من 000 200 دولار أمريكي إلى 000 400 دولار أمريكي.

133- واختتم **الرئيس** الحوار متوجها بالشكر إلى جميع المتحدثين والوفود التي أعلنت عن تعهدات للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

الاحتفال بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

134- وتحدثت **السيدة Satu Santala** (نائبة الرئيس المساعدة لشؤون العلاقات الخارجية والحوكمة في الصندوق)، بوصفها منسقة الاحتفال بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وقالت إن الهدف من الحدث هو السماح للمحافظين بالاستماع إلى أنصار وشركاء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والإقرار بالإنجازات التي تحققت حتى هذا التاريخ، والبناء على الزخم الإيجابي الحالي في تمويل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وشكرت جميع الحكومات على تعهداتها والدعم الذي قدمته حتى الآن، مما يمكّن الصندوق من القيام بالاستثمارات التي تشكّل حاجة ملحّة لبناء نظم غذائية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود وتحويل سبل العيش الريفية. ويمثّل الزخم الحالي فرصة حقيقية لجعل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تجديدا قياسيا للموارد من أجل تلبية الطلب على زيادة الاستثمارات في المناطق الريفية.

135- **وعُرض شريط فيديو بعنوان "التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق".**

136- وقدّمت **المنسقة** معالي السيد Mohamed Béavogui، رئيس مجلس الوزراء في غينيا سابقا والمدير السابق لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى في الصندوق ولمكتب الشراكات وتعبئة الموارد، الذي عمل مبعوثا خاصا للصندوق للتجديد الثالث عشر للموارد، وطلبت آراءه بشأن عملية المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

137- وقال **معالي السيد Mohamed BÉAVOGUI** (المبعوث الخاص للصندوق للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق) إن أنشطته بوصفه مبعوثا خاصا للصندوق للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أبرزت مدى اعتبار الصندوق شريكا رئيسيا في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمعالجة التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية، بما في ذلك تغير المناخ والأمن الغذائي. وقد أقر الجميع بالحاجة الملحة إلى تحويل النظم الغذائية وضمان أن تكون مستدامة وشاملة، وتوفر سبل العيش لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتهيئ فرص عمل لائقة، وتستخدم الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي بشكل مستدام، وتشكل مصدرا للأغذية الموثوقة والميسورة التكلفة والمغذية للسكان الذين تزداد أعدادهم.

138- وإن حزمة السياسات والتمويل الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تجعل الصندوق في وضع يمكّنه من دعم الدول الأعضاء من خلال الاستثمار في المجتمعات المحلية الريفية، وتحويل النظم الغذائية وتعزيز الجهود لوضع أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح من جديد. ومن شأن المجالات الثلاثة ذات الأولوية المتمثلة في الهشاشة، وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، فضلا عن المشاركة مع القطاع الخاص، أن تضمن تنفيذ الصندوق لمهمته الأساسية في عالم متطور ومتأثر بالأزمات. والقرار الجماعي للدول الأعضاء بزيادة الدعم لمَن هم في أمس الحاجة إليه من خلال زيادة الموارد للبلدان المنخفضة الدخل المتأثرة بالهشاشة في أفريقيا مع ضمان حفاظ الصندوق على شموليته في الوقت نفسه هو قرار جدير بالثناء. ومن الواضح أنه يظهر التزامها بتعددية الأطراف والتضامن مع المجتمعات المحلية الريفية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في كل مكان.

139- والتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على المسار الصحيح لتحقيق مستوى قياسي لتجديد الموارد، مع إعلان العديد من الدول الأعضاء عن أعلى تعهداتها على الإطلاق، سواء في الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، التي استضافتها فرنسا وأنغولا في باريس في ديسمبر/كانون الأول 2023، أو في الدورة الحالية لمجلس المحافظين. ولكن الاحتياجات لا تزال كبيرة، والطموحات عالية. ولذلك يُحَث جميع الدول الأعضاء والشركاء على دعم الصندوق ومواصلة الإعلان عن تعهدات للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق خلال الأشهر المقبلة، من أجل بلوغ المستوى المستهدف الطموح المتمثل في مليارَي دولار أمريكي من التمويل الجديد

لتجديد الموارد. ونجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هو إنجاز استثنائي حقا، ولا بد من تهنئة إدارة الصندوق وموظفيه، إلى جانب جميع الدول الأعضاء، على العمل الذي أُنجز على أكمل وجه.

140- وقدّمت **المنسقة** السيد William Roos، مساعد الوزير للشؤون المتعددة الأطراف والتنمية والتجارة في وزارة الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية الفرنسية، وعضو مجلس محافظي الصندوق عن فرنسا، وقالت إن فرنسا أظهرت التزاما غير عادي بمناصرة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وبزيادة مساهمتها في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى حد كبير. وسيكون من المثير للاهتمام الاستماع إلى أفكارها بشأن عملية تجديد الموارد حتى هذا التاريخ وكيفية تأمين التعهدات المتبقية والاستعداد للتنفيذ.

141- وقال **السيد William ROOS** (مساعد الوزير للشؤون المتعددة الأطراف والتنمية والتجارة في وزارة الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية الفرنسية) إن مبلغ 1.35 مليار دولار أمريكي الذي تعهدت 65 دولة عضو بتقديمه للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هو أعلى مبلغ يجري التعهد به على الإطلاق في المرحلة الحالية من عملية تجديد الموارد، مما يفسح المجال للأمل ببلوغ الهدف المحدد بمليارَي دولار أمريكي. وهذا المبلغ ضروري لتعزيز القدرة على الصمود وتعزيز النظم الزراعية المستدامة والحديثة خلال مرحلة صعبة. وفي الواقع، وعلى الرغم من جميع الجهود التي بُذلت على مر السنين، فإن الاتجاهات من حيث الجوع، وانعدام الأمن الغذائي والفقر ليست مشجعة جدا. وعلاوة على ذلك، فإن السياق الجيوسياسي المتوتر لا يؤدي سوى إلى تفاقم الصعوبات وتأكيد الحاجة إلى مزيد من العمل. وفي حين أن هذه الصعوبات كانت موجودة في الماضي، فقد ازداد الوعي بالوضع خلال أزمة جائحة كوفيد-19 والحرب ضد أوكرانيا بما لهما من عواقب على انعدام الأمن الغذائي.

142- وقد حفز هذا الوعي بذل جهود تعبئة على أرفع المستويات في فرنسا ودفع بحكومته إلى مناصرة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وحظيت بمساعدة كبيرة في هذا المجهود من أنغولا التي شاركت في رئاسة الدورة الرابعة لهيئة المشاورات وكانت من أكبر المساهمين في القارة الأفريقية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولكن المناصرة تنطوي على أكثر من استضافة أحداث محددة؛ فهي تعني أيضا الاستفادة من سلسلة كاملة من الفرص الدولية لتعزيز الصندوق، وهو ما ورد ذكره في جميع البيانات الوزارية الفرنسية المتعلقة بالمسائل المناخية أو مجموعة العشرين. ومن المنطلق نفسه، مُنِحت أهمية أكبر للصندوق خلال مداولات مؤتمر القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد الذي انعقد في فرنسا في يونيو/حزيران 2023؛ وقد أرادت حكومته ضمان أن يكون الصندوق جزءا لا يتجزأ من التعبئة الدولية لإنشاء نظم تمويل دولية جديدة وإصلاح النظم القائمة.

143- وفي الختام، شجع جميع الدول الأعضاء على الحفاظ على الزخم الحالي وحث تلك التي لم تعلن عن تعهدات بعد على أن تبادر إلى القيام بذلك، بهدف بلوغ الهدف المحدد بمليارَي دولار أمريكي للسكان الريفيين الفقراء في جميع أنحاء العالم.

144- وقدّمت **المنسقة** سعادة السيدة Maria de Fátima Monteiro Jardim، السفيرة والممثلة الدائمة لأنغولا لدى الصندوق، وطلبت منها أن تدلي بأفكارها بشأن شراكة أنغولا مع الصندوق وأولويات بلدها في هذا الصدد.

145- وتوجهت **سعادة السيدة Maria de Fátima Monteiro Jardim** (السفيرة والممثلة الدائمة لأنغولا لدى الصندوق) بالشكر إلى جميع المحافظين، وإلى حكومة فرنسا وموظفي الصندوق على إنجاح الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومن المهم فهم الدور الأساسي الذي يضطلع به التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في تسريع تحقيق جداول أعمال التنمية للدول الأعضاء وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي حين أن هذه الخطة قد لا تتحقق بالكامل، ستُتَّخذ خطوات، بفضل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، لوضع خطة جديدة للتنمية من أجل عالم مفعم بالأمل – الأمل الذي شجع الدول الأعضاء على الإعلان عن تعهدات.

146- والصندوق هو شريك رئيسي لجميع البلدان المتأثرة بالنزاعات، وتغير المناخ، والهشاشة، والفقر والجوع. وللشراكات بين الدول الأعضاء أهمية بالغة أيضا. ويكتسي التحول الريفي، ولا سيما في البلدان النامية وبخاصة في أفريقيا، حيث يقوم نحو 60 في المائة من القوى العاملة بحراثة الأرض يدويا، أهمية للشباب والنساء بصورة خاصة، فهم يمثلون

معا 70 في المائة من القوى العاملة في البيئات الريفية. وهناك حاجة إلى برامج مستدامة في مختلف أنحاء أفريقيا لميكنة الزراعة وبالتالي المساعدة على تحويل حياة المزارعين. وتعرب حكومتها عن امتنانها العميق للدعم الذي تلقته من الصندوق لهذه الغاية.

147- وستستمر الزراعة المستدامة في تقديم مساهمة كبيرة لتحقيق الرؤية الإنمائية للبلدان النامية، في أفريقيا وأماكن أخرى. وقد استندت تلك الرؤية، وتمويلها، إلى إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتقييم العالمي الذي أُجري في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويُطلب من الصندوق مواصلة تقديم الدعم لتعزيز بناء القدرات، والإدماج، والابتكار، والبنية التحتية والإيكولوجيا الزراعية. ويمكن لإدارة المياه على نطاق صغير والبنية التحتية للري، على سبيل المثال، أن تحدث تحولا في حياة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والنظم الغذائية، شأنها في ذلك شأن الزراعة الإيكولوجية. والتنويع الاقتصادي في كامل سلسلة القيمة هو وسيلة أخرى لتعزيز الإدماج والتنمية الريفيين. ويمكن للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أن يقود إلى التحول والنمو، والأمل والنظم الغذائية القادرة على الصمود في عالم أكثر إنصافا من حيث العدالة الاجتماعية، مع توفير مزيد من فرص العمل للشباب والنساء في الأسر التي تعمل لإنتاج الأغذية.

148- وقالت **المنسقة** إن الدول الأعضاء أظهرت جماعيا، خلال انعقاد هيئة المشاورات العام الماضي، أن بإمكان المجتمع الدولي أن يتكاتف، حتى في مثل هذه الأوقات الصعبة، لحل التحديات المشتركة. وقيامه بذلك هو دليل على قوة تعددية الأطراف، والثقة التي تمحضها الدول الأعضاء للصندوق، والدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه المنظمة في تحقيق التعاضد بين الجميع.

149- وقال **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) إنه لم يحدث في كثير من الأحيان أن يكون لدى المجتمع العالمي، في الحالة الراهنة، سبب للاحتفاء بتعددية الأطراف الفعالة وإشارة الأمل التي تبعث بها إلى عشرات، لا بل مئات الملايين من الأشخاص الذين ستشهد حياتهم تحولا نتيجة لذلك. وشكر المبعوث الخاص للصندوق للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ونصيرَي عملية المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق – فرنسا وأنغولا – وجميع الدول الأعضاء على جهودهم. ولفت إلى أنه يدرك ما تمثّله هذه الجهود في وقت يشهد تنافسا شديدا على موارد الميزانية الشحيحة وتزايد النزعة الثنائية.

150- وفي حين أن للصندوق أيضا سببا للاحتفال، فإنه يدرك جيدا التحديات التي تلوح في الأفق. فتغير المناخ المتسارع يقوض بالفعل تقويضا شديدا الأمن الغذائي وسبل العيش لكثير من النساء والرجال الريفيين الذي يخدمهم الصندوق. ونتيجة لذلك، تندلع النزاعات بسبب التنافس على الموارد الشحيحة، ويقع الناس في براثن الفقر والجوع، ويُضطر البعض إلى الهجرة، إذ لم يعد بإمكانهم إطعام أنفسهم ولم تعد لديهم فرص في أوطانهم الأم.

151- وفي الوقت نفسه، تجري تهيئة فرص جديدة. فالتكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي لديها الإمكانية، في حال تشارُكها على نحو شامل، لتحويل سبل عيش مئات ملايين الأشخاص في المناطق الريفية. ويعتمد هؤلاء الأشخاص بصورة متزايدة أيضا على ابتكاراتهم ومعرفتهم بالزراعة والأرض، مما يوفر حلولا لتغير المناخ ويعزز سبل عيشهم. ومع وجود هذه الأسباب الحقيقية للأمل، من المهم البناء على تلك الأسس لبناء مستقبل آمن غذائيا للجميع، بما يتماشى مع موضوع الدورة الحالية لمجلس المحافظين. ولكن ليس الأمن الغذائي وحده على المحك: فمن شأن استثمار دولار واحد في التنمية الريفية وبناء القدرة على الصمود أن يدخر ما يصل إلى 10 دولارات أمريكية من المساعدات الطارئة في المستقبل ويمنع النزاعات المستقبلية وآثارها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وبالنسبة إلى الصندوق، من الأساسي الاستثمار في تحقيق الازدهار المشترك والقدرة على الصمود في المجتمعات المحلية النائية والضعيفة حيث يعمل.

152- المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المحدد بمليارَي دولار أمريكي، بما يشمل المساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية الإضافية الأساسية وقروض الشركاء الميسرة من الدول الأعضاء، هو مستوى

طموح، ولكن من شأنه أن يمكّن الصندوق من تنفيذ برنامج عمل بقيمة إجمالية قدرها 10 مليارات دولار أمريكي، مع مراعاة المبالغ المتزايدة للتمويل المشترك المحلي والدولي، ولخدمة 100 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم. ولم يتبقَّ سوى ست سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو هدف يمكن في حالات كثيرة تعزيزه بواسطة التحول الريفي، ولا سيما فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر وهدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء التام على الجوع. والزخم موجود، ويمكن للصندوق، بوصفه مجمِّعا للتمويل الإنمائي، أن يستهدف الإنفاق في الميل الأول، حيث يجري إنتاج الأغذية. وقلة من المؤسسات يمكنها إحداث فرق مماثل على المستويَين المحلي والريفي من خلال استحداث فرص عمل وفرص، وتعزيز القدرة على الصمود والعمل كوسيلة فعالة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

153- ووافقت **المنسقة** على أن هناك الكثير مما يستدعي الاحتفال، بما في ذلك التمويل القياسي، وقالت إن الصندوق لا يزال لديه عمل طويل وإنه سيواصل المضي قدما. وشكرت المتحدثين على ما قاموا به من دعوة نيابة عن الصندوق في الأشهر الأخيرة، والدول الأعضاء على تعهداتها وموافقتها على التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

154- **ورُفعت الجلسة في الساعة 6.05 مساء.**

المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الثالث

المنعقد يوم الثلاثاء، 15 فبراير/شباط 2024، الساعة 10 صباحا

رئيس مجلس المحافظين:

السيد Christophe Schiltz (لكسمبرغ)

جدول المحتويات

	الفقرات
القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2022 (البند 9 من جدول الأعمال)	158-156
تعديلات على اللائحة المالية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (البند 10 من جدول الأعمال)	161-159
برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2024، وتوقعات الميزانية للفترة 2025-2026، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2024 وخطته الإشارية للفترة 2025-2026، والتقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة (البند 11 من جدول الأعمال)	171-162
انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 12 من جدول الأعمال)	177-172
المائدة المستديرة للمحافظين - الابتكار من أجل مستقبل آمن غذائيا	241-178

155- **دُعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 10.15 صباحا.**

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2022 (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 47/L.6)

156- قال **رئيس المجلس** إن المجلس التنفيذي استعرض في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة في مايو/أيار 2023 القوائم المالية المُراجعة للصندوق للسنة المالية 2022 وتقرير المراجع الخارجي للحسابات بشأنها، على النحو الوارد في الوثيقة GC 47/L.6، وأوصى بتقديمها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها. كما نُشرت الجوانب المالية الهامة لعام 2023 الواردة في الوثيقة GC 47/INF.3 للعلم.

157- وقال **السيد Hernán ALVARADO** (نائب الرئيس المساعد وكبير الموظفين الماليين وكبير المراقبين الماليين، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، في معرض تقديمه للقوائم المالية الموحدة، إن المراجعين الخارجيين لحسابات الصندوق يرون أن تلك القوائم كما هي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، وبصيغتها الملحقة بالوثيقة GC 47/L.6، قد عرضت بأمانة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة، وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. كما أصدر المراجعون الخارجيون للحسابات شهادة مستقلة بشأن تأكيد الإدارة بأن الصندوق حافظ على ضوابط داخلية فعالة على صعيد إعداد التقارير المالية، مما يدل على التزام الصندوق بأفضل الممارسات المالية الدولية. وكانت لجنة مراجعة الحسابات قد استعرضت القوائم المالية الموحدة في اجتماعها الثامن والستين بعد المائة وأقرها المجلس التنفيذي لاحقا في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة.

158- **ووافق مجلس المحافظين على القوائم المالية التي تبين المركز المالي للصندوق كما هو في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 ونتائج عملياته للسنة المنتهية في ذلك التاريخ على النحو المبين في الملاحق من ألف إلى لام-1 بما في ذلك الوثيقة GC 47/L.6؛ وتقرير المراجع الخارجي للحسابات بشأنها؛ وشهادة المراجع الخارجي للحسابات بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.**

تعديلات على اللائحة المالية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 47/L.7)

159- وقال **رئيس المجلس** إن المجلس التنفيذي استعرض في دورته التاسعة والثلاثين بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2023 التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة المالية للصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة GC 47/L.7، وأوصى بتقديمها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها، إلى جانب مشروع القرار المرفق بها.

160- وقالت السيدة **Katherine MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، في معرض تقديم التعديلات المقترحة، إن لجنة مراجعة الحسابات تقوم حاليا باستعراض القوائم المالية، حيث تُقدّم إلى المجلس التنفيذي لإقرارها وتقدّم إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها في فبراير/شباط من كل عام. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية الموحدة الموافق عليها لا تكون متاحة إلا بعد سنة وشهرين من إغلاق السنة المالية ذات الصلة. وبالنظر إلى التغييرات التي طرأت على الهيكل المالي للصندوق، ومن أجل ضمان الكفاءة من خلال تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب تماشيا مع احتياجات أصحاب المصلحة، بمن فيهم المقرضون ووكالات التصنيف الائتماني والهيئات الرئاسية نفسها، اقتُرح أن يقوم مجلس المحافظين بتفويض صلاحية الموافقة على القوائم المالية الموحدة للصندوق إلى المجلس التنفيذي. وعلى أي حال، سيستمر تقديم القوائم المالية إلى مجلس المحافظين كل سنة للعلم. ويتطلب الاقتراح تعديل اللائحة المالية للصندوق، وعلى وجه الخصوص الفقرة السادسة من المادة الثانية عشرة في اللائحة المالية، بصيغتها الواردة في مشروع القرار المرفق بالوثيقة GC 47/L.7.

161- **وافق مجلس المحافظين على تعديلات اللائحة المالية للصندوق التي تفوض صلاحية الموافقة على القوائم المالية للصندوق إلى المجلس التنفيذي، على النحو المبين في الوثيقة GC 47/L.7، واعتمد القرار 236/XLVII بشأن التعديلات على اللائحة المالية للصندوق.**

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2024، وتوقعات الميزانية للفترة 2025-2026، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2024

وخطته الإشارية للفترة 2025-2026، والتقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة (البند 11 من جدول الأعمال) (GC 47/L.8/Rev.1)

162- قال **رئيس المجلس**، في معرض توجيه الانتباه إلى الوثيقة GC 47/L.8/Rev.1، إن المجلس التنفيذي وافق في دورته الأربعين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2023 على برنامجيْ عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق واستعرض الميزانيتين المقترحتين لكليهما. وأوصى لاحقا بتقديمهما إلى مجلس المحافظين للموافقة عليهما وبتقديم التقارير المرحلية عن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة إلى المجلس التنفيذي للعلم.

163- قالت السيدة **Gérardine MUKESHIMANA** (نائبة رئيس الصندوق)، في معرض تقديم برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج لعام 2024 والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق وتوقعات الميزانية للفترة 2025-2026 على النحو المبين في الجزء الأول من الوثيقة G 47/L.8/Rev.1، إن المجلس التنفيذي أوصى بأن يوافق مجلس المحافظين، للعام 2024، على ميزانية عادية قدرها 183.41 مليون دولار أمريكي، وميزانية رأسمالية قدرها 6.1 مليون دولار أمريكي. وبفضل التحديد الدقيق للأولويات وتحديد أكثر من 3 مليون دولار أمريكي من الوفورات، أبقي على النمو الحقيقي للميزانية عند الحد الأدنى البالغ 1.7 في المائة مقارنة بعام 2023، مع الحفاظ على المهمة الأساسية للصندوق. وتمثلت الدوافع الرئيسية لميزانية عام 2024 في التزام الصندوق بالتحول الريفي الشامل والمستدام وتركيز الإدارة المستمر على اللامركزية لتعزيز الحضور القطري للصندوق وتنفيذ برامجه.

164- وفي عام 2024، يعتزم الصندوق تنفيذ 36 مشروعا استثماريا جديدا و16 مقترحا تمويليا إضافيا بمبلغ إجمالي قدره 1.9 مليار دولار أمريكي. وجرى تصميم العديد من المشروعات بالفعل ومن المقرر الموافقة عليها في عام 2024. وتشير الوثيقة GC 47/L.8/Add.1 إلى العدد الإجمالي للمشروعات/البرامج الجديدة والمقترحات التمويلية الإضافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023 عقب الدورة الأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي. وستنعكس أي تعديلات متعلقة بأرقام الموافقة الفعلية حسب الاقتضاء في المستقبل. وسينشئ الصندوق مكتبين إقليميين في إقليمي آسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على التوالي في عام 2024، وذلك بفضل الدعم الثابت من دوله الأعضاء. وسيجري تكييف قواه العاملة لضمان توفير الموارد الكاملة لكل من المكاتب الإقليمية والقطرية الجديدة والقائمة، على أن تكون أغلبية الوظائف الجديدة المُنشأة في عام 2024 وظائف ميدانية.

165- ولا يزال الصندوق ملتزما بمواصلة تحسين كفاءته المؤسسية مع تحقيق طموحه المتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وعليه، فقد ركّز على الإنصاف والفعالية والقدرة التشغيلية في البيئات الصعبة. ونفذ بالفعل تحسينات عملية في ممارسات إدارة الموارد لتحقيق توقعات أكثر فعالية ووضوحا إلى جانب الوصول بالقيمة مقابل المال وبالأثر إلى أقصى حد. وفي عاميْ 2025 و2026، ستجري مواءمة ميزانية الصندوق مع الطموحات المشتركة لتنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

166- قال السيد **Indran NAIDOO** (مدير مكتب التقييم المستقل، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، في معرض تقديم الجزء الثاني من الوثيقة GC 47/L.8/Rev.1، إن برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق وميزانيته المقترحين لعام 2024 على النحو المبين فيه، قد أخذا بعين الاعتبار المناقشات مع لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم والمجلس التنفيذي وما ورد من تعقيبات في عام 2023، وهما يتوافقان مع استراتيجية التقييم المتعددة السنوات لمكتب التقييم المستقل في الصندوق كما وافق عليها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2021.

167- وفي عام 2024، يعتزم مكتب التقييم المستقل إطلاق تقييم على المستوى المؤسسي للأداء المؤسسي والتشغيلي في إطار التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق، وسيُستكمل في عام 2025؛ وإتمام تقييم مواضيعي للتدخلات التي يمولها الصندوق في مجال التغذية البشرية؛ وإعداد التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2024، الذي سيتضمن تحليلا للتمويل المشترك واستعراضا للأدلة التقييمية المتعلقة بأثر أزمة جائحة كوفيد –

19 على المشروعات التي يمولها الصندوق؛ وإتمام تقييم دون إقليمي لتدخلات الصندوق في الممر الجاف في أمريكا الوسطى؛ والبدء في تقييم جديد لاستراتيجية الصندوق وعملياته في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى إتمام تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية في الأرجنتين وتركيا، وسيجري مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييمات جديدة في الجمهورية الدومينيكية ومصر وغانا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزمبابوي، وسيبدأ العمل التحضيري لتقييم جديد للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، حيث من المقرر جمع البيانات في 2025، كما سيجري تقييمات لأداء المشروعات في كابو فيردي وليسوتو والجبل الأسود وسري لانكا، وسيتحقق من جميع تقارير إنجاز المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل مكتب التقييم المستقل على دعم قدرات التقييم وتبادل المعارف بالتعاون مع إدارة الصندوق والشبكات القائمة، من خلال تمثيل الصندوق في الشبكات المهنية الدولية للتقييم واستضافة حلقة العمل السنوية للفريق الاستشاري المعني بالتقييم.

168- يمثل إجمالي الميزانية المقترحة لمكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2024 البالغ 6.144 مليون دولار أمريكي زيادة اسمية قدرها 173,000 دولار أمريكي مقارنة بميزانية عام 2023، ولكنه لايزال أقل من ميزانيتي عاميْ 2010 و2019. وقد نتجت الزيادة الطفيفة عن التعديل اللازم في عملية التوظيف في مكتب التقييم المستقل من أجل مواءمة موارد المكتب بصورة أكبر مع متطلبات استراتيجيته المتعددة السنوات للفترة من 2022 إلى 2027. وهي تعادل 0.55 في المائة من برنامج القروض والمنح، أي أقل بكثير من الحد الأقصى البالغ 0.90 في المائة.

169- وقالت **مندوبة من الولايات المتحدة**، في معرض الإشارة إلى أن قدرة الصندوق على تنفيذ البرامج قد تتأثر سلبا بالعوامل الخارجية، إن الإدارة يجب أن تسعى إلى التواصل بنشاط وشفافية طوال السنة الأخيرة الحاسمة لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، التي سيحتاج الصندوق خلالها إلى مضاعفة جهوده لتنفيذ برنامج القروض والمنح الأعلى قيمة في تاريخه في بيئة خارجية معقدة. فقد دعمت بلادها ميزانية عام 2024 على النحو الوارد في الوثيقة GC 47/L.8/Rev.1 وتتطلع إلى التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها في التجديد السابق للموارد.

170- وقال **مندوب من فرنسا** إن وجود بيئة متزايدة التعقيد تتسم بارتفاع التضخم وتزايد عدم الاستقرار قد فرض ضغوطا على كاهل الصندوق وجميع المنظمات الدولية. ولذلك، فإن الجهود المبذولة لتقديم ميزانية أقل لعام 2024 والحفاظ على ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق دون تغيير في مواجهة برنامج عمل طموح هي جهود جديرة بالثناء. وستكون السنة الأخيرة من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق سنة حاسمة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في مضاعفة الأثر للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بحلول عام 2030. وينبغي أن تعكس حافظة الصندوق للمشروعات/البرامج ذلك الطموح دون إجهاد القدرات الإدارية للصندوق.

171- **اعتمد مجلس المحافظين قرار 237/د-47 بشأن الميزانية الإدارية المكونة من الميزانية العادية والميزانيات الرأسمالية للصندوق وميزانية لمكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2024.**

انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 12 من جدول الأعمال)
(GC 47/L.9 وAdd.1/Rev.1)

172- أشار **رئيس المجلس**، في معرض تقديم البند، إلى أن مدة عضوية أعضاء المجلس التنفيذي الحاليين ستنتهي بنهاية الدورة الحالية لمجلس المحافظين. وينص الجدول الثاني لاتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أنه يجب انتخاب أو تعيين 18 عضوا جديدا و18 عضوا مناوبا جديدا: 8 أعضاء و8 أعضاء مناوبين من القائمة ألف، و4 أعضاء و4 أعضاء مناوبين من القائمة باء، و6 أعضاء و6 أعضاء مناوبين من القائمة جيم. وعممت على المحافظين قائمة بالدول الأعضاء المتخذ بشأنها إجراء محاسبي بموجب المادة 40-1 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين.

173- وقالت **السيدة كلاوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق)، في معرض توجيه الانتباه إلى تشكيلة المجلس التنفيذي الذي اقترحه منسقو القوائم الثلاث على النحو المبين في الوثيقة GC 47/L.9/Add.1/Rev.1، إنه فيما يتعلق بالقائمة ألف، فإن البلدان المختارة كأعضاء هي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ومملكة هولندا والنرويج والولايات

المتحدة. وتلك التي اختيرت كدول أعضاء مناوبة هي فنلندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا والدنمرك والمملكة المتحدة والسويد وإسبانيا على التوالي. وحيث إن النرويج والسويد تتناوبان بين العضو والعضو المناوب كل ثلاث سنوات، فإن النرويج ستكون العضو والسويد العضو المناوب طوال الفترة. وفيما يتعلق بمملكة هولندا والمملكة المتحدة، فإنهما تتناوبان بين العضو والعضو المناوب كل سنتين. ونتيجة لذلك، ستكون مملكة هولندا العضو والمملكة المتحدة العضو المناوب ابتداء من عام 2024 حتى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين، وسوف تتناوبان بعد ذلك.

174- وبالنسبة للقائمة باء، فإن البلدان التي اختيرت كأعضاء هي الكويت ونيجيريا والسعودية وجمهورية فنزويلا البوليفارية، بينما تلك التي اختيرت كدول أعضاء مناوبة هي، على التوالي، الإمارات العربية المتحدة وقطر وإندونيسيا والجزائر.

175- وفيما يتعلق بالقوائم الفرعية الثلاث للقائمة جيم، فإن البلدان التي اختيرت كأعضاء للقائمة الفرعية جيم-1 (أفريقيا) هي: للعام 2024 وحتى 30 يونيو/حزيران 2025، مصر كعضو وأنغولا كعضو مناوب؛ ومن 1 يوليو/تموز 2025 حتى الدورة الخمسين لمجلس المحافظين في عام 2027، أنغولا كعضو ومصر كعضو مناوب؛ والكاميرون كعضو لفترة العضوية البالغة ثلاث سنوات، في حين تكون جمهورية تنزانيا المتحدة عضوا مناوبا للفترة الممتدة من عام 2024 حتى 30 يونيو/حزيران 2025، وتكون إريتريا عضوا مناوبا من 1 يوليو/تموز 2025 حتى الدورة الخمسين لمجلس المحافظين. وبالنسبة للقائمة الفرعية جيم-2 (أوروبا وآسيا والمحيط الهادي)، اختيرت الصين والهند كعضوين، فيما تعمل باكستان وجمهورية كوريا كعضوين مناوبين على التوالي. وبالنسبة للقائمة الفرعية جيم-3 (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، اختيرت البرازيل والمكسيك كعضوين، والأرجنتين وبيرو كعضوين مناوبين على التوالي.

176- وأعلن **رئيس المجلس**، في معرض الإشارة إلى عدم وجود اعتراضات، عن الأعضاء والأعضاء المناوبين المنتخبين لشغل مناصبهم في المجلس التنفيذي، على النحو المبين في الوثيقة GC 47/L.9/Add.1/Rev.1.

177- **علقت الجلسة في الساعة 10.45 صباحا للسماح للمحافظين بالتوجه إلى اجتماع المائدة المستديرة واستؤنفت في الساعة 11.10 صباحا.**

المائدة المستديرة للمحافظين - الابتكار من أجل مستقبل آمن غذائيا

178- قالت **السيدة Jyotsna PURI** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، التي تحدثت بصفتها منسقة المائدة المستديرة مرفقة ملاحظاتها بعرض تقديمي من خلال شرائح، إن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قد وضع حواجز لحماية أنشطة الصندوق على المدى القصير. ولكن في عالم دائم التغير، من المهم أيضا توسيع نطاق الدور الرائد للصندوق في التنمية الريفية والأمن الغذائي، والنظر في التوجهات التي يجب أن يتخذها في الأجلين المتوسط والطويل. وبالتالي، فإن الهدف من المائدة المستديرة يتمثل في مناقشة كيف يمكن للإطار الاستراتيجي المقبل للصندوق أن يعزز ذلك الدور خلال فترة ما، وتحديدا الفترة الممتدة من 2025 إلى 2031، التي من الأرجح أن تشهد العديد من التغييرات الجغرافية-السياسية والاقتصادية على نطاق العالم، وكيف يمكن جعل الصندوق متلائما مع المستقبل.

179- وستستند المناقشة إلى عرض تقديمي للاتجاهات العالمية الرئيسية التي سيكون لها أثر على السكان الريفيين. ويقر الصندوق كذلك بأنه يضطلع بدور في الترويج لصالح السكان الريفيين وضمان أن تعمل النظم الوطنية والدولية من أجل تحقيق مستقبل يصبو إليه السكان الريفيون. وسيستند الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2025-2031 إلى استكشاف الآفاق والتحليل الاستشرافي، وسينظر في المخاطر والفرص الناشئة في مجال التنمية الريفية. فالعالم معرض بالفعل لتزايد خطر الصدمات والأزمات. كما أنه شهد تراجعا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة، فمثلا، ارتفع مؤشر جيني إلى 66 وهو في طريقه إلى الاستقرار. كما أن تغير المناخ يزداد سوءا، وتراجع الموارد اللازمة للتكيف معه وتخفيف أثره كنسبة مئوية من الموارد عموما، على الرغم من زيادتها بالقيمة الحقيقية، يمثل

تحديا كبيرا في المناطق الريفية وللأشخاص الذي يعتمدون على نظم الأغذية الزراعية للحصول على فرص العمل والدخل.

180- لقد أصبحت الاضطرابات الجيوسياسية والأنماط الاقتصادية والتجارية السريعة التغير الوضع الطبيعي الجديد. فالسكان الريفيون الذين يخدمهم الصندوق يواجهون صعوبة متزايدة في تلبية المتطلبات بوجود الحواجز التعريفية أو غير التعريفية والمعايير الأكثر صرامة وطلبات الجودة المتزايدة. فما الذي يمكن أن يفعله الصندوق لكي يساعد البلدان التي تواجه تلك التحديات على المضي قدما؟ وفي نفس الوقت، هناك حاجة إلى تعزيز جدول أعمال النظم الغذائية، إذ أن التقدم العالمي وارتفاع الدخل يعتمدان إلى حد كبير على النظم الغذائية والأمن الغذائي. فكيف يستطيع النظام الدولي أن يوازن بين ازدياد الجوع ونقص التغذية من جانب وتزايد معدلات السمنة، من جانب آخر؟ هل تستطيع الأسواق فعلا أن تؤدي دورا في تشكيل أنماط الأمن الغذائي في المستقبل؟ وأخيرا وليس آخرا، كان للتقدم التكنولوجي أثر كبير على الحياة اليومية. ومن جانبه، عمل الصندوق على بناء سلاسل الكتل في استثماراته على أرض الواقع بهدف الحصول على بيانات مجهولة المصدر بالفعل مع ضمان معايير الإنتاج للأسواق التي من شأنها أن تسهل قدر أكبر بكثير من التنمية المحلية. وباختصار، ستشكل الاتجاهات العالمية والإقليمية مستقبل التنمية الريفية.

181- ووجهت الدعوة إلى السيد Jim Woodhill، الرئيس المشارك لمبادرة Foresight4Food، الذي كان استشاريا لدى دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق وكبير الاستشاريين لدى معهد التغير البيئي في جامعة أكسفورد، لكي يحدد بعض اتجاهات البيانات وأوجه عدم اليقين التي ستشكل التنمية الريفية نحو عام 2023 وحتى عام 2050.

182- وقال **السيد Jim WOODHILL** (مبادرة Foresight4Food)، الذي أرفق ملاحظاته بعرض تقديمي من خلال شرائح، إن العالم سيواصل مروره بتحولات ديمغرافية كبرى. وبحلول عام 2050، وفي انعكاس شبه كامل لديناميكية الريف والحضر التي كانت موجودة عندما أنشئ الصندوق، سيعيش 68 في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية. ومع ذلك، سيعيش أكثر من 3 مليارات نسمة في المناطق الريفية. وسينخفض عدد السكان الريفيين انخفاضا طفيفا في معظم أنحاء العالم، بينما سيستمر في النمو في أفريقيا إلى ما بعد عام 2050. ومن المرجح أن يظل الفقر وانعدام المساواة متركزين في المناطق الريفية مما سيؤثر على النساء والفتيات بشكل خاص.

183- لقد حققت الجهود الرامية إلى الحد من الفقر المدقع نجاحا نسبيا وستستمر المعدلات في الانخفاض، غير أنها قد تتأثر بشكل كبير بالأحداث المضطربة. ومع ذلك، لا تزال أعداد كبيرة في جميع أنحاء العالم تعيش على دخل أعلى بقليل من خط الفقر المدقع وتتأثر بشكل غير متناسب بأوجه الضعف والنزاعات، حيث لا يزال 8 من كل 10 يعيشون في المناطق الريفية، وهي حالة من المرجح أن تستمر في المستقبل.

184- وستظل أعداد الشباب في المناطق الريفية مرتفعة للغاية في جميع أنحاء آسيا وستنمو بشكل كبير في أفريقيا، حيث ستصل إلى الضعف تقريبا خلال السنوات العشرين أو الثلاثين المقبلة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا، ستبحث أعداد كبيرة من الشباب الريفيين عن وظائف وفرص عمل لائقة. وبالتالي، فإن إيجاد هذه الوظائف في قطاع الأغذية الزراعية ودفع التنمية الاقتصادية الريفية الأوسع نطاقا سيكون أمرا بالغ الأهمية للتصدي للفقر وضمان الاستقرار في جميع المناطق. وبالإضافة لذلك، سيكون من الأهمية بمكان ضمان تكافؤ فرص العمل للشابات في قطاع الأغذية الزراعية والقطاعات الأخرى في المناطق الريفية.

185- وهناك سبب واضح يكمن وراء تأييد الدول الأعضاء بقوة لتركيز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على القدرة على الصمود. فمع استفحال تغير المناخ، سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين إلى زيادة حالات الجفاف مرتين ونصف وانخفاض محتمل في غلة المحاصيل بنسبة 13 في المائة. وقد أدت أزمة جائحة كوفيد – 19 إلى انخفاض في الدخل بحوالي 60 في المائة لدى حوالي 1.6 مليار نسمة، ويعيش ما يقدر بمليارَيْ شخص

حاليا في مناطق تعاني من الهشاشة ومتأثرة بالنزاعات. ووفقا للبنك الدولي، إن تفاقم هذه الأوضاع بسبب بعض السيناريوهات المناخية الأكثر تطرفا، قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تشريد 100 مليون شخص إضافي.

186- ويمثل المناخ أحد الركائز المهمة الأخرى للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومن المعروف أن قطاع الأغذية الزراعية يساهم بشكل هائل في انبعاثات غازات الدفيئة، وهذا الأمر سيستمر على نطاق أكبر في المستقبل بحسب المسارات الحالية المتعلقة بكيفية تغير الأنماط الغذائية. وفي نفس الوقت، لقد أتاح التحول إلى الاقتصاد الأخضر فرص عمل هائلة. وبالتالي، جاء التساؤل الكبير بشأن كيف يمكن تحقيق الفوز لجميع الأطراف من خلال إيجاد قطاع زراعي أكثر قدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وأكثر استقرارا، إلى جانب حل المشكلات العالمية. إن انعدام الأمن الغذائي آخذ في الازدياد بينما شهدت أعداد أولئك الذي يعانون من الجوع زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2035، سيعاني ما يقرب من 51 في المائة من سكان العالم من السمنة أو من زيادة الوزن، بتكلفة يتحملها الاقتصاد العالمي بنسبة تصل إلى حوالي 3 في المائة – أي بنفس نسبة جائحة كوفيد – 19. وإذا تحقق هذا السيناريو، فمن الواضح أنه سيقوض إمكانية الاستثمار في المناطق الريفية، على سبيل المثال في البنية التحتية أو الاستدامة أو الحماية الاجتماعية.

187- وفي اتجاه آخر، من المرجح جدا أن يزدهر الاستثمار في التكنولوجيات الرائدة – الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وسلاسل الكتل والروبوتات والطائرات بدون طيار – بما يصل إلى 9.5 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2039. وقد تؤدي هذه التكنولوجيات إلى انخفاض كبير في فرص العمل في القطاع الزراعي، ولكنها قد تؤدي أيضا إلى خلق فرص معيشية هائلة إذا كان الحصول عليها منصفا، وإذا كانت الملكية الفكرية منصفة، وإذا توافر تمويل يتيح لصغار المنتجين ورواد المشاريع الحصول على التكنولوجيا وتعلم كيفية استخدامها، وإذا اتخذت خطوات لضمان أن يكون لدى المناطق الريفية وسائل الربط اللازمة للاستفادة منها بشكل حقيقي.

188- وتمثل مسألة التمويل إحدى المسائل الأخرى التي يتعين النظر فيها. ففي حال أصبح الدين يشكل تحديا حقيقيا للمناطق الريفية في السنوات القادمة، سيكون من الأهمية بمكان الاستفادة من أشكال بديلة من التمويل. ففي السنوات الأخيرة، زاد عبء الديون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بشكل كبير، ليصل إلى 70 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ومن المحتمل أن يكون التمويل المناخي بديلا مهما، غير أن المناطق الريفية لا تحصل سوى على 3 أو 4 في المائة، فيما يستفيد أصحاب الحيازات الصغيرة بنسبة أقل بكثير من 1 في المائة من ذلك. ويبلغ التمويل المناخي في الوقت الحاضر حوالي 650 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل التحويلات المالية تقريبا، وتتلقى المناطق الريفية حوالي 50 في المائة من التحويلات المالية.

189- شهدت أسواق الأغذية الزراعية نموا هائلا مدفوعا بشركات من مختلف الأنواع والأحجام. فعلى سبيل المثال، حققت شركات الخدمات الغذائية المتعددة الجنسيات زيادة سنوية في المبيعات بلغت 30 في المائة في الفترة الممتدة بين عامَيْ 2008 و2018. ومن الواضح أنه من الأهمية بمكان رصد ما يحدث في ذلك القطاع، كجزء من جدول أعمال التجديد الثالث عشر للصندوق، لكي تتمكن المناطق الريفية من تحقيق استفادة أكثر إنصافا، ففي حين أن القطاع الخاص قد اتخذ بلا شك خطوات كبيرة على صعيد التصدي للمسائل المتعلقة بالاستدامة والإنصاف في المناطق الريفية، وجدت دراسة أجريت مؤخرا على 350 شركة عالمية كبيرة للأغذية الزراعية أن نصفها فقط يراعي حقا عوامل الاستدامة؛ و46 في المائة منها لم يفعل أي شيء، بينما لم تتعد نسبة تلك التي لديها أهداف استدامة واضحة 8 في المائة.

190- ومن الواضح أن إيجاد بيئة أعمال قابلة للبقاء وتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيكون أولوية بالنسبة للصندوق وأي منظمة أخرى مهتمة بالفرص المتاحة في المناطق الريفية. وسيكون على نفس القدر من الأهمية إزالة المخاطر من الفرص، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في سلاسل القيمة المستدامة والأنشطة المناخية في المناطق الريفية، وتهيئة بيئة قابلة للبقاء وتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

191- وقالت **منسقة المائدة المستديرة** إنه يمكن توقع مجموعة متنوعة من السيناريوهات نتيجة لاتجاهات البيانات التي وصفها السيد Woodhil. فمثلا، قد يكون هناك تنشيط مفاجئ وحاسم للمناطق الريفية/الجغرافية في أجزاء من العالم حيث يتزايد الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه على صعيد التحكم في تغير المناخ، وتوفير أغذية صحية، ومنع اكتظاظ المدن. ويتمثل احتمال آخر في ظهور مجتمعات تكنولوجية شديدة التحضر لديها استجابات تقنية سريعة التطور لتغير المناخ والنزاعات والكثافة السكانية. بينما تتمثل الاحتمالات الأخرى في عالم منقسم حيث يُترك السكان الريفيون خلف الركب في مجتمعات غير متكافئة إلى حد كبير، أو عالم يعاني من أزمات ونزاعات مستمرة. غير أن الواقع قد يكون مجرد مزيج من كل تلك السيناريوهات.

192- فالهدف إذا هو محاولة تصور ما قد يعنيه التبسيط المنمق لتلك السيناريوهات المستقبلية المحتملة بالنسبة للاتجاهات الاستراتيجية المستقبلية للصندوق. وما هي الآثار الحاسمة للاتجاهات الناشئة التي جرى تحديدها بالنسبة للصندوق؟ وكيف يمكن للصندوق، بوصفه رائدا في مجال التنمية الريفية، أن يكون استباقيا وأن يدفع النظم من أجل تحقيق مستقبل يصبو إليه السكان الريفيون بشكل أكبر؟

193- وقالت **سعادة السيدة Haifa AISSAMI MADAH** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، في معرض مشاركتها لرد فعلها الأوّلي على الملاحظات بصفتها عضو سابق في المكتب، إن الهدف من المائدة المستديرة، حسب فهمها، هو استخدام التشخيص الوارد في العرض التقديمي من خلال الشرائح من أجل الوصول إلى خارطة طريق للتعامل مع التحديات المشتركة بين جميع الدول الأعضاء. وبالتالي، فإن إجراء حوار منفتح وصادق ويراعي جميع الآراء والشواغل هو أمر ذو أهمية حيوية لتمكين الصندوق من وضع استراتيجية لفترة تمتد إلى ما بعد عام 2031 ويكون لجميع الدول الأعضاء مصلحة فيها. وبالإضافة إلى العديد من العناصر التي سبق ذكرها، هناك أمر آخر يشغل بلدها والبلدان النامية الأخرى وهو يتمثل في الشعور بالرهبة إزاء الابتكار والتكنولوجيا، اللذين يتقدمان بسرعة كبيرة. فالذكاء الاصطناعي والأدوات الجديدة المبتكرة ليست مخيفة فحسب، بل إنها تقود أكثر فأكثر إلى عالم مجهول. فما هي العواقب التي ستخلفها هذه الأدوات الجديدة على أرض الواقع في البلدان النامية؟ وهل ستساعدها التكنولوجيا على مكافحة انعدام الأمن الغذائي أم هل ستكون بعيدة عن متناول أولئك غير القادرين على تحمل تكاليفها؟ وهل ستصبح عنصر استبعاد من شأنه توسيع الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية؟

194- ويوجد توافق عام حول ضرورة تسخير التكنولوجيات الجديدة لخدمة الأجزاء الفقيرة في العالم، وعلى وجه الخصوص المناطق الريفية التي تقع في صميم عمل الصندوق. كما يتعين أن يكون النهج عمليا، بحيث لا تقتصر الخدمة التي تقدمها التكنولوجيا الباهظة الثمن فقط على أولئك القادرين على تحمل تكاليفها، ومبتكرا أيضا، مما يعني استخدام التكنولوجيا بشكل مبتكر لتشمل السكان الريفيين.

195- وقالت **معالي السيدة Céline JURGENSEN** (فرنسا)، التي تشاطرها رد فعلها الأولي والتي تمثل عضوا سابقا في المكتب، إن تشخيص الصعوبات التي تواجه الصندوق، وهي صعوبات مترابطة، قد أظهر أنه ليس هناك حل واحد. وأن البعد التطلعي للنقاش هو موضع ترحيب كبير، مع مراعاة أنه يتعين على الصندوق أن يواجه التحديات الحالية والمستقبلية على حد سواء. فالوفاء برسالته المتمثلة في توفير الغذاء للكوكب من دون تدميره، في الحاضر والمستقبل، سيتطلب الابتكار بالطبع. والصندوق، بحكم مهمته المتمثلة في دعم السكان الريفيين الأكثر فقرا، يؤدي دورا حاسما في تحقيق الابتكار بنفسه وتشجيع الابتكار في أماكن أخرى.

196- وبما أن الابتكارات التكنولوجية تشكل جزءا أساسيا ومحددا من الحل، فينبغي أن تكون أيضا في خدمة التنمية المستدامة والمنصفة والعادلة. وينبغي ألا تضطر الدول الأعضاء إلى الاختيار بين مكافحة الفقر ومكافحة تغير المناخ أو انعدام الأمن الغذائي. فالتفاصيل الدقيقة للتطورات التكنولوجية الحديثة ليست دائما واضحة تماما لغير الخبراء، ولكن الشيء المهم هو أخذ جميع أشكال الابتكار بعين الاعتبار.

197- إن الابتكار هو أولا وقبل كل شيء القدرة على إثارة الأسئلة مع الذات، وهو يتخذ أشكالا مختلفة: الابتكار التنظيمي والاجتماعي والمالي، والابتكار في الشراكات، والابتكار في برامج التغذية المدرسية. فالزراعة الإيكولوجية، التي

يبدو أن البعض يعتبرها عودة إلى العصور الوسطى، هي في واقع الأمر شكل من أشكال الابتكار لخدمة الانتقال الحتمي نحو نظم غذائية أكثر استدامة وأكثر قدرة على الصمود. ومن المؤكد أن الصندوق يستطيع أن يساهم، من خلال نهجه القائم على النظم، في التحول المعمق للنظم الغذائية المطلوب بموجب اتفاق باريس لعام 2015، وحل المعادلة المعقدة للغاية، بل والطموحة أيضا، المتمثلة في تحويل النظم الغذائية والزراعة مع الحفاظ على الاستدامة في النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية.

198- ولكي يتمكن الصندوق من الابتكار وتلبية احتياجات السكان الريفيين، يتعين عليه الاستماع إلى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مراكز البحوث العلمية والقطاع الخاص. وقد بينت إحدى الشراكات المثيرة للاهتمام والمبتكرة التي شارك فيها الصندوق – تحالف مصارف التنمية الزراعية – أن الصندوق هو منظمة ابتكارية ولديه مستويات أداء مرتفعة. ومن المهم للصندوق أن يستخدم التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في السنوات القليلة القادمة للاستفادة من النظام من خلال اعتماد نهج ابتكارية تسمح له بتعميق أثره الطويل الأجل.

199- والابتكار هو في الأساس تحالف بين الخيال والبحث والعمل – والشجاعة كذلك. فهو ينطوي على التشكيك فيما قد يكون وضعا قائما مريحا. والابتكار والإبداع بحاجة إلى الجرأة، والإبداع هو جانب بالغ الأهمية.

200- وقال **مندوب من الكاميرون،** في معرض مواصلة النقاش والإشارة إلى الخطط الواردة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بشأن التمويل المبتكر للتكيف الزراعي، إن التركيز يجب أن ينصب على مهمة الصندوق، التي تتمثل في تلبية احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين كأولوية. ويجب أن تصل الأموال التي جمعت من خلال التمويل الابتكاري إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار المنتجين، كما يجب أن تساعد على سد الفجوة الاجتماعية بين السكان الريفيين والسكان الآخرين، وأن تعمل على خلق الثروة في المناطق الريفية. وتواجه مجموعات الشباب والنساء التي يستهدفها الصندوق صعوبتين تتمثلان في: الحصول على الأراضي وعدم وجود ضمانات للقروض. ونتيجة لذلك، عادة ما يكونوا غير قادرين على الحصول على الائتمان. ويتعين على الصندوق، بوصفه منظمة تمول التنمية الريفية، أن يجد طرقا مبتكرة لضمان وصول التمويل إلى السكان المستهدفين وأن يساعدهم على التغلب على خوفهم من الائتمان في غياب الضمانات. وباستطاعة الصندوق، من خلال اضطلاعه بدور قيادي على هذا الصعيد، أن يجعل من الممكن فعلا تمويل العالم الريفي والحد من الفقر وضمان الأمن الغذائي للسكان الريفيين.

201- وقال **مندوب من الكويت** إن بلده يؤيد الالتزامات السياسية ومجالات العمل التي جرى الاتفاق عليها بتوافق الآراء في تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ووفقا لما أُقر في مبادرة بريدجتاون، ومؤتمر قمة ميثاق التمويل العالمي الجديد، ومجموعة البنك الدولي، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الواقع العالمي الحالي يحتم إجراء إصلاحات على نطاق قطاع تمويل التنمية الدولي بأكمله. وعليه، يتعين على الصندوق وضع أساليب عمل جديدة والاستفادة من الفرص من أجل تحقيق طموحاته وتوقعاته لما بعد عام 2030.

202- ويجب أن يوسع الصندوق مجالات الابتكار لديه مع مراعاة الاتجاهات والتحديات الناشئة بغية زيادة تركيزه على دوافع الهشاشة، وتعبئة المزيد من التمويل الموجه لتغير المناخ والتنوع البيولوجي، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في المناطق الريفية. ومن شأن الوصول العادل إلى وسائل الربط والتكنولوجيات الرائدة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، أن يعزز دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ويوفر فرصا للاستثمار في تكنولوجيات الأغذية الزراعية الرائدة، ويوفر سبل عيش بديلة للشباب الريفيين. كما تعد آليات التمويل المبتكرة والقوية والمنصفة ذات أهمية حاسمة لتعزيز الأسواق المحلية من أجل دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل والدخل والخدمات في المناطق الريفية.

203- وفي معرض الثناء على إعادة تقييم الصندوق لنهجه وعملياته في ضوء المشهد الآخذ في التطور، حثت الكويت جميع الدول الأعضاء على ضمان حصول الصندوق على التمويل الكافي لإعداد استجابة فعالة في السياق العالمي الحالي.

204- وقال **مندوب من سويسرا،** مشددا على أن تعليقاته هي غير رسمية وتهدف ببساطة إلى تحفيز التفكير، إن العرض التقديمي من خلال الشرائح قد أغفل تناول اتجاهات النمو السكاني. فبحلول نهاية القرن، على سبيل المثال، سيكون 40 في المائة من سكان العالم أفارقة. وهذا الرقم دفعه إلى التفكير فيما إذا كانت الأسئلة بشأن كيفية ومكان الاستثمار وماهية الأولويات قد طرحت بشكل صحيح.

205- وفي الحدث الجانبي السابق بشأن الصندوق ومجموعة السبع ومجموعة العشرين: شراكة من أجل تحول ريفي مستدام، تحدثت الدول الأعضاء عن مصارف التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية – التي يعد الصندوق واحدا منها – وضرورة أن تصبح أكبر وأكثر شجاعة وأفضل. ولكن يتعين أيضا تنسيقها على نحو أفضل. وبالفعل، ينبغي أن يكون التنسيق عماد النظام المالي الدولي بأكمله، ونظم الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية، والنظام المتعدد الأطراف بشكل عام. وينبغي عليها أيضا أن تسود في النظم الوطنية.

206- وفيما يتعلق بالأسواق، فإن المسألة ليست العولمة مقابل إضفاء الطابع المحلي، بل هي وجود إطار للسياسة الاقتصادية للأسواق العالمية والمحلية على حد سواء، إلى جانب نظام يشمل الحوافز والردع. ويتمثل الهدف في إتاحة التغذية الكافية للجميع، بغض النظر عن الموقع، مما يستلزم نظما غذائية مستدامة تراعي الزراعة الإيكولوجية والتغذية والاستدامة والصحة ضمن نهج شامل للجميع. غير أنه سيتعذر تحقيق هذا الهدف دون زيادة استثمارات القطاع الخاص. وفي الأساس، فإن الاقتصاد الخاص لجأ إلى "الاستعانة الخارجية" بأشد الناس فقرا للتعامل مع المخاطر – المخاطر التي لن تُخفف إلا من خلال التحول نحو الاستثمار الحاسم على جميع المستويات.

207- وقال **مندوب من كندا،** في معرض الإشادة بإضافة اعتبارات تطلعية إلى أفكار مجلس المحافظين، إنه لكي يكون بالإمكان تحقيق الأمن الغذائي وضمان مستقبل منخفض الانبعاثات في نفس الوقت، سيكون من الأهمية بمكان الحفاظ على ثقة المجتمعات المحلية التي يخدمها الصندوق. وفي هذا الصدد، ستشكل حوكمة البيانات وسلامتها عاملَيْن مهمَيْن عندما يتعلق الأمر بتحديد الابتكارات التي يجب السعي إليها. وعلاوة على ذلك، ومع تزايد اعتماد الصندوق على الأدوات والنماذج التنبؤية لمساعدته في اتخاذ القرارات، فإن جودة البيانات ومصداقيتها ستحددان ما إذا كانت الحلول المختارة تسد الفجوات أو تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة.

208- وفي هذا الصدد، يتعين على الصندوق تمكين تحليلات السوق التي تستند إلى بيانات موثوقة ويمكن الوصول إليها، بحيث يكون بمقدور المزارعين اتخاذ قرارات ذكية بشأن الطلب المحلي وتحفيز التجارة لتحسين الإنتاجية. ثانيا، ينبغي إيجاد طرق مبتكرة لسد الفجوات الحرجة في البيانات المتعلقة مثلا بالمنظور الجنساني والمزارع الأسرية الصغيرة. ثالثا، ينبغي تعزيز التعاون في جميع المنظمات والكيانات للحصول على بيانات أكثر اتساقا. غير أن هذه الاقتراحات الثلاثة تشكل خطرا إضافيا فيما يتعلق بحماية البيانات والمساءلة المتبادلة.

209- وإقرارا بالشواغل المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الجديدة والحاجة إلى استخدامها على نحو شامل، قالت **المنسقة** إنه من المهم حقا التحلي بالشجاعة للخروج من الحالة الراهنة. وبينما يستكشف الصندوق الابتكار في مجالات مثل الزراعة الإيكولوجية والصحة والتمويل من أجل بناء القدرات الريفية والقدرة على الصمود، فإنه يحتاج إلى مواصلة التركيز على الإدماج والوصول وجودة التنفيذ للسكان الريفيين، ولا سيما النساء.

210- وفيما يتعلق بثورة الذكاء الاصطناعي، ستكون نزاهة البيانات وإدارتها ضروريتان للقضاء على التحيزات والفجوات وأوجه عدم المساواة في البيانات.

211- وقال **مندوب من الأرجنتين** إنه من الصعب تحديد ما إذا كانت الأسباب الكامنة وراء الأزمات الحالية ظرفية أم هيكلية. ومع ذلك، فإن تراجع التنمية وانعدام المساواة والفقر المدقع في البلدان النامية هي بلا شك أسباب هيكلية. ومع اقتراب حلول عام 2030، هناك حاجة لمجموعة من الحلول المبتكرة لتسريع التقدم البطيء نحو تحقيق أهداف

التنمية المستدامة. ويتعين أن تكون جميع الخيارات الممكنة متاحة أمام البلدان الأكثر ضعفا لكي تقرر أي الحلول هي الأنسب لاحتياجاتها الإنمائية. كما سيكون من المطلوب أيضا الاستثمار في البنى التحتية للربط وبناء القدرات لتمكين السكان الريفيين من استخدام التكنولوجيات الجديدة وفك رموز البيانات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، من المحتمل أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى توسيع الفجوات وترسيخ المشكلة الهيكلية.

212- وعلى الرغم من أن جميع المسائل التي أثيرت تقع ضمن مهمة الصندوق، فإن الصندوق لا يستطيع حلها بمفرده. وبالتالي، فإنه بحاجة إلى إقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات المحلية والإقليمية، فضلا عن الشركاء التقليديين، إلى جانب تعزيز روابطه مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية.

213- وقال **مندوب من أوغندا** إن العرض التقديمي الأول سلّط الضوء على الصدمات والتحديات دون تحديد كيفية معالجتها وماهية الأولويات التي ينبغي تحديدها. وبالنسبة للعرض التقديمي الثاني، فإن الزيادة المتوقعة في الفقر المدقع في أفريقيا بحلول عام 2050 أثارت الشك في فعالية التدخلات الحالية للصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبرامج الأخرى.

214- والشواغل التي أعرب عنها بشأن الأولويات هي في محلها وقد أثارت تساؤلات بشأن ما إذا كان التركيز على الذكاء الاصطناعي للبلدان النامية في غير محله. فبدلا من ذلك، ينبغي أن ينصب التركيز على استبدال أدوات الإنتاج البدائية واستخدام العلم لتعزيز الكفاءة وضمان استدامة الأغذية على الصعيدين الوطني والعالمي. وعليه، يتعين على الصندوق والدول الأعضاء فيه أن يدرسوا بشكل نقدي أولوياتهم في كل مجال من أجل إحداث تحول زراعي وضمان مستقبل آمن غذائيا.

215- وقال **مندوب من النرويج** إنه يتعين على الصندوق مواصلة تعزيز مشاركته مع القطاع الخاص. كما ينبغي تطوير الأسواق المحلية وسلاسل القيمة وتوسيع نطاقها للاستفادة من إمكانات السيادة الغذائية وإيجاد فرص العمل المحلية وجذب الاستثمار الخاص وإنشاء نظم غذائية أكثر استدامة.

216- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للصندوق استكشاف الفرص لتعزيز التغذية المدرسية، التي تفيد المجتمعات المحلية وسلاسل القيمة الغذائية المحلية على المدى الطويل، وزيادة تركيزه على تربية الأحياء المائية على نطاق صغير لضمان توفير غذاء كاف وآمن ومغذ للمجتمعات المحلية الريفية.

217- وينبغي توفير البذور والسماد للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، كما ينبغي أن تتاح لهم أيضا إمكانية الوصول إلى منصات البيانات المفتوحة والمشتركة بين العمليات المتعلقة بصحة التربة. وفي هذا الصدد، يتعين على الصندوق النظر في طرق لدعم بلدان جنوب الصحراء لمتابعة خطة العمل المزمع تبنيها في القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة في مايو/أيار 2024. وأخيرا، يتعين على الصندوق مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز التمويل المناخي من أجل التنمية الزراعية المستدامة وزيادة تعزيز تركيزه على تمكين المزارعات من خلال ضمان حصولهن على الموارد الطبيعية والتحكم فيها على قدم المساواة.

218- وقال **مندوب من الهند** إن الآثار الحاسمة للاتجاهات التي جرى تسليط الضوء عليها بالنسبة للصندوق واضحة جدا. والسؤال المهم هو كيف يمكن للصندوق أن يُحفز النظام من أجل الوفاء بمهمته بمزيد من الفعالية. وينبغي للصندوق أن يُركز على التنمية الزراعية القائمة على البيانات لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي وكذلك النظر في استخدامه أدوات التمويل المبتكرة والهيكلة وإعادة هندسة الهيكلية المالية.

219- ومن الأهمية الحاسمة أيضا ضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا من خلال تيسير نقلها والشروع في حوار بشأن السياسات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية للتكنولوجيات الزراعية باعتبارها منافع عامة دولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تجميع المعارف المتولدة من الابتكارات المجرّبة والمختبرة لصالح الفقراء وتقاسمها وتنفيذها من أجل إيجاد حلول.

220- وقال **السيد لاريو** (رئيس الصندوق) إنه يوافق على أهمية ترجمة المعرفة إلى عمل، مضيفا إن على الصندوق أن يستكشف سُبل تعزيز فعالية تدخلاته ونطاقها والابتكار خارج قطاع التمويل الإنمائي.

221- وأضاف أن المنتجات والعمليات المبتكرة تمكن الصندوق من الاستجابة على نحو أكثر استباقية ليس فقط للمسائل الهيكلية، بل وكذلك للصدمات في الأوضاع الهشة. وفي هذا السياق، استُخلصت دروس مفيدة من مبادرة الصندوق للاستجابة للأزمات ومن مرفق تحفيز فقراء الريف. وفي عام 2024، سيُطبق الصندوق على سبيل التجربة ضمانات الائتمان الجزئي لبعض البلدان بهدف تعبئة القطاع الخاص، مع إيلاء المراعاة دائما للأولويات القطرية. وفي حالة الدول الجزرية الصغيرة، هناك حاجة إلى حلول مصممة خصيصا لمواجهة التحديات الفريدة التي تواجهها هذه الدول. ويجب أن يتحلى الصندوق بالشجاعة التي تمكنه من التطور والابتكار باستمرار من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة.

222- وقالت **المنسقة**، بعد إجراء استطلاع مباشر إلكتروني بين المشاركين حول مدى الابتكارية في نهج الصندوق حيال القطاع الخاص، وجهوده في مجال التمويل المناخي، وقدرته على تحقيق التوازن بين القدرة على الصمود على المدى الطويل ومتطلبات الأزمات القصيرة الأجل، إن الرأي العام الناتج عن ذلك هو: أن الصندوق يمكن أن يتبنى نهجا أكثر ابتكارا حيال القطاع الخاص؛ وأنه بحاجة إلى تكثيف جهوده في مجال التمويل المناخي للمناطق الريفية؛ وأنه سيجد من الصعب تحقيق توازن بين القدرة على الصمود والاستجابة للأزمات. ودُعي المشاركون أيضا إلى المساهمة بكلمة أو عبارة واحدة توضح رؤيتهم للصندوق بحلول عام 2035. وترد أدناه لوحة تصور تواتر الكلمات الناتجة بحسب حجمها.

223- وقال **مندوب من رواندا** إن من الضروري إيجاد حلول مصممة خصيصا، مشيرا إلى أن البلدان التي يغلب عليها السكان الريفيون ليست بالضرورة مجتمعات زراعية. وفي بلده، يكمن التحدي الرئيسي داخل المناطق الريفية في الافتقار إلى البنية التحتية، ولا سيما الطرق الفرعية. ولذلك يتعيّن على الصندوق العمل على البنية التحتية لإطلاق كامل إمكانات المناطق الريفية.

224- وقال **مندوب من المكسيك**، واصفا المفهوم الحالي لما هو "ريفي" بأنه مفهوم طوى الزمن صفحته، إن الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2025-2031 يجب أن يُحدد بوضوح المفهوم الجديد لما هو ريفي وديناميكاته الديمغرافية. ولكي يُحافظ الصندوق على أهميته، يجب أن يضع أيضا نموذجا جديدا للعمل من أجل البلدان المتوسطة الدخل التي تستأثر بأغلبية السكان والفقراء في العالم. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الحكومات مسؤولة عن توفير الأموال الكافية لضمان نجاح مشروعات الصندوق واستدامتها. وأخيرا، إذا كان الابتكار مهما للحرية والديمقراطية فإن إخلاله بالوضع الراهن يمكن أن يكون محفوفا بمخاطر.

225- وقالت **مندوبة من غينيا بيساو** إن عدم إمكانية الحصول على الأرض والتمويل والبنية التحتية والتدريب والتعليم يحول دون استفادة السكان الريفيين في بلدها من الابتكار التكنولوجي. ولذلك يجب أن يوفّر الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق مجموعة من الحلول المصممة خصيصا والمتاحة للسكان الريفيين، ولا سيما النساء والفتيات.

226- وقال **مندوب من الجمهورية الدومينيكية** إن الابتكار التكنولوجي من أجل التحول ضروري لبناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة. وعند التصدي للتحديات المناخية، ينبغي إعطاء الأولوية للسلاسل الحاسمة الأهمية وتطبيق التركيز الإقليمي. ويجب أن يكون الابتكار المالي شاملا وأن يوفّر الموارد المناسبة للابتكار في مجالات أخرى، مع التركيز الواضح على إدارة المخاطر.

227- وينبغي أن يُركز الصندوق أيضا على الابتكار المؤسسي على المستويين الوطني والدولي من خلال تعزيز النُهج التي تشمل الحكومة بأسرها والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل ضمان تدخلات شاملة. وأخيرا، من الأهمية الحاسمة الحصول على بيانات أكثر وأفضل من أجل وضع سياسات جيدة.

228- وأعرب **مندوب من بوروندي** عن شكره للصندوق وأفرقته على الجهود المبذولة لتحقيق تحول على المستوى الريفي، فقال إن بلده ينظر إلى الصندوق باعتباره الشريك الرئيسي في المشروعات على أرض الواقع، ولذلك سيُضاعف مساهمته في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

229- وفيما يتعلق بالابتكار، قال إن المسألة المهمة الأولى تتعلق بالمياه والري. ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي إدارة سليمة للمدخلات الزراعية، ولا سيما المياه والأسمدة والبذور والمبيدات العضوية. والمسألة الثانية هي حماية إرث الأرض باعتباره المورد الوحيد الذي لن يطاله التغيير طيلة السنوات المقبلة. والمسألة الثالثة هي القطاع الخاص. وفي هذا السياق، يدعو الصندوق في تركيزه على زيادة التعاون إلى تهيئة مناخ مؤات، وهو ما يستلزم إزالة أي مخاطر وحدود ذات صلة. وسيلزم أيضا تيسير الحصول على التمويل بوسائل تشمل، على سبيل المثال، إنشاء صندوق ضمانات أو توفير ضمانات للقروض أو التأمين. وينبغي أن يُركز الصندوق على هذه الأولويات في أنشطته في المستقبل.

230- وقال **مندوب من غامبيا** إن الابتكار ينبغي أن يُركز على التنمية الريفية، ولا سيما البنية التحتية وتمكين المرأة من خلال الحصول على الأراضي ورأس المال، وهو ما ستكون له أهمية حاسمة في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. والسبيل إلى تحقيق ذلك في هذا السياق هو النُهج الخاصة بكل بلد والحلول المصممة خصيصا. وينبغي أن ينظر الصندوق إلى الزراعة في سياق أكثر شمولا، أي بدءا من البنية التحتية وانتهاءً بسُبل الوصول إلى الأسواق. ونظرا لشيخوخة معظم المزارعين وعدم انجذاب الشباب إلى الأعمال الشاقة الخطيرة التي تنطوي عليها الزراعة، ينبغي للصندوق أيضا أن يساعد البلدان في السعي إلى تطبيق الميكنة كوسيلة للمضي قدما.

231- وتُعاني غامبيا من تسرب المياه المالحة والجفاف وتفشي الآفات، وكلها مجالات ينبغي للصندوق أن يُركز عليها في المستقبل. وينبغي له أيضا أن ينظر عن كثب في التعقب السريع للبذور العالية الغلة، والزراعة الذكية مناخيا، وتدابير الحد من انعدام الأمن الغذائي، مثل النهج الإقليمي المعتمد في غرب أفريقيا لتخزين الأغذية. وينبغي أن يبحث الصندوق بالمثل عن كيفية سد الفجوات التكنولوجية الواسعة القائمة بين الشمال والجنوب وبين المناطق الحضرية والريفية. وأخيرا، ينبغي للصندوق أن يدعم صياغة السياسات، ولا سيما سياسات الأراضي. وعلى الرغم من أن المنتجين في العديد من المناطق هم من النساء، تفتقر المرأة إلى إمكانية الوصول إلى الأراضي، مما يؤكد أهمية سياسة الأراضي.

232- وقالت **مندوبة من الولايات المتحدة الأمريكية** إن بلدها قامت في أكتوبر/تشرين الأول 2022 بإطلاق مبادرة تهدف إلى تجهيز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على نحو أفضل لمواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك تغيُّر المناخ، والنزاع والهشاشة، والجوائح. وفي حين أن الاستراتيجية الجديدة للصندوق متوائمة تماما مع هذه المبادرة، لا تزال هناك مجالات يمكن فيها المضي قدما، بدءا بمسائل المناخ. وفي معظم البلدان التي يعمل فيها الصندوق، تتعلق هذه المسائل في المقام الأول بالمياه التي يوجد منها إما أكثر بكثير من اللازم أو أقل بكثير مما ينبغي، وغالبا

ما تكون في الوقت والمكان الخاطئين. ومن الأهمية الحاسمة مساعدة المجتمعات المحلية الريفية والمزارعين في القدرة على الصمود في وجه تلك التغييرات. وفي حالة الهشاشة التي تتخذ أشكال مختلفة، فإن توفير الدعم للمجتمعات المحلية والريفية المتأثرة يتطلب سرعة الحركة. وفيما يتعلق بتعبئة رأس المال الخاص، من المعروف أن المساعدة الإنمائية وحدها لن تكون كافية أبدا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا بد من تعبئة رأس المال الخاص لمواجهة التحدي. ويتخذ الصندوق وضعا مناسبا تماما في النظام الإيكولوجي المالي يمكنه من زيادة مشاركة القطاع الخاص والتمويل على نطاق واسع للمجتمعات المحلية الريفية والزراعة والسلاسل الغذائية. وقالت في الختام إن للصندوق دورا مهما في إقامة شراكات مبتكرة قوية لبناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ في الأوضاع الهشة.

233- وقال **مندوب من السنغال**، مشيرا إلى مختلف طرق فهم الابتكار ومستوياته المختلفة، إن أحد الجوانب المهمة هو ضمان أن يكون ما يكسبه السكان الريفيون من الابتكار أكثر مما يخسرونه منه. ويتمثل الجانب الثاني في ضمان أن يساعد الابتكار السكان الريفيين على الابتكار بأنفسهم لأنفسهم، بدلا من فرضه أو استيراده.

234- وقال **مندوب من مملكة هولندا** إن الإطار الاستراتيجي يجب أن يتضمن تعريفا للابتكار من أجل توضيح معناه، ولا سيما في سياق الصندوق. وكما ذُكر من قبل، فإن الابتكار وسيلة لتحقيق غاية، وهو ما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تطوير الابتكار وتنفيذه. والمسألة الثانية المتعلقة بالابتكار هي العامل البشري. ومن الأهمية الحاسمة إشراك العنصر البشري، ولاسيما الجانب المتلقي، مع التركيز على تمكين الجهات الفاعلة المحلية. وثالثا، ينبغي النظر في سُبل وضع مبادئ خاصة بكل بلد فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي المسؤول.

235- وفيما يتعلق بالتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، ينبغي الإشارة إلى العمل الذي تضطلع به الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما، ولا سيما معجّل الابتكار التابع لبرنامج الأغذية العالمي واستراتيجية العلوم والابتكار في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية. ولتقدير الزوايا المختلفة للابتكار المالي، تجدر الإشارة أيضا إلى الملاحظات التي أدلت بها ملكة بلده أمام الدورة الخامسة والأربعين لمجلس المحافظين.

236- وقال **مندوب من غواتيمالا** إن الصندوق مؤسسة مالية دولية فريدة من نوعها مكلفة تحديدا بتحقيق التنمية في أفقر المناطق الريفية التي لا يمكن للآخرين الوصول إليها. وعند وضع أهداف قابلة للقياس وتحديد المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب، يغطي الصندوق مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك التغذية والتكنولوجيا والتنمية الرقمية وتغيُّر المناخ. وفي حين كانت كل تلك المسائل ذات أهمية خاصة في جداول الأعمال العالمية والمتعددة الأطراف، لا بد من الحرص على ضمان إدراجها الحقيقي في خطط الصندوق ومشروعاته. ومن الأهمية الحاسمة الإصغاء بعناية إلى المجموعات المستهدفة والعمل في تعاون وثيق مع المجتمعات المحلية والحكومات لضمان أن يكون للمشروعات أثر حقيقي وأن تعود بنفع فعلي على هذه المجموعات.

237- وقال **مندوب من مالي** إن مفهوم الابتكار واضح في السياق الحالي ويُشكل أولوية مهمة للصندوق. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى التركيز على بعض الجوانب، وفي مقدمتها البيانات القوية والمتماسكة التي يستحيل بدونها الابتكار. ويجب على الصندوق، في كل مجال من مجالاته ذات الأولوية، بما في ذلك المناخ، والمياه، وإدارة الأراضي، والنساء والفتيات، وإشراك القطاع الخاص، أن يُصر على إدخال مزيد من الابتكارات في جميع المهام ذات الصلة. وثانيا، ينبغي أن تُشارك البلدان المستفيدة عن كثب في عمل الصندوق، مع إعطاء الأولوية لمشاركة المجتمعات المحلية الريفية. وأضاف أن تلك المجتمعات المحلية، بوصفها مستفيدة من جميع أعمال الصندوق، تستحق أن تتاح لها الفرصة لتقديم مدخلات فيما يقوم به الصندوق من أعمال. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن الفجوة الرقمية يمكن أن تُشكل عائقا كبيرا أمام الابتكار، ولا سيما في أفريقيا.

238- وقال **مندوب من ماليزيا** إن حالة الأمن الغذائي العالمي قد تفاقمت بسبب التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، بما في ذلك التأثيرات المتبقية لجائحة كوفيد-19، والأنماط غير المتكافئة للانتعاش الاقتصادي فيما بين البلدان، وخسائر الدخل غير المستردة. ولذلك يجب على جميع الدول الأعضاء في الصندوق أن تعمل معا من أجل الابتكار

في سبيل تحقيق مستقبل آمن غذائيا. وبالنظر إلى أن غالبية الفقراء المدقعين يعيشون في المناطق الريفية، فمن الضروري الأخذ باستراتيجيات سليمة لمعالجة الفقر الريفي. وتجسد النهج الماليزي في مفهوم "ماليزيا المتحضرة"، وهو مفهوم جديد ينبع من القيم الأساسية الست للاستدامة والرخاء والابتكار والاحترام والثقة والتعاطف. ويتطلب تعزيز الابتكار بذل جهود متضافرة من جانب الدول الأعضاء، على أن يكون الصندوق مركز تنسيق. وماليزيا مستعدة لتبادل تجربتها ومعرفتها وخبرتها في سبيل تحقيق هذه الغاية.

239- وقالت **مندوبة من إيطاليا** إن التركيز أثناء رئاسة بلدها لمجموعة السبع سينصب على الذكاء الاصطناعي باعتباره مسألة شاملة، مع إمكانية تعزيز التعاون، بما في ذلك التعاون مع الصندوق. وأضافت أن النهج الذي حدده الصندوق حيال الذكاء الاصطناعي يقع في نطاق مهمته الأساسية وهو موضع ترحيب. وأضافت أن المسائل المثيرة للقلق هي المبلغ المخيب للآمال من التمويل المناخي الموجه إلى المناطق الريفية. وبالنظر إلى وجود ما يزيد على 10 مليارات دولار أمريكي من التمويل غير الملتزم به في هيكلية التمويل المناخي، فإن المشكلة لا تتعلق أساسا بتوافر الموارد. ولذلك من الضروري فهم السُبل التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد الصندوق على أداء دور أكبر كشريك منفذ والحصول على نسبة أكبر بكثير من الموارد المتاحة، حيث إن الصندوق هو القناة المناسبة لتوجيه هذه الموارد من خلالها إلى السكان الريفيين والمناطق الريفية. وفيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص، قالت إن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يشمل التزاما بتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، مما يجعل من الضروري تعزيز القدرة المؤسسية للصندوق على التفاعل مع هذا القطاع.

240- وقال **مندوب من نيوزيلندا** إن الابتكار، وإن كان مهما بشكل واضح، فإنه ينطوي على أكثر من التكنولوجيات الجديدة ويتعلق أكثر بالعمليات الجديدة ومصادر التمويل الجديدة والتطبيقات الجديدة للتكنولوجيات القائمة. وينبغي أن يكون تطبيق الصندوق للابتكار في إطار مهمته، مع التركيز بشكل رئيسي على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الهشة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم أيضا التركيز على النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية ودعم ذلك كله ببيانات جيدة وقوية محلية. وينبغي أن تراعي الابتكارات المعتمدة السياقات والأوضاع المحلية، إذ لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع فالابتكار يتطلب النظر في العديد من النُهج المختلفة وتحديد أفضلها، مع مراعاة أن ما يناسب جزءا من العالم قد لا يناسب بالضرورة جزءا آخر.

241- وقال **السيد لاريو** (رئيس الصندوق) إن المجلس التنفيذي سيعقد مناقشة عن الابتكار في دورته الحادية والأربعين بعد المائة في أبريل/نيسان 2024، وسيعقد أيضا في اجتماعه غير الرسمي السنوي المقبل مناقشة عن الإطار الاستراتيجي. ومع ذلك، وفي ضوء ما أبداه الأعضاء من اهتمام، سيكون من المفيد لمجلس المحافظين مواصلة مناقشة الإطار الاستراتيجي عندما يكتمل أكثر، ربما في عام 2025. ويؤكد الحوار الحالي الدور المهم التي تضطلع به الحكومات والمجتمعات المحلية ويوصل رسالة مفادها أنه يجب على الصندوق أن يتذكر ما هي البرامج اللازمة عند مساعدة البلدان على تنفيذ استراتيجيات لصالح السكان الريفيين. وتشمل المواضيع العديدة التي أثيرت المناخ، والمياه، والقدرات المؤسسية، والقطاع الخاص، والتمويل، والميكنة، وسياسات الأراضي. ولكن الحوار لم يبدأ إلا منذ فترة وجيزة ولا بد من مواصلته لكي يتمكن الصندوق من إيلاء المراعاة الكاملة للاحتياجات التي جرى الإعراب عنها في ضوء تعقد التحديات الراهنة.

242- **رفعت الجلسة في الساعة 13.15**

المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الرابع

المنعقد يوم الخميس، 15 فبراير/شباط 2024، الساعة 3 بعد الظهر

رئيس المجلس:

السيد Christophe Schiltz (لكسمبرغ)

جدول المحتويات

	الفقرات
الجلسة التفاعلية 2 - ابتكارات السكان الريفيين من أجل مستقبل قادر على الصمود	247-244
اجتماع المائدة المستديرة للمحافظين (تتمة)	261-248
مسائل أخرى (البند 13 من جدول الأعمال)	263-262
الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق	264
اختتام الدورة	266-265

243- **دُعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 3.05 بعد الظهر**

الجلسة التفاعلية 2: ابتكارات السكان الريفيين من أجل مستقبل قادر على الصمود

244- وقامت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) منسقة الجلسة التفاعلية، بتقديم السيدة Redi Tlhabi، المذيعة والمؤلفة والصحفية التلفزيونية الحائزة على جوائز.

245- وألقت **سعادة السيدة Elissa GOLBERG**، سفيرة كندا وممثلتها الدائمة لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، كلمة رئيسية.

246- وتضمن أطراف المناقشة:

- السيدة Hélène Papper، مديرة شعبة التواصل العالمي والترويج، الصندوق
- السيد Kevin Perkins، المدير التنفيذي، منظمة Radio Farm International
- السيد Mohammed Sualisu، والسيدة Hamdia Issahaku، والسيدة Sanaatu Iddrisu، والسيد Mohammed Azaara، المزارعون المشاركون عبر إذاعة Zaa في تامالي، غانا
- السيد Roberto Bonifacio، المنسق الوطني، برنامج التعزيز المتكامل لسلسلة القيمة الخاصة بالإبليات في الهضبة البوليفية المرتفعة، دولية بوليفيا المتعددة القوميات
- السيدة Shamika Mone، رئيسة الشبكة العابرة للقارات لمنظمات مزارعي المنتجات العضوية، الهند
- السيدة Sophie Grigson، كاتبة في مجال الطهو وطاهية مشهورة، المملكة المتحدة

247- ويمكن الاطلاع على المناقشة من خلال هذا الرابط.

اجتماع المائدة المستديرة للمحافظين (تتمة)

248- وقال **مندوب من نيجيريا** إن الصندوق، منذ تأسيسه، عمل بشكل جيد على نحو مستمر، واكتسب خبرة كبيرة في العديد من قصص النجاح. ومع ذلك، كان العنصر المفقود هو منصة يمكن من خلالها مشاركة كل هذه القصص بشكل مستمر وتوفير الإلهام للآخرين. وينبغي أن يركز الإطار الاستراتيجي المقبل بشكل أكبر على ضمان أن يتمكن الناس من التعلم من النُهج الناجحة وتكييفها مع أوضاعهم الخاصة. ومن شأن وجود منصة لسوق الابتكار تُبين ما يجري القيام به في أماكن أخرى أن يساعد الدول الأعضاء على استخلاص الدروس وتقديم مقترحاتها الخاصة.

249- وقال **مندوب من السلفادور** إن تعريف الابتكار كان ضروريا لوضوح فهم الخطوات التالية نحو النهوض بالتنمية الريفية من خلال أدوات يجب أيضا تحديدها بصورة خاصة. ومن المهم أيضا عدم إغفال مهمة الصندوق لضمان أن يظل السعي إلى الابتكار وسيلة لتحقيق غاية تقديم الدعم للسكان الريفيين. وينبغي النظر إلى القطاع الخاص على أنه حليف، ولكن مع تطبيق الاستراتيجيات دائما لصالح هؤلاء السكان عن طريق ضمان استدامة سبل عيشهم والموارد المستخدمة لهذا الغرض.

250- واستنادا إلى التجربة في السلفادور، ينبغي أن تكون هناك إشارة قوية في الإطار الاستراتيجي إلى الزراعة الإيكولوجية كأداة تعزز الاستدامة والتنمية الاقتصادية على حد سواء، مع توفير فرصة لإشراك الشباب في الابتكار. وتقدم الاستراتيجيات العديدة التي يجري تنفيذها حاليا في السلفادور باستخدام التكنولوجيا الأحيائية المنخفضة التكلفة في الزراعة مثالا على المشروعات التي يمكن توسيع نطاقها في البلدان التي يعمل فيها الصندوق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يؤكد الإطار الاستراتيجي على رسالة الصندوق المتمثلة في تعزيز التنمية الريفية واعتماد نهج تطلعي في تحديد سبل تهيئة ظروف القدرة على الصمود والتنمية التي من شأنها تمكين الناس من مساعدة أنفسهم، دون الحاجة إلى الاعتماد على المساعدة من المؤسسات الإنمائية الدولية.

251- ورحب **مندوب من إندونيسيا** بنهج الصندوق إزاء التمويل المناخي، وقال إن المساهمة المناخية الإضافية أظهرت التزام الصندوق باتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من حدة الفقر والجوع الناجمَين عن أزمة المناخ. ومع ذلك، ينبغي للصندوق أيضا أن يتخذ خطوة إضافية لدفع التقنيات المبتكرة في الزراعة والتي تسهم بشكل كبير في الحد من الانبعاثات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يساعد الصندوق المجتمعات المحلية على فهم القيمة الاقتصادية لخفض الكربون أو مكافئه كحافز إضافي أو كجزء من التمويل المناخي المبتكر في القطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة. وكان الهدف هو تطوير الزراعة المنخفضة الانبعاثات، مع القيام أيضا بحل مشكلات فجوة التمويل. وبذلك، سيكون للصندوق أثر كبير في القطاع الزراعي نحو تعزيز مستقبل مستدام وآمن غذائيا.

252- وقالت **مندوبة من إستونيا** إن الهشاشة المتزايدة للنظم الغذائية في جميع أنحاء العالم ستجعل تدخلات الصندوق أكثر صعوبة وتزيد من المخاطر المحتملة. ومع ذلك، يتمتع الصندوق بميزة نسبية قوية في دعمه للانتقال من الهشاشة إلى القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الريفية. ويمكن أن تساهم خبرة الصندوق في العمل في البلدان ذات الأوضاع الهشة واستخدامه المتزايد للابتكار مساهمة قوية في نجاح عملية الانتقال. وستكون إستونيا مهتمة بصفة خاصة بمعرفة رؤية الصندوق فيما يتعلق بعملياته المستقبلية في أوكرانيا، التي شهد التاريخ أن لها دورا حاسما في الأمن الغذائي العالمي.

253- وتساءل **مندوب من كوستاريكا**، بالإشارة إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما إمكانية تقاسم تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدعم أنشطة المزارعين، عن إمكانية تمويل البحوث والمشروعات الناشئة في الجامعات أو التمويل المشترك للمشروعات التي تروج لها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في نطاق أنشطة الصندوق. ويمكن استخدام موارد الصندوق لتمويل عمل المؤسسات، إلى جانب القطاع الخاص، فضلا عن البرامج التي تركز على المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية المؤسسية، والتي تشمل أيضا الجامعات ومراكز البحوث. ويمكن بعد ذلك إتاحة النتائج للمنتجين الزراعيين.

254- وقال **مندوب من جمهورية كوريا** إن الطبيعة المتعددة الأوجه للضعف والهشاشة في المناطق الريفية تشكل عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة والقدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الريفية. ويجب تعزيز الشراكات بين الدول الأعضاء وتعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وإن التعاون البنّاء والشراكات مع طائفة أوسع من المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة عاملان أساسيان للتصدي لهذه التحديات بطريقة شاملة من خلال، على سبيل المثال، التشخيص المشترك والبرمجة ونشر الموارد المصممة خصيصا لكل جهد تعاوني.

255- وبالإضافة إلى ذلك، يكتسي التعاون مع القطاع الخاص أهمية بالغة لتعزيز القدرة الاستثمارية للصندوق من خلال التمويل المشترك، إلى جانب قدرته على ابتكار النظم الغذائية. وبالمثل، ينبغي تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك الحكومات المركزية والمحلية والمجتمعات المحلية الريفية والمشاركون في النظم الغذائية. وفي هذا الصدد، ينبغي التركيز على التقدم التكنولوجي لتشجيع تحسين القدرات الرقمية واستخدام تكنولوجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب المؤسسات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين. ومع ذلك، لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، لأن الوضع في المناطق الريفية يختلف من بلد إلى آخر. ولذلك، ينبغي زيادة تعزيز التعاون والاتصال بين الصندوق والدول الأعضاء فيه من أجل تعزيز حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة لكل منطقة ريفية.

256- وقال **مندوب من إثيوبيا** إن الصندوق، بفضل نهجه الابتكاري، في وضع جيد يمكّنه من تحويل التهديدات الناجمة عن الاتجاهات الناشئة إلى فرص. وبالنسبة للصندوق، فإن هذه الاتجاهات تعني ضمنا أنه ينبغي له أن يواصل البحث عن مزيد من التمويل وعن شركاء جدد وأن يعتمد أفكارا وتكنولوجيات جديدة ومبتكرة لمساعدة السكان الريفيين على تحسين سبل عيشهم. وينبغي للصندوق أيضا أن يقيم سبل تعاون أكبر مع الشركاء الآخرين والقطاع الخاص والحكومات، التي يمكنها عندئذ أن تشارك في دراسة أفضل الممارسات التي يمكن تكييفها لمعالجة المشاكل الحرجة المطروحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للصندوق أن يشرك السكان المحليين في حل التحديات التي يواجهونها على

أساس خبراتهم العملية وأن يقدم الدعم في شكل أفكار ابتكارية وتمويل، مع اعتبار بناء القدرات التقنية على وجه الخصوص مجالا آخر ينبغي أن يركز عليه.

257- وقال **مندوب من كمبوديا** إن بلده في حاجة حقيقية إلى مساعدة من مؤسسات مثل الصندوق لتحليل مشاكله وحلها. وتتيح المساعدة المقدمة من خلال البرامج والمشروعات فرصة ذهبية لتحسين أساليب العمل من خلال التقنيات المستخدمة في أماكن أخرى. وعلى وجه الخصوص، فإن مشاركة الخبراء الدوليين في إدارة وتنفيذ برامج ومشروعات قطرية قد مكّنت السكان المحليين من تعلم واعتماد مفاهيم وتكنولوجيات جديدة على نحو أفضل وأسرع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك خبراء محليين منذ البداية من شأنه أن ييسر نقل المعلومات والمعرفة إلى السكان المحليين، بمن فيهم المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المصلحة الآخرون، بطريقة بسيطة ومألوفة.

258- وشددت **مندوبة من الاتحاد الأوروبي** على التزام الاتحاد الأوروبي بمهمة الصندوق وأنشطته، فقالت إن عمل الصندوق فيما يتعلق بالمناخ واضح جدا إلا أن القضايا المتعلقة بالأوبئة والآفات والأمراض والنزاعات والهشاشة قد تتطلب مزيدا من التفكير. وبالرغم من أنه من الواضح أن من الصعب الموازنة بين الأهداف الطويلة الأجل والاستجابات للأزمات القصيرة الأجل، دائما ما يكون التركيز على الأهداف الطويلة الأجل.

259- وقد نشر الاتحاد الأوروبي مؤخرا رؤية طويلة الأجل للمناطق الريفية، حددت أربع أولويات للمناطق الريفية، وهي أن تكون أقوى، بتمكين المجتمعات المحلية؛ ومتصلة رقميا وماديا؛ ومزدهرة من خلال إنتاج غذائي مستدام وأنشطة اقتصادية متنوعة؛ وقادرة على الصمود من حيث المناخ والبيئة والتنمية الاجتماعية. ويقدم الصندوق دعما حيويا لمنظمات المزارعين، وينبغي له أيضا أن يشرك المزارعين والنساء والشباب والمجتمعات المحلية بشكل كامل في جميع أنشطته المقبلة.

260- ولخصت **منسقة الجلسة** الأفكار التي جرى تبادلها بشأن قدرة الصندوق في المستقبل، فقالت إن التركيز قد انصب على دور الصندوق ليس بصفته مجمعا للتمويل فحسب، ولكن أيضا كمجمع للابتكار. وحُثَّ الصندوق على النظر في توفير البنية التحتية، وتحديد الأولويات والنظر في الأسواق المحلية والتنمية المحلية، والاستماع إلى السكان المحليين ومطالبهم، وبذل المزيد من الجهد بشأن المناخ. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ينظر الصندوق إلى الابتكار المؤسسي والرقمي وكذلك الابتكار المالي والتفكير في العدالة الرقمية والمالية على حد سواء.

261- وسيُسترشد بهذه الأفكار في المشاورات العديدة التي ستجري قبل أن ينظر مجلس المحافظين في الإطار الاستراتيجي في عام 2025. وللمضي قدما، سيقوم الصندوق أيضا بوضع رؤية لما يعنيه وجود عالم قادر على الصمود، مع التركيز على المناطق الريفية التي تكون أقوى وأكثر ترابطا وازدهارا وقدرة على الصمود، بل وأيضا شمولية.

مسائل أخرى (البند 13 من جدول الأعمال)

262- أعرب **مندوبان من ألمانيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية** نيابة عن مجلس المحافظين بأكمله عن امتنانهما للسيدة Satu Santala، نائبة الرئيس المساعدة للصندوق، على العمل الذي قامت به للصندوق على مر السنين. واعترفت جميع البلدان بتفانيها ومهنيتها، وتمنت لها كل النجاح في منصبها الجديد كمدير عام لصندوق التنمية لبلدان الشمال الأوروبي في هلسنكي.

263- وقالت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق)، ردا على استفسار من **مندوب من جيبوتي** بشأن موضوع الدول غير الأعضاء ذات مستويات الديون التي لا يمكن تحملها والتي طلبت قروضا بموجب التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إن الإدارة ستجمع المعلومات ذات الصلة وستقدم ردا مدروسا في الوقت المناسب.

الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق

264- أدلى **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) بملاحظاته الختامية التي يرد نصها الكامل في الفصل 4.

265- اختتام الدورة

266- أدلى **رئيس مجلس المحافظين** ببيان ختامي يرد نصه بالكامل في الفصل 4.

267- وأعلن اختتام الدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين.

268- **ورُفعت الجلسة الساعة 5:35 بعد الظهر**.

الفصل 4 – البيانات والكلمات الخاصة

المونسنيور Fernando Chica Arellano
المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الصندوق

السيناتور Patrizio Giacomo La Pietra
وكيل وزارة الزراعة والسيادة الغذائية والحراجة
في الجمهورية الإيطالية

السيد Máximo Torero
كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد Carl Skau،
نائب المديرة التنفيذية وكبير موظفي العمليات
في برنامج الأغذية العالمي

السيد William Roos
نائب رئيس مجلس المحافظين والمحافظ الممثل
للجمهورية الفرنسية

سيد Christophe Schiltz،
رئيس مجلس المحافظين
دوقية لكسمبرغ الكبرى

السيد Patricio Estebán Troya Suárez
نائب رئيس مجلس المحافظين
جمهورية إكوادور

سعادة السيد عبد الكريم طواهرية
نائب رئيس مجلس المحافظين
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

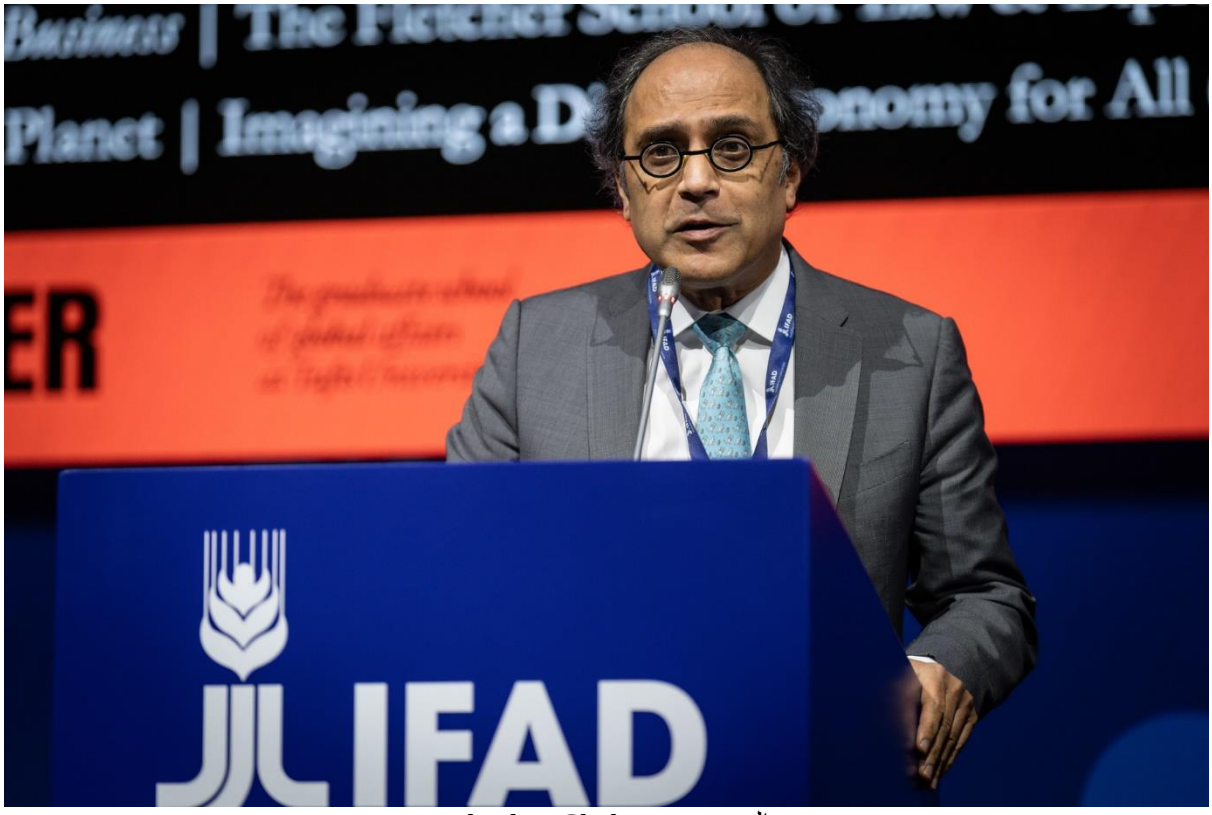

السيد Bhaskar Chakravorti
عميد الأعمال العالمية والمدير التنفيذي لمعهد الأعمال في السياق العالمي
في كلية Fletcher School للقانون والدبلوماسية في جامعة Tufts

السيد Ibrahima Coulibaly
رئيس منظمة المزارعين الأفارقة وعضو اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين

السيد ألفرو لاريو
رئيس الصندوق

السيدة كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق

البيان الترحيبي لنائب رئيس الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق المنتهية ولايته،
السيد William Roos

معالي المحافظين الموقرين،
حضرات المندوبين والمراقبين،
السيد رئيس الصندوق،
الزملاء الأعزاء في الصندوق
السيدات والسادة،

كان من المفترض في هذه المناسبة أن يفتتح رئيس مجلس المحافظين، السيد Alex Alonso Contreras Miranda، هذه الدورة بصفته رئيسا لمجلس المحافظين. ولكنه لم يتمكن، للأسف، من الحضور، ولذا يشرفني ويسعدني أن أرحب بكم جميعا في الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

بادئ ذي بدء، ما هو السياق الذي نجتمع فيه؟ إنه سياق صعب يتسم بتزايد أوجه عدم المساواة. وتتسبب الأزمات المتعددة بتفاقم الأوضاع الهشة بالفعل.

وتشكل النزاعات والكوارث الطبيعية والصعوبات الاقتصادية تهديدا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن بالفعل متأخرون جدا في تحقيق هذه الأهداف.

وما العمل الآن؟ نحتاج إلى تغييرات تحولية، ونحتاج إلى تدابير مبتكرة، ونحتاج إلى استثمارات عاجلة، استثمارات من القطاع العام، ولكن أيضا استثمارات من القطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة. ويجب علينا إيجاد محفزات للتغيير، ولكن يجب علينا أيضا وبصورة خاصة اتخاذ إجراءات على أرض الواقع. وهنا يتدخل الصندوق.

والرسالة التي أود أن أنقلها، نيابة عن الجميع، هي رسالة أمل. ونحن نملك الأدوات؛ فالتكنولوجيات والابتكارات اللازمة موجودة، والصندوق هو، إذا صح التعبير، وسيطنا لتعبئة هذه التكنولوجيات وهذه الابتكارات والحصول على نتائج ملموسة، بفضل خبرته، وخبرة أفرقته. وبالطبع، كي يتكلل ذلك بالنجاح، يجب أن يكون التمويل متوافرا.

وقد بدأت بعرض الوقائع، ولكننا موجهون نحو المستقبل. ويحدد تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مسار الصندوق في الأجل المتوسط. ويسلط الضوء على التحديات التي تطرحها السياقات الهشة، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز تعبئة القطاع الخاص الذي يشكل مصدرا لزيادة تمويل التنمية الريفية المستدامة. وهناك خيط مشترك بين مختلف أقسام هذه الدورة: يجب علينا هيكلة الصندوق بشكل أكبر – لا شك في أن هيكليته منظمة بالفعل، ولكن يجب تعزيز ذلك – بحيث يكون مستعدا دائما لمواجهة المستقبل، أيا تكن التحديات في سياق عالمي آخذ في التطور، ومن أجل الاستجابة لاحتياجات البلدان المستفيدة.

معالي المحافظين الموقرين،

هذه الرسالة الأخيرة موجهة إليكم. نأمل بصدق بأن نتكاتف جميعنا في الوقت الذي نسعى فيه إلى بناء صندوق المستقبل. ومن واجبنا، نحن المحافظين، تزويد الصندوق بالوسائل اللازمة للعمل، ومناشدة حكوماتنا، والتوعية، والاضطلاع بدورنا في ضمان تحقيق الصندوق كل ما يُنتظَر منه، أي تحويل المناطق الريفية من خلال الاستثمار في مستقبل يكون فيه الأمن الغذائي مضمونا للجميع.

وبهذا أعلن افتتاح الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

وأقترح عليكم الانتقال إلى أعمال هذه الدورة بدءا باعتماد جدول الأعمال.

رسالة من قداسة البابا، ألقاها بالنيابة عنه المونسنيور Fernando Chica Arellano، المراقب الدائم للكرسي الرسولي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

المندوبون والممثلون الدائمون للدول الأعضاء، السيدات والسادة،

يسرني أن أخاطبكم في هذا الاجتماع الذي يعقده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليكم بأحر التحيات. وأود أن أشكركم على الالتزام والوقت والطاقة التي تكرسونها للنضال من أجل عالم أفضل – عالم لا تُهدر فيه كرامة أحد وتصبح فيه الأخوة حقيقة واقعة ومصدر فرح وأمل للجميع.

ويواجه عالمنا اليوم ازدواجية مفجعة. فمن جهة، يعاني ملايين الأشخاص من الجوع؛ ومن جهة أخرى، هناك عدم مبالاة شديد يتجلى في هدر الأغذية. وتولّد الأغذية التي تُرمى سنويا كميات هائلة من غازات الدفيئة، في حين أن التقنين الصحيح يكفي لإطعام جميع الجياع.

وهذه أوقات محفوفة بالمخاطر. فنحن ندفع بالأرض نحو حدود خطيرة: المناخ يتغير؛ والموارد تُنهب؛ والنزاعات والأزمات الاقتصادية تهدد سبل عيش ملايين الأشخاص. وتتحمل المجتمعات المحلية الريفية الوطأة الأكبر للأزمة، لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للتعامل مع آثار تغير المناخ والأعمال العدائية، وتُستبعَد من الحصول على التمويل. والشعوب الأصلية هي بدورها ضحية المشقات والحرمان والانتهاكات – على الرغم من أن معرفتها في مجال إدارة الموارد الطبيعية وارتباطها الوثيق بالبيئة يمكن أن يساعدا في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

وهناك فئة أخرى مهملة هي النساء اللواتي يشكلن عماد أكثر من نصف الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، حيث يفتقر الكثير من الشباب أيضا إلى التعليم والموارد والفرص. والشباب هم مستقبل مجتمعاتنا المحلية الريفية ولديهم إمكانات كبيرة للابتكار والتغيير الإيجابي.

وهذا الواقع يدفعنا للتعامل مع المشاكل السائدة، ولا سيما الجوع والبؤس. ولا يمكننا أن نكتفي باستراتيجيات مجردة أو التزامات غير قابلة للتحقيق، بل علينا أن نزرع الأمل الذي ينبع من العمل الجماعي. فلنعمل معا لبناء نظام زراعي وغذائي أكثر تكاملا. وستُقدَّم مساهمات أيضا من خلال برامج البحوث والتكنولوجيا التي تحبذ الزراعة المستدامة والمراعية للبيئة.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية وقف هدر الأغذية والدعوة إلى توزيع أكثر إنصافا للموارد. فمن شأن الاستثمار في النقل والتخزين أن يخفض وحده خسائر المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون ثلث الأغذية التي نأكلها يوميا.

وأسأل الله أن ينعم عليكم بالحكمة والتعاطف وروح التعاون والخدمة بعدل لتهتدوا بها في مداولاتكم، وللقضاء على الأسباب الجذرية للإقصاء والفقر وسوء إدارة الموارد، فضلا عن آثار أزمة المناخ. وعسى أن تعكس أفكاركم وأفعالكم القيم الكونية للعدالة والتضامن والرحمة فيما تعملون من أجل الصالح العام والسلام والصداقة الاجتماعية، وأن تحدث تغييرا لصالح التنمية المتكاملة لجميع البشرية.

بيان العضو في مجلس الشيوخ Patrizio Giacomo La Pietra، وكيل وزارة الزراعة والسيادة الغذائية والغابات في جمهورية إيطاليا

إنه لشرف حقيقي لي أن أكون هنا اليوم ممثِّلا حكومة إيطاليا ومجتمِعا بمحافظي الصندوق لإجراء مناقشات بشأن موضوع الأمن الغذائي، ولأنقل إليكم تحيات رئيسة الوزراء Giorgia Meloni.

على الرغم من المسائل الحرجة التي نواجهها – مثل زيادة الواردات، التي يجب علينا بالضرورة أخذها في الاعتبار في أي لمحة عامة عن الأوضاع – أود أن أسلط الضوء على إحدى نقاط قوتنا. وأقصد بذلك نظام تسمية المنشأ المحمية والبيانات الجغرافية المحمية، الذي يشغل في حالة إيطاليا موقع الصدارة المطلقة في أوروبا مع أكثر من 846 تسمية مسجلة بقيمة إنتاج تفوق 19 مليار يورو (21 في المائة من القطاع الوطني للأغذية الزراعية) وصادرات بقيمة 11 مليار يورو. ويبيّن تحليل بسيط لهذه الحقيقة أن الأعمال الزراعية هي محرك للنمو في الاقتصاد الوطني ككل، بالإضافة إلى كونها أحد السفراء الرئيسيين لعلامة "صُنع في إيطاليا" في مختلف أنحاء العالم.

وعند تقاطع التقليد والابتكار، لا تزال الأعمال الزراعية الإيطالية تعكس تراثا من الثروة والتنوع نحن مكلفون بحمايته من الرياح الأيديولوجية التي تعصف بنموذج النمط الغذائي المتوسطي – من خلال جملة أمور منها الترويج للأغذية المصنّعة والأنماط الغذائية التي لا تحتوي على مكونات ذات منشأ حيواني.

ومنذ تسلم حكومة Meloni مقاليد السلطة، عبّرت بوضوح عن معارضتها لتوحيد الأنماط الغذائية.

ونحن نعتقد أنه ينبغي أن يتمتع المواطنون بحرية اتخاذ خياراتهم الخاصة بشأن الأغذية من دون أن يتأثروا بالمعلومات المضللة التي لا تميز بين استخدام منتجات مثل النبيذ أو اللحوم والإفراط في استهلاكها.

وفي الواقع، من أجل ضمان الشفافية وحماية مواطنينا، كنا أول بلد في أوروبا يقوم بحملة ضد اللحوم المصنّعة نظرا للمخاطر المرتبطة باستهلاكها – وهو موقف تدعمه الآن 19 دولة أوروبية.

وانطلاقا من قناعتنا الراسخة بأننا ندين لمواطنينا بمراعاة الشفافية، تعارض الحكومة نظام وضع العلامات الغذائية وتشجع على اتباع نهج أوضح يهدف إلى إعلام المواطنين بدلا من التأثير عليهم.

ومن خلال إعطاء الأولوية لحماية المنتجات العالية الجودة على المستوى الأوروبي وخارجه، اعتُمد مزيد من التدابير لإضافة القيمة، مثل لجنة التنسيق للتدويل ولجنة صُنع في إيطاليا في العالم.

ويُعَد الدفاع عن القطاع أساسيا لحكومتنا، سواء داخل الجماعة الأوروبية من خلال إصلاح نظام المؤشرات الجغرافية وفي أسواق التوزيع، بما في ذلك المنصات الإلكترونية والإجراءات لمكافحة المنتجات التي "تبدو كأنها إيطالية".

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قيمة المنتجات المقلدة التي تحمل علامة "صُنع في إيطاليا" ارتفعت بمرور الوقت لتبلغ 120 مليار يورو في السنة.

ولهذا السبب، تعتزم الحكومة تعزيز الضوابط وإنفاذها، من خلال الدخول في ترتيبات مع مجموعات توزيع رئيسية توافق على الدفاع عن منتجات الأغذية الزراعية الأصلية التي تحمل علامة "صُنع في إيطاليا".

ويمكن أن تقدّم نظم التكنولوجيا والمعلومات مساعدة كبيرة في ضبط التدليس ومكافحته، ولكنها توفر في الوقت نفسه أدوات يمكن أن تستخدمها الشركات لتقديم مستوى أعلى من التتبع والامتثال للمعايير.

وبناء على ذلك، من المهم للغاية أن يكون هناك تواصل بين مختلف منصات التكنولوجيا التي أنشأتها مختلف الجهات الفاعلة المؤسسية. ويُعَد الحوار بين هذه النظم المفتاح لتجنب البيروقراطية المرهقة للأعمال والحصول على نتائج فعالة على صعيد الضوابط.

ولذلك، فإن المسار الذي يوفره الابتكار هو المسار الذي يجب اتباعه، مع مراعاة بعض المبادئ التوجيهية المعيارية: دعم الدخل الزراعي، والعوامل الاجتماعية مثل الأجر العادل والأمن الوظيفي، ونشر النظم الزراعية المنخفضة الأثر مثل الزراعة العضوية والإنتاج المتكامل.

وتمثل العلوم والأبحاث وسيلة أخرى لتحسين العمليات الوطنية لإنتاج الأغذية الزراعية.

وتمهد إمكانية التدخلات بالطرق الدقيقة لتقنيات التطور المدعّم، التي يمكنها تعزيز التنوع البيولوجي الاستثنائي للتراث الإيطالي المتنوع، الطريق أمام الزراعة لتصبح مستدامة على نحو متزايد.

وقد فعلت إيطاليا الكثير لتحقيق أهداف حركة "من المزرعة إلى المائدة". ولكن المقترحات التنظيمية الأخيرة – مثل تنظيم الاستخدام المستدام للمواد الكيميائية الزراعية والتوجيه عن الانبعاثات – يمكن أن تعاقب بشدة نظامنا للأغذية الزراعية وتهدد بالتالي أمننا الغذائي.

وإذا كنا نرغب في تحويل النظام نحو سلاسل إمداد مبتكرة ذات استهلاك أقل للموارد الطبيعية، يجب علينا ضمان تبدل الأجيال وتثقيف الأجيال الجديدة على الاستخدام المستنير والواعي للأغذية.

ولذلك، فإن تعزيز سلاسل الإمداد الزراعية هو أمر ضروري وبالغ الأهمية. ولهذه الغاية، يجب علينا حماية نظمنا للأغذية الزراعية، التي تتعرض بصورة متزايدة للمخاطر الناشئة، مع ما يترتب عن ذلك من أثر عالمي ووطني وإقليمي، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لانعدام الأمن الغذائي، وآثار تغير المناخ، والعلاقة بين الإنتاج واستدامة الطاقة، والمنافسة الدولية غير العادلة.

ويجب علينا دعم سلسلة الإمداد الزراعية وتعزيز استدامتها – ليس فقط من وجهة نظر بيئية بل أيضا من خلال منظار اجتماعي.

ومع ذلك، فإن التركيز على الاستدامة الاقتصادية للمؤسسات يمثل أولوية بالقدر نفسه، من خلال مجموعة متنوعة من التدابير التي تتراوح من التدخلات القطاعية المخصصة لسلاسل إمداد محددة (النبيذ، الفواكه والخضروات، البطاطا والزيت)، إلى الدفعات المرتبطة بالإنتاج، ودعم الاستثمارات، وأدوات إدارة المخاطر، وغيرها من التدابير التي تُعَد الأكثر أهمية.

ولأول مرة، تأخذ السياسة الزراعية المشتركة في الاعتبار الاستدامة الاجتماعية للزراعة. وإيطاليا هي أول بلد في أوروبا يستحدث آلية لمعاقبة المؤسسات الزراعية التي لا تمتثل لمعايير الأمن والعمل. وهذا تدبير مهم لحماية كرامة العمال في القطاع الزراعي.

ومن خلال الخطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود، التي قمنا بضبطها لإيلاء اهتمام متزايد للزراعة، وصندوق الابتكار الزراعي، سندعم الاستثمارات المبتكرة، من الميكنة إلى مجمع الزراعة بالطاقة الشمسية Parco Agrisolare، ومن اللوجستيات إلى عمليات الري وعقود سلاسل الإمداد.

وهذه هي، باختصار شديد، المبادئ التوجيهية التي تتبعها حكومة Meloni لضمان أن يكون لإيطاليا مستقبل يركز على الأمن الغذائي سيوفر الأساس من أجل مسار بنّاء ومبتكر نتشاركه جميعنا.

ملاحظات للسيد Máximo Torero Cullen، كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالنيابة السيد شو دونيو، المدير العام المنظمة

أصحاب المعالي،

السيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

السيدات والسادة،

يمثل مفهوم الابتكار لأصحاب الحيازات الصغيرة تحديا هائلا، ومع ذلك فإن لديه إمكانية إحداث أثر مهم إذا قاربناه بفعالية وحددنا أولويات التدخلات بشكل صحيح.

في عالم اليوم، يفتقر صغار المزارعين إلى إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المثلى، والمعلومات البالغة الأهمية لتحديد التحديات، فضلا عن الموارد المالية.

ولذلك، من الضروري اعتبار الابتكار جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا، تدمج رأس المال البشري، والدعم المؤسسي والأدوات المالية لضمان نجاحها. وهذا ما نسمّيه المكملات.

وضمن نظمنا الزراعية الغذائية، يحتاج أصحاب الحيازات الصغيرة بوجه خاص إلى تقنيات الزراعة المُحكمة بسبب محدودية مواردهم، مما يستلزم استخدام المدخلات بكفاءة وفعالية.

ومن الضروري ألا تركز جهودنا في مجال الابتكار حصرا على حل التحديات الراهنة، بل أن تهدف أيضا إلى تعزيز الإنتاجية من حيث خفض الانبعاثات، وتحسين استخدام التربة، وكفاءة استخدام المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

أصحاب المعالي، نحن بحاجة إلى غذاء جيد للجميع اليوم وغدا.

ولتحقيق ذلك، تقوم شراكتنا مع الصندوق في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على عدة أبعاد، من الجهود التعاونية في المنشورات الرئيسية مثل حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم والعمل في مركز النظم الغذائية، إلى مبادرات مثل مبادرة العمل يدا بيد.

ولكن اليوم، أود أن أركز على عملنا المشترك من خلال مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة، والممتد على مدى 45 عاما. وقد بدأ هذا العمل في عام 1978، بعد إنشاء الصندوق ببضعة أشهر. ونما بمرور الوقت، ووُقِّعت اتفاقية تعاون جديدة في عام 2019.

وبالفعل، مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة هو الوسيلة التي تقدم من خلالها منظمة الأغذية والزراعة الدعم الاستثماري للأعضاء، بالشراكة مع الصندوق، والبنك الدولي وجميع المؤسسات المالية الدولية الكبرى في العالم.

وعمله مدمج بالكامل في الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تحقيق أثر عبر الأفضليات الأربع (الإنتاج، التغذية، البيئة)، ولا سيما من خلال المجال ذي الأولوية المتمثل بحياة أفضل، لتوسيع نطاق الاستثمار في الابتكار والأدلة العلمية التي هي في صميمه.

ومركز الاستثمار هو بمثابة مورد حيوي للصندوق، يوفر معرفة وخبرات استثمارية شاملة، ويتيح تلاقح الابتكارات بين المجالات التقنية والقارات لخدمة الأعضاء والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص.

وتتمحور جهودنا التعاونية حول ثلاثة مجالات رئيسية: تخطيط وسياسات الاستثمار الاستراتيجية، وتصميم مشروعات استثمارية، وتقديم الدعم التقني لتنفيذ المشروعات.

وتشمل الإنجازات اللافتة دعم الاستراتيجيات الزراعية على مستوى القطاع في جزر سليمان ودعم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في بلدان مثل كمبوديا وملاوي والمكسيك.

وعلاوة على ذلك، تمكنا، من خلال التعاون فيما بيننا، من العمل معا في مبادرة العمل يدا بيد من منظمة الأغذية والزراعة، مستفيدين من النمذجة والدراسات التحليلية الجغرافية المكانية لتحديد المجالات ذات الأولوية للتدخلات داخل البلدان، مع التركيز بصورة خاصة على بذل الجهود الرامية إلى انتشال أصحاب الحيازات الصغيرة من الفقر بشكل مستدام.

وفي السنتين الأخيرتين (2022-2023)، دعم المركز تصميم 11 مشروعا ممولا من الصندوق، مما يمثل مبلغا استثماريا إجماليا قدره حوالي 860 مليون دولار أمريكي، وقدّم أيضا الدعم لحافظة مشروعات الصندوق بقيمة تزيد عن 3 مليارات دولار أمريكي.

وإلى جانب دعم الاستثمار، بإمكان الصندوق الاستفادة من قاعدة المعرفة لمنظمة الأغذية والزراعة في مجالات أساسية، مثل حيازة الأراضي، وإدارة المياه، والإنتاج النباتي، والإيكولوجيا الزراعية، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وغيرها.

وبالمضي قدما، يجب علينا مواصلة تعميق جدول أعمالنا وتعزيز التعاون بما يتواءم مع الخطط الوطنية للتنمية القطرية، مع التركيز على تحويل النظم الزراعية الغذائية، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والحصول على التمويل، وتعزيز وصول التعاونيات إلى الأسواق، واعتماد الزراعة الرقمية، وتوفير مسارات للشباب الريفي للمشاركة في النظام الزراعي الغذائي.

ويمكن رؤية المزايا النسبية للتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق في مختلف الجوانب، مثل التمويل المناخي، وتمكين البنية التحتية والتكنولوجيات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ووصول التعاونيات والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، والنُّهج المبتكرة للزراعة الرقمية، وحصول أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء الريفيات والشباب على التمويل.

ولكن يجب أن نكون واقعيين، فتحويل النظم الزراعية الغذائية سيكلّف 4 تريليونات دولار أمريكي من الآن حتى عام 2030 في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، أو 680 مليار دولار أمريكي في السنة.

وهذا المبلغ هو مزيج من النفقات المتعلقة بالاستثمارات، وتشمل متوسطا قدره 425 مليار دولار أمريكي في السنة ومبلغا قدره 255 مليار دولار أمريكي في شبكات الأمان الاجتماعي.

ولهذا يجب علينا زيادة الاستثمارات من أجل قطاع زراعي أكثر تنوعا وإنتاجية، وتعزيز الأغذية المغذية، فغالبا ما يكون هذا القطاع الأكثر تأثرا بالعوامل المسببة للاضطرابات (الصدمات المناخية، اللوجستيات).

ولكن يجب علينا العمل مع الصندوق للابتكار في أدوات التمويل ولا سيما في جذب التمويل المناخي إلى الزراعة.

وفي الخلاصة، كان نموذجنا للتعاون مع الصندوق فعالا وناجحا، وتُوّج بمعدلات رضى مرتفعة في استقصاءاتنا السنوية. وبالمضي قدما، هدفنا هو تعميق المشاركة على المستوى القطري، وزيادة مزايانا النسبية إلى أقصى حد وتأمين التمويل الإضافي من خلال المصارف الوطنية، والمستثمرين المؤثرين وآليات التمويل المختلط. فمعا، الفرصة سانحة أمامنا لتوسيع نطاق عملنا وتحقيق أولويات أعضائنا.

ولدى التعاون بيننا الإمكانية ليكون من الشراكات الأكثر استمرارية وإنتاجية بين منظمتين دوليتين في التاريخ. فلنواصل العمل معا لضمان الغذاء الجيد للجميع اليوم وغدا!

ملاحظات السيد Carl Skau، نائب المديرة التنفيذية وكبير موظفي العمليات في برنامج الأغذية العالمي، بالنيابة عن السيدة Cindy H. McCain، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

الرئيس لاريو، المدير العام QU، أصحاب المعالي، الضيوف الموقرون، السيدات والسادة، بالنيابة عن برنامج الأغذية العالمي، إنه لشرف لي أن أخاطب الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق اليوم.

إن العلاقة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها هي علاقة مميزة، حيث تضطلع كل منظمة بدور فريد ومهم في مساعدة البلدان والأفراد على معالجة الجوع والفقر. ونساهم في الجهود العالمية، بما في ذلك في المنتديات السياسية والمواضيعية الرفيعة المستوى، بوصفنا خبراء مواضيعيين، وقادة الجهود الإنسانية المتعلقة بالجوع، ومنسقين عالميين لأصحاب المصلحة.

ونرحب بالتجديد الثالث عشر التاريخي لموارد الصندوق. وبما أن الصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المخصصة لحلول الأمن الغذائي، فإن هذا الدعم الراسخ من الدول الأعضاء هو دليل على الدور الذي يضطلع به الصندوق في النهوض بالتنمية الزراعية والتحول الريفي.

وهو يشكل مساهمة مهمة نحو دعم طموح الصندوق بمضاعفة أثره بحلول عام 2030.

السيدات والسادة،

نواجه أزمات وتحديات عالمية مستمرة. ويُعَد العمل الموحد بالغ الأهمية. ونتوجه بالتهنئة إلى الصندوق لتركيزه المعزز على السياقات الهشة. وقد أتاح لنا ذلك نافذة جديدة للاستفادة من مكامن القوة والمزايا النسبية لكل منا. وبدأت أفرقتنا بالفعل تحديد الفرص لتعزيز تعاوننا في السياقات الهشة. ونحن ملتزمون بتفعيل خطة ملموسة من الإجراءات من أجل بناء القدرة على الصمود لدى أولئك الذين نخدمهم.

ونظرا للسياق المتغير، لم يعد بإمكاننا مواصلة العمل كالمعتاد. ويُعَد الابتكار ضروريا لتقديم حلول تتسم بالفعالية والكفاءة. ولا يمكننا العمل بوصفنا كيانات منفصلة. ونحن ملتزمون بمواصلة تعاوننا الوثيق مع الصندوق ومع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما بصورة أعم، مستفيدين من أفرقة الابتكارات المخصصة لدينا لتسخير الابتكار بفعالية من أجل رسالتنا المشتركة. وابتداء من الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وانتهاء بتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، يمكّننا الابتكار من استحداث حلول جديدة، وتعزيز القدرة على الصمود، وضمان الوصول العادل للجميع إلى الأغذية المغذية.

وتجسد مذكرة التفاهم الجديدة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها هذه الروح المتمثلة بالاستفادة من مكامن القوة التي تتمتع بها كل وكالة. وسيقاس نجاحنا المشترك في التصدي للجوع بالأثر الذي نحدثه لدى أولئك الذين نخدمهم، من أفراد وحكومات على السواء. ويجب علينا جميعا – بوصفنا منظمات ودولا أعضاء – أن نسعى جاهدين لضمان الاتساق في جهودنا. وقد التزمنا بمواءمة جهودنا لنحدث أثرا لدى أولئك الذين نخدمهم، في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وأود أن أعرب عن تقديري للرئيس لاريو والصندوق على دعوة برنامج الأغذية العالمي للمشاركة في مناقشات اليوم، وعلى التزامهما بشراكاتنا لتأمين مستقبل آمن غذائيا للفئات الأكثر ضعفا.

بيان للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق

معالي الوزراء،
حضرات ممثلي المنظمات الدولية،
أصحاب المعالي،
معالي المحافظين الموقرين،
السيدات والسادة،

بالنيابة عن فريق الصندوق بأكمله، أرحب بكم ترحيبا حارا في هذه الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

لقد قطع العديد من محافظينا مسافة بعيدة جدا ليكونوا معنا هذا الأسبوع، ونحن نقدر بشدة هذا الجهد. وأرحب ترحيبا حارا بممثلي منظمات المزارعين الذين أكملوا للتو منتدى المزارعين الثامن الخاص بهم.

وإنه لشرف لي أن أقف أمامكم اليوم فيما نرسم معا مسارا لمستقبل أفضل للنساء والرجال الريفيين، مستقبل يحظون فيه بالاعتراف الكامل، والأهم من ذلك، التعويض العادل عن العمل الحيوي الذي يقومون به في إطعام العالم وحماية مواردنا الطبيعية. ومستقبل يزدهر فيه أكثر من 3 مليارات من السكان الريفيين، حتى في هذه الحقبة من تغير المناخ وعدم اليقين.

وتتمثل مهمة الصندوق، كما كانت دائما، في تحقيق إمكانات المجتمعات الريفية من خلال الاستثمار في صغار المزارعين، وأسرهم وسبل عيشهم. وبهذه الطريقة، يمكننا القضاء على الفقر والجوع في الريف.

واليوم، تتغير هذه البيئة الريفية. وقد أصبح من الصعب التنبؤ بها، وأصبحت الطرق القديمة في القيام بالأمور أقل موثوقية. فالتغيرات السريعة في المناخ والتركيبة السكانية وأسعار السلع الأساسية تجعل من الصعب أن تزدهر المناطق الريفية، بخاصة وأنها تتحمل بالفعل وطأة الجوع والفقر وعدم المساواة.

وفي الوقت نفسه، فإن مجتمع الاستثمار على دراية بالفرص المتاحة في النظم الغذائية. ويؤدي تغير المناخ والنمو السكاني إلى دفع الابتكار في مجال الأغذية والزراعة - ويفتح عدد متزايد من المستثمرين الباب أمام إمكانيات جديدة ومثيرة لتحسين سبل العيش في المناطق الريفية بطريقة شاملة.

ويجب على مؤسسة كالصندوق أن تكون مستجيبة لهذه التغييرات. ولن نتوقف أبدا عن العمل لخدمة الأشخاص الأكثر احتياجا بشكل أكثر فعالية، وبالتالي يجب علينا الابتكار باستمرار.

ويأتي الابتكار في مختلف الأشكال والأحجام. وهو لا يعني بالضرورة دائما التكنولوجيا المتطورة. ويمكن أن يعني استخدام الأقمار الصناعية لقياس رطوبة التربة، ولكن قد يكون أيضا استخدام أغطية الزجاجات لقياس الجرعات البالغة الصغر من الأسمدة لزيادة الإنتاجية. ويمكن أن يصف منتجات مالية جديدة مثل سندات أهداف التنمية المستدامة أو Agroweb التي تستثمر في البنية التحتية العامة الرقمية – أو يمكن أن يكون استخدام الألواح الشمسية لتشغيل نظم الري.

وبدأت بعض الحلول الرائدة بالفعل في إحداث تحول في المجتمعات المحلية الريفية في جميع أنحاء العالم -- حيث تعمل التقاليد والتكنولوجيا معا لتحسين حياة السكان الريفيين. وآمل أن تأخذوا الوقت الكافي للاطلاع على بعض هذه الحلول في سوق الابتكارات لدينا، الموجود قرب قاعة الاجتماعات.

كما يسعدني جدا أن أعلن اليوم عن الشراكة بين الصندوق ومختبر الابتكار التابع لمجموعة بنك التنمية للبلدان الأمريكية، لتصميم وتطوير تقنية AgroWeb3. وهذه منفعة عامة رقمية ستوفر محافظ رقمية عالمية مصممة خصيصا لتلبية احتياجات صغار المزارعين. وستستفيد AgroWeb3 من التكنولوجيات والمعرفة والخبرة الخاصة بمبادرة LACChain، وهي مبادرة blockchain الرائدة لـIDB LAB. ونحن نهدف في نهاية المطاف إلى تعميم المبادرة على مستوى العالم، وتسريع عملية إدماج سكان الريف والفئات الضعيفة وقدرتهم على الصمود.

ويتمثل نهج الصندوق في الابتكار ولكن أيضا في الاختبار والتكرار والتوسع إذا كانت الأدلة تشير إلى القيام بذلك. ومن خلال فهم ما ينجح وما لا ينجح، يدمج الصندوق الابتكارات الأكثر فعالية في نظمنا الداخلية. وفي الصندوق، نتعلم باستمرار حتى نتمكن من التحسين.

ونحن نبتكر وننشر الاستثمارات التي تضمن سرعة الأثر وحجمه. ونبتكر لتحسين المساواة. ونبتكر كي يتمكن السكان الريفيون من الاستفادة من سبل عيش أفضل بشكل أسرع. ونبتكر كي نساعد في تلبية احتياجات الدول الأعضاء في الوقت الذي تواجه فيه تحديات جديدة وغير متوقعة.

ولكن دعوني أكون واضحا – ليس الابتكار هدفنا؛ فهو وسيلة لتحقيق غاية. وتكمن قيمته فيما إذا كان يمكّن النساء والرجال الريفيين الفقراء من تحقيق تطلعاتهم إلى عيش حياة أفضل أم لا.

على سبيل المثال، يعد الصندوق رائدا في تسخير قوة الذكاء الاصطناعي بشكل استراتيجي من أجل التنمية. واليوم، نستخدم الذكاء الاصطناعي بنشاط وبطريقة مسؤولة لمعالجة المواضيع المعقدة - مثل الاستدامة والتنوع البيولوجي والهشاشة. ويؤدي الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الثورية والتحليلات المتقدمة إلى تعزيز عملية الاستهداف والرصد لدينا. ويكشف عن رؤى جديدة حول قضايا متعددة الأبعاد تتراوح من تغير المناخ إلى النظم الغذائية. وكل هذا يساهم في تحقيق نتائج أفضل وأثر أكبر على المجتمعات التي نخدمها.

ويُطوَّر العديد من الابتكارات أيضا بالتعاون مع أشخاص نعمل معهم على أرض الواقع. ورواد الأعمال الزراعيين في البلدان النامية هم من أكثر رواد الأعمال ابتكارا وديناميكية في العالم. فنحن لا نجلب الابتكارات إليهم - بل هم من يجلبون الابتكارات إلينا!

السيدات والسادة،

العالم يتغير، لذا يجب علينا أن نتغير أيضا. الصندوق هو، بحكم الضرورة والدعوة، مؤسسة تتعلم، وتتعاون مع الوكالتين الشقيقتين وهما منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وتبتكر باستمرار. وبما أننا نعمل دائما مع الفئات السكانية الضعيفة في الأوضاع الهشة، فإن الابتكار والشراكة هما في صميم الصندوق. ولدينا 45 عاما من الخبرة الثابتة في التنمية الريفية، حيث نتبع نهجا شاملا يقوده المجتمع المحلي وقد ثبت أنه يحقق نتائج — ولا سيما في السياقات الهشة والنائية والهامشية.

وعلى سبيل المثال، دعم الصندوق منذ عقود تطوير أجهزة هضم الغاز الحيوي التي تقلل من انبعاثات الميثان من الماشية وتوفر وقودا نظيفا للطهي. وقد جرى تعميمها الآن على مستوى العالم. واستثمرنا في تقنيات لتحسين حفر الزراعة التقليدية التي أعادت الأراضي المتدهورة، وحسنت الإنتاجية، وساهمت في إعادة تخضير أجزاء من منطقة الساحل. ووضعنا نهجا للمنهجيات الأسرية لتمكين المرأة؛ وكنا رائدين في اتباع نهج يسمى التنمية المجتمعية التي ثبت أنها تتفوق على النهج الأخرى في السياقات الهشة والنائية والهامشية.

ونحن نبحث دائما عن نهج جديدة. ويسعدني أن أعلن أنني والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، السيدة سيندي ماكاين، سنقوم قريبا بإطلاق شراكة مبتكرة في عدد من البلدان لإعادة تشكيل كيفية تعاملنا مع النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وضمان قدر أكبر من القدرة على الصمود في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

ومع التزامنا بقياس النتائج والتعلم بشأن ما يحقق أثرا، فإن الصندوق في وضع جيد لإيجاد استجابات جديدة، وطرق جديدة للمشاركة، وشراكات جديدة تهيئ الظروف التي تمكّن السكان الريفيين من الصمود واغتنام الفرص الجديدة.

ويستوحي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق سرديته ونموذج عمله من هذا الوعي.

وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق - من العام المقبل حتى عام 2027 - سنواصل الوفاء بمهمتنا، وتعميم مجالاتنا الشاملة المتعلقة بالمنظور الجنساني، والشباب، والتغذية، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في المشروعات التي يستثمر فيها الصندوق. وسنزيد أيضا تركيزنا على ثلاثة مجالات رئيسية: مشاركة القطاع الخاص، والتنوع البيولوجي، والهشاشة.

وطموحنا للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هو أن تفضي استثماراتنا إلى تحسين حياة ما لا يقل عن 100 مليون من النساء والرجال الريفيين. ونأمل بأن نحقق ذلك من خلال برنامج عمل بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي، يستند إلى مليارَي دولار أمريكي من التمويل الجديد لتجديد الموارد.

ولكن حتى مع هذه الطموحات، ومع سخاء الدول الأعضاء، يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود. فثمة حاجة إلى ما يقدر بـ 300 مليار دولار أمريكي سنويا لتحويل النظم الغذائية في البلدان المنخفضة الدخل لكي توفر الاستدامة والقدرة على الصمود والتغذية

للجميع. ولذلك يجب أن يمتد الابتكار أيضا إلى كيفية توليد التمويل وتجميعه إذا أردنا أن تتاح لنا أي فرصة لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وفي الأعوام الأخيرة، طرح الصندوق مجموعة من الأدوات المالية الجديدة.

وبعد تصنيفنا الائتماني الناجح AA+ في عام 2020، بدأ الصندوق في إصدار سندات التنمية المستدامة في عام 2022 لجمع المزيد من التمويل مباشرة من القطاع الخاص لتوسيع نطاق الإقراض.

وطورنا أدوات مبتكرة مثل تخفيف المخاطر لتوجيه استثمارات القطاع الخاص إلى المؤسسات الريفية الصغيرة والمتوسطة.

وتُعَد آلية تمويل التكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية في أفريقيا مثالا ممتازا على مزج موارد الجهات المانحة مع الموارد التجارية، وستدعم دعم المزارعين في كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا بمبلغ 180 مليون دولار أمريكي في شكل قروض التكيف مع تغير المناخ. وتحفز هذه الآلية مشاركة القطاع الخاص من خلال آلية لتقاسم المخاطر.

وستوفر آلية تمويل التكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية في أفريقيا التمويل لصغار المنتجين الريفيين. وستعطي الأولوية للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسيكون لهذه الاستثمارات آثار عرضية في تلك البلدان.

ومن خلال مثل هذه الشراكات يمكننا تسريع وتيرة تنمية المزيد من المجتمعات المحلية الريفية وتجهيزها بشكل أفضل للتغلب على التحديات، مثل تغير المناخ

السيدات والسادة،

ليست دورة مجلس المحافظين هذه مجرد اجتماع؛ بل هي محطة محورية للالتقاء في هذه اللحظة التي توافقون فيها أيضا على تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل تشكيل الدور الدائم للصندوق في السنوات المقبلة.

وبفضلكم أنتم، دولنا الأعضاء، استمر الصندوق في الوفاء بمهمته، وقمنا معا ببناء منظمة تتطلع إلى المستقبل، وعلى استعداد لمواجهة التحديات المقبلة.

وقد أصغينا إليكم وسنزيد ونعمّق تركيزنا على الهشاشة والمناخ والتنوع البيولوجي والمشاركة مع القطاع الخاص خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

وسنواصل تعميم مجالاتنا الشاملة المتعلقة بالمنظور الجنساني، والشباب، والتغذية، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في المشروعات التي يستثمر فيها الصندوق.

وإن أكثر من نصف المشاركين في المشروعات التي يدعمها الصندوق هم من النساء، وأنا فخور بأننا سنقوم بتوزيع جوائزنا للمساواة بين الجنسين خلال دورة مجلس المحافظين هذه للاحتفال بهذه المشروعات التي تحفز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ولنتحد في التزامنا بالاستثمار في حلول مبتكرة لأكثر مشاكل العالم إلحاحا. وفي ضمان أن الصندوق هو مناصر للسكان الريفيين جاهز للمستقبل. فالمجتمعات الريفية هي الحاضنة لأراضينا ومياهنا، وعندما نستثمر فيها، فإننا نستثمر في مستقبل يخصنا جميعا.

وشكرا لكم.

موجز تجميعي عن مداولات الاجتماع العالمي الثامن لمنتدى المزارعين، أدلى به السيد Ibrahima Coulibaly، رئيس منظمة المزارعين الأفارقة وعضو اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين

معالي محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

في السياق الحالي للأزمات المتعددة والمتداخلة، نحن على يقين بأن الصندوق قادر على الاضطلاع بدور رئيسي في تعزيز قدرة منتجي الأغذية على توفير الغذاء الكافي والصحي للسكان.

واستنادا إلى النتائج الإيجابية للسنوات العشرين الماضية من الشراكة، نرى أنه من الضروري، على خلفية الدور الرئيسي للصندوق، القيام بما يلي:

- إشراك ممثلين عن منظمات المزارعين في هيكل حوكمة الصندوق، بما في ذلك من خلال المشاركة بصفة مراقب في المجلس التنفيذي، على النحو المعبر عنه بالفعل في تجميع مداولات منتدى المزارعين لعام 2020؛
- تعزيز العمليات المستقلة لمنتدى المزارعين على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفقا للامركزية في المنتدى العالمي للمزارعين، وخاصة فيما يتعلق ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛
- إشراك منظمات المزارعين في المناقشات بشأن برامج الصندوق وفي البناء المشترك على جميع المستويات، لضمان المشاركة الحقيقية في صياغة المشروعات والإشراف عليها؛
- صياغة مبادئ توجيهية واضحة لمشاركة الصندوق وتعاونه مع منظمات المزارعين؛
- ضمان اعتبار الحوار والمشاركة المنهجية مع منظمات المزارعين مسؤولية مركزية للفرق التشغيلية على المستوى القطري.

وندعو الصندوق أيضا إلى القيام بما يلي:

(1) مواصلة دعم الصناديق المؤسسية للنساء والشباب، وعرض النماذج التي تقودها النساء والشباب المتعلقة بأساليب الزراعة وصيد الأسماك والرعي القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛

(2) دمج الإيكولوجيا الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة وغيرها من الممارسات المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك الزراعة العضوية، ضمن جميع مشروعاته وبرامجه؛

(3) الالتزام بالتحول من النهج القائم على السوق إلى سياسات إعادة توزيع الأراضي، والعمل مباشرة مع الدول الأعضاء والاعتراف بقيادة منظمة الأغذية والزراعة، نحو عقد مؤتمر دولي جديد للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛

(4) دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

(5) إشراك منظمات المزارعين في جميع مراحل صنع القرار والتنفيذ والرصد والتقييم فيما يتعلق بالسياسات العامة التي تؤثر على الزراعة وإنتاج الأغذية؛

(6) دعم السياسات العامة الطموحة للتوزيع العادل لحقوق استخدام الأراضي، أي الإصلاحات الزراعية الحقيقية، والسياسات الرامية إلى دعم انتشار الإيكولوجيا الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وسياسات تطوير البنية التحتية؛

(7) دعم الحكومات في تطوير سياسات تنظيم الأسواق، من أجل ضمان استقرار الأسواق المحلية، والأسعار العادلة التي تغطي تكاليف الإنتاج المستدام والإيرادات اللائقة لجميع منتجي الأغذية؛

(8) دعم التنمية الاقتصادية المحلية في شكل تعزيز الأسواق المحلية وسلاسل القيمة الشمولية، من أجل القضاء على الممارسات التي تضر بالموارد الطبيعية؛

(9) إتاحة مِنح وتمويل كبيرين لمنظمات المزارعين من أجل دعم جميع الممارسات الإيكولوجية الزراعية المراعية للمناخ؛

(10) دعم التفكير وبذل جهد شامل لنشر المعلومات بشأن المخاطر المرتبطة بالحلول التي تنطوي على أسواق الكربون. ونطلب أيضا إشراك منظمات المزارعين في المناقشات الدولية بشأن أسواق الكربون لضمان إطلاع جميع المزارعين بشكل جيد؛

(11) إجراء تقييمات لأوجه الضعف داخل المناطق لوضع خطط تكيف من أجل الاستجابة لأزمة المناخ؛

(12) تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في السياسات وبرامج الدعم لصغار الصيادين، على جميع المستويات؛

(13) تقديم دعم تمويلي مخصص لمنظمات الصيادين من أجل تحسين البنية التحتية وممارسات الصيد المستدامة؛

(14) دعم الممارسات الجيدة القائمة المتعلقة بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في مصايد الأسماك الحرفية؛

(15) ضمان مشاركة أكبر لمنظمات مربي الماشية والرعاة في المشاورات مع منظمات المزارعين على جميع المستويات، ودعم تربية الماشية والرعي بشكل أكثر طموحا في المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق.

وفيما يتعلق بتمويل وتنفيذ برامج الصندوق ومشروعاته:

(1) نحث الحكومات على زيادة التمويل المقدم إلى الصندوق لدعم السياسات والبرامج العامة من أجل استثمار أكثر استدامة في الأجل الطويل في إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز القدرات الداخلية لمنظمات المزارعين من خلال التمويل المباشر.

(2) نوصي بأن ينشئ الصندوق آلية تمويل دائمة وكافية لدعم مِنح في مجال بناء القدرات للمنتجين ومنظمات المزارعين لتمكينهم من المشاركة بنجاح في حوار السياسات على جميع المستويات وأداء دور فعال كشركاء منفذين للمشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق.

أما فيما يتعلق بإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، نطلب من الصندوق أن يدمج الإعلان في جميع برامجه كأداة وأن يدعم تنفيذه، عن طريق تمويل برامج محددة على الصعيدين الإقليمي والقطري، وعن طريق المشاركة بشكل استباقي في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحقوق الفلاحين وفي جميع هيئات وآليات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

ونطلب من الصندوق أيضا دعم تصميم وتطوير وتنفيذ خطط عمل وطنية وإقليمية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية من خلال تعزيز برامجه للتشجيع على إجراء تغييرات في السياسات تفيد منتجي الأغذية.

وأخيرا، نطلب من الصندوق أن يدعم النظام المتعدد الأطراف بطريقة عامة وأن يدمج سياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي في جميع برامجه وفي عمليات منتدى المزارعين.

وفي الختام، نحن مصممون على تعزيز حوارنا مع الصندوق، والتعبئة من أجل دعم تجديد موارد أموال الصندوق، والعمل معا من أجل التزام أكبر من الحكومات بالاستجابة للأزمة العالمية الراهنة.

ونثق بأن الصندوق سيراعي التوصيات المنبثقة عن منتدى المزارعين هذا وسينفذها لتحقيق غاياتنا المشتركة.

البيان الختامي لرئيس الصندوق ألفرو لاريو

السيد رئيس المجلس،

أصحاب المعالي،

معالي المحافظين،

السيدات والسادة،

في غضون دقائق قليلة سيختتم رئيسنا هذه الدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين.

أود أن أشكر المكتب المنتهية ولايته، والممثلين الموقرين من فرنسا وبيرو وفنزويلا، بالإضافة إلى المكتب الجديد من الجزائر والإكوادور ولكسمبرغ.

وأود أن أشكر أيضا Santala Satu، التي ستغادر الصندوق في نهاية هذا الشهر، كما يعلم الكثير منكم. أتمنى لها كل التوفيق في دورها الجديد في منصب المدير الإداري المقبل لصندوق التنمية لبلدان الشمال الأوروبي. وأنا متأكد من أنه سيكون لدينا حليف هناك.

وأود أن أتقدم بالشكر لكل من ساعد في عقد هذ الاجتماع. فنحن نشعر وكأن الصندوق بيتنا. لقد أردنا بالفعل أن نمهد الأجواء لاختتام تجديد الموارد وأيضا لما قد ينطوي عليه مستقبل الصندوق – وكيف يمكن للصندوق أن يدعم السكان الريفيين في هذا المستقبل. لذا اسمحوا لي أن أشكر جميع الموظفين الذين جعلوا هذا الأمر ممكنا – فقد شارك العديد من الأشخاص في ذلك. أرجو أن تصفقوا لهم.

لقد أطلعناكم خلال منتدى المزارعين وعلى مدار اليومين الماضيين على الكثير من المبادرات والشراكات الجديدة التي أعلنّا بأنها ستحقق نتائج ملموسة بالفعل. وكما قلت، فإن الابتكار هو وسيلة لتحقيق الغاية. وبالنسبة لنا، فإن الابتكارات والشراكات لا تكون مثمرة ولا تكون فعالة إلا إذا تُرجمت إلى نتائج على أرض الواقع. هذا هو تركيزنا الرئيسي – أي التأكد حقا من أننا نرسي الأساس لمستقبل آمن غذائيا للمجتمعات الحلية الريفية في جميع أنحاء العالم.

لقد استهلينا الأسبوع بالاجتماع العالمي الثامن لمنتدى المزارعين الذي يمثل مرور 20 عاما على هذا المنتدى. إن المنتدى مهم بالنسبة لنا كشراكة لأن العديد من منظمات المزارعين هم حلفاء مقربون على أرض الواقع ولولاهم لما كنا قادرين على تقديم ما نقدمه. لقد أصغينا باهتمام شديد لِما قالوه، ولِما شاركوه معنا ولتوصياتهم، ونتطلع بشدة إلى كيفية العمل على تنفيذها.

معالي المحافظين، السيدات والسادة،

لقد كان موضوع مجلس المحافظين لهذا العام "الابتكار من أجل مستقبل آمن غذائيا". ففي عالم يواجه الصعوبات بسبب النزاع وتغير المناخ والفقر، من المهم لنا جميعا – أي الصندوق والمؤسسات الأخرى – أن نبدأ التفكير في كيف يمكننا أن نتطور، وكيف يمكننا أن نعقد شراكات بطرق مختلفة، وأن نتأكد من أن هذه الشراكات يمكن أن تترجم إلى تغييرات في حياة الناس على الأرض. فالأفكار وبعض التكنولوجيات التي شاركناها يجب أن تبعث الأمل، لا سيما لدى الأشخاص على أرض الواقع. فالتكنولوجيات الناشئة التي يمكن أن تحوّل العالم بأسره يجب أيضا أن تؤدي إلى تحويل سبل عيش 800 مليون شخص ممن لا يزالون يعانون من الفقر المدقع والجوع. ويجب أن نتأكد أن هذه التكنولوجيات وحوكمة البيانات تُدار بطريقة تضمن استفادة العديد من هؤلاء الأشخاص منها. كما تحدثنا أيضا عن تحسن الربط، الذي يعد مهما للغاية، وتحدثنا للتو عن الحقائق الجديدة في الريف حيث نشهد هذا التحسن في الربط. ولكن هذا الأمر يحتاج إلى أن يُترجم إلى إمكانية الحصول على التمويل من خلال إطلاق المحافظ الرقمية؛ ومن المهم كذلك الوصول إلى المنتجات الجديدة، والوصول إلى الأسواق ومعلومات الطقس لكي تفتح آفاقا جديدة. فهكذا يجب علينا أن نفكر بها فيما يتعلق بهذا الأمر: ماذا تقدم كل هذه الابتكارات لأولئك المتخلفين عن الركب؟ لقد تحدثنا عن الشمول، وإمكانية الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف بالنسبة للسكان الريفيين الفقراء لتجنب تفاقم المزيد من أوجه عدم المساواة.

عندما تحدثنا عن الابتكار خلال هذين اليومين، لم نكن نتحدث عن التكنولوجيا المتقدمة فحسب. فهناك العديد من الابتكارات التي يقدمها المزارعون الريفيون أنفسهم، بأيدي السكان الريفيين. ومن هذا المنطلق، فإنه من المهم أن نتعلم منهم. ففي الكثير من الحالات تكون الحلول موجودة لديهم بالفعل، ولذا ينبغي أن نتأكد من أننا نوفر لهم الوسائل والأدوات لتوسيع نطاقها بشكل حقيقي.

هذا هو هدف الصندوق. فنحن مؤسسة لديها أكثر من 45 عاما من الخبرة. وقريبا، خلال ثلاث سنوات، سنصل إلى 50 عاما. ونأمل أن نكون قادرين على الاحتفال بذلك هنا في الصندوق. أنا حقا أتطلع إلى تقدير الخمسين سنة هذه والاحتفاء بها معكم. فالعلاقة التي تربطنا بمنظمات المزارعين والمجتمعات المحلية والحكومات المحلية هي ما يميزنا. وبالنسبة لي، فإنه من الواضح جدا أن هذه هي ميزتنا التنافسية. فقدرتنا تتمثل في جمع الناس معا، وتجميع التمويل والابتكار. وبالنسبة لنا، فإن منتدى المزارعين هو مثال على ذلك، كما هو الحال مع جوائز المساواة بين الجنسين التي أقيمت لأول مرة في مجلس المحافظين. وأود أن أتقدم بالتهنئة مرة أخرى إلى الفائزين، لأن العمل الذي يقومون به والأثر الذي أحدثوه في المجتمعات المحلية الريفية هما ما نبحث عنه.

السيدات والسادة،

يُسعدني جدا أن أرى الثقة التي أولاها العديد منكم لهذه المنظمة وهذه القيادة. فأنا لا أعتبر هذا أمرا مسلما به. فكل شيء يُبنى على الثقة. الثقة في العلاقات والأثر. هذا هو أهم شيء. فالكثير من أموال دافعي الضرائب التي تأتي منكم، وكذلك التي تأتي الآن من استثمارات القطاع الخاص، تسعى إلى تحقيق النتائج وإلى الأثر. فهذا الأمر يحتل مكانة مركزية. ونأمل أننا سنصل إلى 2 مليار دولار أمريكي حتى يصبح بالإمكان ترجمة هذا إلى أثر في حياة 100 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. هذا رقم مرتفع، ولكني آمل أن نتمكن من تحقيق ذلك.

ويشرفني جدا إيمانكم وثقتكم في هذه المؤسسة. فنحن مؤسسة فريدة من نوعها. ولدينا دعم واسع النطاق ومتنوع وعالمي. وهذا لا يحدث في جميع المؤسسات. فلقد تعهد خمسة وستون بلدا بتقديم مساهمات. وكثيرون منكم زادوا مساهماتهم إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف، أو عشرة أضعاف، وفي العديد من الحالات تكون هذه البلدان منخفضة الدخل وتواجه صعوبات في الميزانيات. وهذا محل تقدير كبير. وهذا اعتراف بالنتائج التي ترونها على أرض الواقع في بلدانكم.

إن التطلع إلى المستقبل هو موضوع الساعة. فمن المهم أن نستطيع مواصلة البناء على المائدة المستديرة للمحافظين حيث شاركتم نقاط القوة والاحتياجات والأفكار. وبالنسبة لي، فإنه من المهم أن نشكّل هذا المستقبل مع المزارعين ومع المجتمعات المحلية ومع الحكومات، وأكثر فأكثر مع القطاع الخاص. لأنه من الواضح أن المساعدة الإنمائية الرسمية والحكومات المحلية وحدها لا تكفي. فمعظم التدفقات تحدث في القطاع الخاص المحلي. وأعتقد أننا نحتاج إلى تيسير ذلك، وكوننا مؤسسة مالية، فإننا نحتاج إلى توجيه الكثير من تركيزنا نحو ذلك.

وسنواصل محاولة زيادة عرضنا إلى أقصى حد ممكن، للحفاظ على العالمية في الجوهر: لقد رأينا العديد من الاحتياجات المختلفة في العديد من البلدان. وكما تعلمون فإن الكثير من المخصصات تذهب إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ولكن هناك الكثير من الفقر والفقر الريفي الذي يمكننا معالجته في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ولذا، فإننا نحتاج إلى مواصلة التطور وتقديم الحلول للعديد من هذه البلدان. ولقد أثارت المائدة المستديرة للمحافظين بعض المواضيع: أولا، من الواضح أن التكنولوجيا تحتاج أن تأتي بطريقة شاملة؛ كما أشرنا أيضا إلى الدعم الواسع النطاق للقطاع الخاص ولإشراكه بشكل أكبر في تدخلات القطاع العام. وأيضا، كيف يصل تمويل المناخ إلى جميع المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم. فتغير المناخ هو أمر يؤثر على الجميع، بغض النظر عن مستوى دخلهم.

أنا سعيد للغاية بالموافقة على قرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. هذا هو الطريق – وهو طريق مشترك – الذي سيسمح لنا بالمضي قدما معا وتشاطر رؤية مشتركة في ظل ثقتكم ودعمكم المتواصلَين.

ويشرفني جدا أن أقود هذه المنظمة وأن أحظى بالثقة التي وضعتموها في شخصي وفي فريق الإدارة، وبالرسالة المشتركة والالتزام الذي أظهرتموه. أتطلع إلى مواصلة العمل معكم. وشكرا.

البيان الختامي للسيد Christophe Schiltz، رئيس الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

إذ نقترب من نهاية الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، اسمحوا لي، معالي المحافظين الموقرين، والسيدات والسادة، أن أعرب لكم جميعا عن تقديري العميق.

وأشكركم على مشاركتكم الفعالة في المداولات، وتبادل معرفتكم، وتعبيركم عن التزامكم الراسخ بالاستثمار في الصندوق، والزراعة، وفي القضاء على الجوع والفقر بحلول عام 2030.

وقد كفلنا، بدعم منكم، أن يكون الصندوق في وضع يسمح له بمواصلة عملياته، من خلال جملة أمور منها الموافقة على ميزانيات الصندوق والتقرير بشأن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، الذي يحدد التوجه الاستراتيجي للصندوق للفترة 2025-2027. ونتوجه بخالص الشكر والتهنئة إلى زملائنا في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لما أبدوه من تفان والتزام تجاه الصندوق. ونشكر أيضا الأعضاء الذين تعهدوا بتقديم مساهمات إلى التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. والصندوق هو نصير السكان الريفيين، وأولئك الذين غالبا ما يُهمَّشون ويُتركون خلف الركب. ويجب علينا أن نضمن أن الصندوق يمتلك الموارد اللازمة لإحداث الفارق الذي نعلم أنه قادر على إحداثه. وكرر هذا النداء أيضا السيد Ibrahima Coulibaly، الذي أطلعنا على التقرير التجميعي لمداولات منتدى المزارعين، مشددا على أهمية الشراكة والإدماج والإصغاء إلى أصوات المزارعين ومنظماتهم.

وتعززت أيضا حوكمة الصندوق خلال هذه الدورة من خلال الموافقة على تعديل اللوائح المالية وعلى تقرير مكتب مجلس المحافظين بشأن العملية المؤدية إلى تعيين الرئيس. واسمحوا لي أن أعرب مجددا عن امتناننا لأعضاء المكتب المنتهية ولايتهم على ما أبدوه من التزام تجاه الصندوق.

وقد شاركنا في مناقشات عن موضوع "الابتكار من أجل مستقبل آمن غذائيا".

واستمعنا إلى رسائل ملهمة من المتحدثين الرئيسيين. وقد شدد المونسنيور Fernando Chica Arellano بالنيابة عن قداسة البابا فرنسيس على أهمية التعاون والتآزر لتعزيز المساواة وتحقيق عالم شامل للجميع ومكافحة الفقر وتغير المناخ.

وسلط السناتور Patrizio Giacomo La Pietra، ممثِّلا البلد المضيف للصندوق، الضوء على أهمية تطبيق تكنولوجيات حديثة ومبتكرة لتطوير ممارسات زراعية مستدامة تساهم في تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية الريفية. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص امتناننا لإيطاليا لدعمها المستمر للصندوق.

واستمعنا أيضا إلى بيانات مطمئنة من الوكالتَين الشقيقتين للصندوق، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. فالعمل معا والتكامل أساسيان للتعاون الناجح بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

وخلال الجزء المخصص لسلسلة IFADTalk، فتح البروفسور Bhaskar Chakravorti أعيننا على الإمكانيات والتحديات والفرص الهائلة التي ينطوي عليها الذكاء الاصطناعي في تعزيز النمو الشامل. ولن يكون تحقيق هذا النمو ممكنا من دون مقاربة التنمية من خلال عدسة المنظور الجنساني، وقد رأينا أن هذا ما تقوم به بالضبط عمليات الصندوق. واستمعنا إلى ما أوردته مشروعات الصندوق الحائزة على جوائز المساواة بين الجنسين في الأقاليم الخمسة حيث يعمل الصندوق، والتي أدى أثرها على المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة في المناطق الريفية الفقيرة إلى تغيير تحولي ومستدام.

وقد اجتمع محافظونا ورؤساء الوفود في مائدة مستديرة للمحافظين نظرنا خلالها في أثر الاتجاهات العالمية والإقليمية على الصندوق وكيفية التخطيط والاستعداد لعمله في مرحلة ما بعد عام 2030. وأتوجه بالشكر إلى جميع المشاركين على المناقشة التفاعلية والرؤى الاستشرافية التي سيُسترشَد بها في وضع الإطار الاستراتيجي المقبل للصندوق (2025-2031) الذي سيجري بموجبه العمل على إرساء أسس صندوق ملائم للمستقبل.

وقد أخذتنا الجلسة التفاعلية بشأن ابتكار السكان الريفيين من أجل مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود في رحلة إلى المجتمعات المحلية الريفية حيث يعمل الصندوق. ورأينا البراعة المتأصلة لدى السكان الريفيين، وكيف أن الابتكار هو جزء لا يتجزأ من حياتهم اليومية وكيف يمكننا التعلم منهم.

وبالفعل، تعلمنا الكثير خلال اليومين المنصرمين – فقد تعلمنا كيف يبتكر السكان الريفيون، وكيف يفهمون البيئة ويحمونها، وكيف يستجيبون للأزمات والهشاشة. وجرى تذكيرنا أيضا بالدور الفريد الذي يضطلع به الصندوق في الوصول إلى السكان الريفيين، وفي العمل – يدا بيد معهم – لجعل مستقبل آمن غذائيا حقيقة واقعة.

ونحن في مجلس المحافظين نعهد إلى المجلس التنفيذي مسؤولية توجيه سير العمليات العامة للصندوق. وفي هذه الدورة، انتخبنا 18 عضوا جديدا وعضوا مناوبا في المجلس التنفيذي لفترة الولاية الممتدة لثلاث سنوات من عام 2024 إلى عام 2027. واسمحوا لي أن أهنئ أعضاء المجلس التنفيذي الجدد. ونحن نتطلع إلى قيادتهم المتفانية ونشكر أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم على ما أبدوه من التزام تجاه الصندوق.

حضرات المندوبين الموقرين، اسمحوا لي مجددا أن أهنئ زميلَيّ في مكتب مجلس المحافظين، محافظ الجزائر ومحافظ إكوادور. وأتطلع إلى العمل معكم ومع أمانة الصندوق خلال العامين المقبلين. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناننا للرئيس لاريو على شغفه والتزامه وقيادته الملهمة. وأتقدم بشكر خاص جدا إلى جميع موظفي الصندوق، وفريق الأمانة، والرسل، والمترجمين الفوريين، والتقنيين وجميع الأشخاص الذين يعملون خلف الكواليس. فلنصفق لهم تصفيقا حارا.

ومجددا، أود أن أشكركم، أيها المحافظون والمشاركون وجميع أعضاء حلقات النقاش والضيوف الخاصين والمتحدثين الرئيسيين. فقد كنتم الأساس في نجاح دورة مجلس المحافظين هذه. وقد ألهمتمونا، واستفززتمونا، وحفزتمونا وحثثتمونا على العمل... لذا دعونا نعمل. لقد حان الوقت!

وبهذا القول، أعلن اختتام الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

يمكن الاطلاع على الملاحق من خلال الروابط الإلكترونية الواردة أدناه:

الملحق الأول: جدول الأعمال وجدول العمل للدورة

الملحق الثاني: القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته السادسة والأربعين

الملحق الثالث: الروابط إلى المضمون الرقمي للدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين

التسجيلات بالفيديو: اليوم الأول – اليوم الثاني

الملحق الرابع: قائمة الوفود في الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين

الملحق الخامس: قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة السابعة والأربعين لمجلس المحافظين

IFAD

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
linkedin.com/company/ifad
twitter.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV